كتاب الهلال

محمود عبد الفضيل



من دفتر أحوال الاقتصاد المصرى



سلسلة شهرية تصدر عن

دار الهلال

الإصدار الأول يونيو ١٩٥١

رئيس مجلس الإدارة **مكرم محمد أحمد**

رئيس التحرير **مصطفى نبيل**

مدير التحرير **عادل عبدالصمد**

مركز الإدارة

دار الهلال ١٦ ش محمد عز العرب

ت : ٣٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط

فاكس : FAX -3625469

العدد ٦٢٧ - محرم ١٤٢٤ - مارس ٢٠٠٣

No 627- MA- 2003

اسعار بيع العدد فئة ٥ جنيهات

سوريا ١٢٥ ليرة - لبنان ٥٠٠٠ ليرة - الأردن ٢٠٠٠ فلس - الكويت ١,٢٥٠ دينار - السعودية ١٢ ريالا - البحرين ١,٢ دينار - قطر ١٢ ريالا - الإمارات ١٢ درهما - سلطنة عمان ١,٢ ريال - المغرب ٤٠ درهم - فلسطين ٣,٥ دولار - سويسرا ٥ فرنك .

عنوان البريد الإلكترونى : darhilal@idsc . gov . eg

دفتر احوال
الإقتصاد المصرى

بقلم :
د . محمود عبد الفضيل

الغلاف للفنان :
محيى الدين اللبّاد

تقـديم

يهدف هذا الكتاب إلى الغوص فى أعماق مشاكل الاقتصاد المصرى وهمومه ، وذلك فى محاولة لرصد ماذا جرى للاقتصاد المصرى خلال السنوات العشر الأخيرة فى جميع مرافقه ومناحى حياته . وكلها مشاكل تمس حياة المواطن المصرى فى الصميم ، ويعايشها يوميا ويكتوى بنيرانها .

والكتاب يعرض لتلك المشاكل بأسلوب مبسط ، مدعم بالوقائع والأدلة ، حتى لا يصبح فهم الأمور الاقتصادية نوعا من الطلاسم التى يصعب فهمها وفك أسرارها ودقائقها للمواطن العادى .

ولأن تشخيص الداء ضرورة لمعرفة الدواء وسبل العلاج ، فالاقتصادى الماهر كالطبيب النطاسى لابد له أن يكشف عن أوجاع وجراح الاقتصاد الوطنى والمجتمع عموما ، بأمانة وأسلوب علمى بعيد عن النفاق والتدليس . ولذا فإن هذا الكتاب هو محاولة

لرصد تطور أحوال الاقتصاد المصرى خلال التسعينات، من خلال رؤية نقدية تسمى الأشياء بمسمياتها ... وليس بمعمياتها .

ويبدأ الكتاب بإزالة بعض الاتباس حول قضايا ومفاهيم جوهرية لابد منها ، كى نستطيع أن نفهم ما جرى ويجرى فى الاقتصاد المصرى ، وذلك من خلال مراجعة الكتابات المتداولة حول مفهوم «اقتصاد السوق» . وكذلك الإشارة إلى أهمية الكتابات الحديثة التى تعيد الاعتبار إلى «الدولة التنموية» ، فى ظروف بلدان مثل بلادنا .

وفى ضوء تلك الخلفية ، يناقش الكتاب فى الجزء الأول التطورات التى لحقت بخريطة توزيع الدخول والثروات فى المجتمع المصرى خلال التسعينات . ويرتبط بذلك بالضرورة إلقاء الضوء على التطورات التى لحقت بالخريطة الطبقية فى مصر ، وتوسع رقعة ومراتب ما يسمى «بالاقتصاد غير الرسمى» و«القطاع غير المنظم» ، وتزايد حجم التوظف الهامشى والمؤقت. ثم يعرج الفصل الأخير فى هذا الجزء على مشاكل

الفقر بأطيافه المختلفة فى الاقتصاد والمجتمع المصرى. ويخلص إلى أن الفقر يظل فقرا ، رغم ما يكون قد أصابه من الطلاء الخارجى فصار «فقرا ملوّنا» ! .

ويعالج الجزء الثانى من الكتاب ، بعض القضايا الملتهبة التى تلح على أذهان جميع المصريين، وعلى رأسها :

* أين ذهبت مدخرات المصريين خلال الثمانينات والتسعينات ؟ ولماذا لم تنتج تنمية على غرار البلدان الآسيوية ؟.

* الخصخصة لمن وبمن ؟

* قضايا المعاش المبكر .. والخروج المبكر من الحياة الاقتصادية .

* من أين يبدأ الإصلاح الضريبى فى مصر ؟.

* ماذا جرى للسندات الدولارية التى أصدرتها مصر فى السوق العالمية ؟

* أزمة السيولة فى الاقتصاد المصرى .

* قصور عمليات الصيانة ، وكيف يأكل المجتمع المصرى رأسماله ؟

وذلك فى محاولة لوضع بعض النقاط على الحروف حول الحلول المناسبة للخروج من نفق الأزمة .

ويناقش الجزء الثالث من الكتاب بعض القضايا المستقبلية التى لها أهمية استراتيجية كبرى بالنسبة لمستقبل التنمية فى بلادنا ، ولذا فقد اخترنا مجموعة من بين أهم الموضوعات على جدول أعمال المستقبل بالنسبة للاقتصاد والمجتمع المصرى عموما ، حيث ترتبط قضايا الاقتصاد بالمجتمع بالسياسة ارتباطا عضويا . ودعونا نلقى نظرة على قائمة بأهم القضايا المستقبلية التى تم إثارتها فى هذا الجزء من الكتاب :

* حول بناء «الكادر الوطنى» .
* حول «اقتصاد المعرفة» .
* الوضع المعكوس بين «رجال المال» و«رجال العلم والتكنولوجيا» فى مصر !
* حول مستقبل «سعر صرف الدولار» فى مصر .
* أزمة التصنيع فى مصر .
* المخاطر التى تهدد الرأسمالية البلدية .
* أزمة السيولة الاجتماعية والسياسية فى مصر ؟!

* دروس «الأزمـة الاقـتـصـادية فى الأرجنتين» بالنسبة للاقتصاد المصرى .

إن حجم التحديات التى يواجهها الاقتصاد والمجتمع المصـرى هى تحـديات هائلة ، ويصـعب التـهـوين من شأنها . فالأمر جد خطير ويحتاج إلى مواجهة صريحة وجـادة ، ودون مـحـاولة لتـجـميل الواقع وزرع روح الاطمـئنان الكاذب لدى المواطن . إذ لابد من كـشف الغمة ، واستنهاض الهمة ، حتى نستطيع الخروج من نفق الأزمة ، والانطلاق نحو آفاق تنموية جديدة .

ولعل خـيـر مـا أعـبـر به عن تفـاؤلى ، بمصـر ومستقبلها ، استرجاع أحد أبيات قصيدة شاعر النيل العظيم «حافظ إبراهيم» فى قصيدة : «مصر تتحدث عن نفسها» :

«قد وعدت العلا بكل أبى

من رجالى فانجزوا اليوم وعدى»

د. محمود عبدالفضيل

مقدمات لابد منها

قضايا ملتبسة حول اقتصاد السوق"

انتشرت فى الفترة الأخيرة فى الكتابات والندوات وبعض المحافل نغمة فحواها: أن مصر لم تعرف بعد معنى "اقتصاد السوق"! ونود هنا تدقيق هذه المقولة، بهدف التعرف على الحدود التاريخية لدور آليات السوق فى حالة البلدان الآخذة فى النمو.

فعندما يتحدث البعض عن ضرورة انسحاب الدولة من معظم مجالات النشاط الاقتصادى، والاعتماد المطلق على "آليات السوق" ، فإن هذا الحديث يغلب عليه طابع التبسيط المخل. إذ أننا لو درسنا "التجربة الآسيوية" بتمعن، باعتبارها تجربة معملية حقيقية فى حقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نجد أن كافة البلدان الناهضة هناك: كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان، الصين الشعبية، ماليزيا، لعبت الدولة فيها دوراً بارزاً فى قيادة عملية النهضة الاقتصادية والاجتماعية.

ولذا فقد آن الأوان لكى نعى أن **معادلة**: " **(الدولة الرشيدة +السوق الناضجة)** هى التى تصنع النهضة الاقتصادية والاجتماعية، وليس "قوى السوق" وحدها. نعم، حدثت مشاكل ومصاعب اقتصادية جمة ومتراكمة فى تجربة بلدان أوروبا الشرقية، نتيجة محاولة نفى دور "آليات السوق" فى ظل مرحلة ما سمى "بالبناء الاشتراكى". وفى المقابل، عندما تم نفى دور "التوجيه الاقتصادى" فى روسيا الاتحادية، بعد سقوط الاتحاد السوفيتى، حدثت كارثة أخرى فى الاتجاه المعاكس. وذلك نتيجة نفى دور الدولة فى توجيه الحياة الاقتصادية، مما أدى إلى حالة من "الفوضى الاقتصادية"، نشهد آثارها حتى الآن. ونتيجة لذلك، لم ينشأ "اقتصاد سوق" .. بل نشأت **مافيات سوق** .

ولعل الدرس الأساسى الذى يجب أن نعيه، هو أنه إذا لم يتم رسم "رقعة الملعب" بوضوح ودقة فى ظل "اقتصاد السوق"، فإن الخطوط سوف تتداخل ويصطدم اللاعبون بعضهم ببعض ويصبح اللعب بخشونة هو المسيطر على سلوك اللاعبين الاقتصاديين الأساسيين. ولذا، فإنه فى إطار أى نهضة جادة، نحتاج إلى ما يمكن تسميته "بالكفاءة المؤسسية"

بمعنى أن تكون المؤسسات القائمة على درجة عالية من الكفاءة الإدارية والتنظيمية. فإذا لم يرافق "الكفاءة الاقتصادية" "كفاءة اجتماعية" وأخرى "مؤسسية"، فلا شك أن عملية النهضة الاقتصادية سوف تصاب بعطب فى الصميم، نتيجة ما يحدث من إهدار وتبديد للموارد. وما يصاحب ذلك من قلق وخلل اجتماعى عميق.

وعموماً، فى حالة البلدان النامية التى تأخذ باقتصاديات السوق، ترد مجموعة من الملاحظات الهامة:

١- أن معظم البلدان النامية لم تبلغ بعد مرحلة "النضج" فى هياكلها الاقتصادية، كما هو الحال بالنسبة للبلدان المتقدمة فى أوروبا وآسيا. ولذلك لا يمكن إطلاق العنان لآليات السوق، لا سيما فى مجالات التنمية وتعبئة الموارد وضبط "توجهات التراكم". وبصفة خاصة، فى مجال الموازنات التخطيطية المستقبلية "ذات الطابع الاستراتيجى" التى عادة ما يعجز "السوق" بمفرده عن حلها حلاً عادلاً ومرضياً وتؤدى إلى ما يسمى فى الأدبيات الاقتصادية **فشل الأسواق** (Market Failure).

٢ - أن الأسـواق فى مـعظم بلدان العـالم النامى هـى أسـواق "مـجـزأة" و"غـيـر مكتـملة النضج"..بل هى فى أحـوال كثيرة "أشباه أسواق"(Quasi-Markets)، وبالتـالى فإن أداءها ليس على مسـتوى الكفـاءة التى نشـهدها فـى البلدان المتقدمة. ولعله قد غاب عن الكثيرين أن "مؤسسـات السـوق" فى البلدان الرأسـمـاليـة المتـقدمـة، التى تعمل بكفـاءة عـاليـة نسـبيـاً، هـى وليـدة عملية تاريخية طويلة امتدت لبضع قرون حتى استقرت قواعدها وآلياتها. وليس من السـهل استيراد التنظيم المؤسسى والمعلوماتى لتلك "الأسواق" بنفس الدرجة من الكفـاءة، لزرعـهـا فى وسط تاريخى وثقـافـى واقـتـصـادى مـغـاير، لكى تقوم بنفس الدور والوظائف. لأنها عندئذ تصبح عملية أشبه ما تكون بعملية "زرع الأعضاء".

وبالتالى فإن الحديث غن "كفاءة الأسواق" يحتاج إلى كثير من التـدقـيق فى حـالة البلدان الآخـذة فـى النمـو، ويجب ألا نرتكن إلى الكتـابات "ذات الطابع المدرسى" التـى تجزم بكفـاءة أداء الأسـواق، رغم تبـاين الظروف التـاريخـيـة المؤسسـيـة وهياكل الأسواق فى البلدان الناميـة، حـيث تسـود "التـجزئة" و"المضاربات" وعدم تدفق المعلومات بشفافية فى تلك الأسواق.

وبشكل عام، يمكن القول أن القرارات فى أى اقتصاد تنقسم إلى مجموعتين من القرارات:

١- **قرارات ذات طبيعة جارية:** مثل قرارات الاستهلاك والإنتاج.

٢- **قرارات ذات طبيعة استراتيجية (مستقبلية):** مثل قرارات الادخار، والاستثمار، وصيانة الثروات الطبيعية، والحفاظ على البيئة، واستراتيجيات التصدير، والتطوير التكنولوجى.

ولذا، فإن المجموعة الأولى من القرارات "ذات الطبيعية الجارية" يمكن أن تترك، بصفة أساسية، لآليات السوق لارتباطها "بسيادة المستهلك"، وبالتغير السريع الذى يطرأ على الأذواق والصرعات. أما المجموعة الثانية من القرارات "ذات الطابع الاستراتيجى"، فيجب أن تظل فى إطار المجهودات التخطيطية، لأنها تتطلب "أسواقاً مستقبلية (Forward Markets) هى غير موجودة أصلاً (باستثناء عدد محدود من "بورصات العقود الآجلة").

ولعل القضية الهامة الأخرى، هى ما يمكن تسميته سلامة قواعد "النظام التنافسى" فى ظل "اقتصاد السوق"، بمعنى أن

يكون هناك "منافسة" حقيقية وليس "منافسة احتكارية"، أو "شكلية". فكما أن هناك اعتراف عام بأن احتكار الدولة للنشاط الاقتصادى ليس جيداً لأنه لا يسمح بالمنافسة الحقيقية، فكذلك فإن احتكار القلة (Oligopolies)، فى إطار القطاع الخاص، يشكل هو الآخر عقبة كبرى أمام تحقيق التنافسية والكفاءة والعدالة التوزيعية. ولذا لا بد أن يكون هناك "سباق تنافسى" مشروع بين الأفراد المنتجين فى مجالات الإنتاج والتصدير والمعلومات، لكى يحققوا نهضة حقيقية وعادلة.

ولذا فإنه إذا كان هناك "آليات سوق" لا تقوم على إعطاء كل "منتج" أو "مبدع" حقه، فإن شيوع آليات الفساد والمحسوبية تؤدى إلى إسقاط مفهوم "السباق التنافسى". وتصيب أفراد المجتمع بإحباط وعدم ثقة بالمستقبل. وهكذا فإن شعار "التنافسية"لا ينشأ لمجرد وجود "سوق" أو مجموعة أسواق، بل لا بد أن يستند إلى مبدأ تكافؤ الفرص و"نزاهة الحكم" وارتباط العائد بالجهد.

وبهذا الصدد، أشار "جوزيف ستيجليتز" الاقتصادى البارز والنائب السابق لرئيس البنك الدولى، قبل أن يغادر منصبه العام الماضى، إلى "أن المؤسسات المالية الدولية أخطأت فى السنوات العشر الماضية عندما دفعت العديد من دول العالم النامى إلى التحول "لاقتصاد السوق" قسراً، قبل أن توفر الهياكل والمقومات الأساسية اللازمة لذلك التحول"! ولقد أثارت تحليلات "ستيجليتز"، التى اتسمت "بالأمانة العلمية"، غضب المراقبين فى واشنطن. خاصة أن الدول الكبرى والمؤسسات المالية الدولية كانت تعلن على مدى سنوات طويلة أن مشاكل التحول "لاقتصاد السوق" يتلخص فى مجرد التخلص من السيطرة الزائدة من جانب الدول على الأنشطة الاقتصادية.

ولعل المغالطة التاريخية (بل المنهجية) الكبرى، تتمثل فى الحديث عن "إقتصاد السوق"، بمعنى الابتعاد عن أية سياسات تدخلية من جانب الحكومات. لأن "نظام الأسواق"، وفقاً لهذه الرؤية، مزود بآلية "التصحيح الذاتى"، وهى خاصية أشبه بجهاز "الترمو-ستات" (Thermo-stat) ،

الذى يوجد فى الأجهزة الكهربائية لضبط درجة الحرارة، فلا تزيد على ولا تقل عن "المستوى التوازنى" المطلوب.

ولكن الكل يعلم أن هذا التوصيف غير صحيح. إذ أننا بصدد مفارقة تاريخية كبرى فى بلدان الاقتصاد الحر، وهى حجم الدعم الهائل الذى تم تخصيصه منذ منتصف التسعينات لتعويم اقتصادات البلدان ذات الأسواق المالية الناشئة، بدءاً من "الأزمة المكسيكية" فى منتصف التسعينات وانتهاء بأزمة الأرجنتين مؤخراً. أى ان التصحيح للإختلالات المالية لم يتم تصحيحه من خلال "آلية السوق"، وإنما من خلال برامج تدخلية للانقاذ والتحكم فى مسارات تلك الاقتصادات.

ولذا، فإن هناك ضرورة التفرقة بين اللجوء "لآليات السوق" لترشيد الأداء الاقتصادى، والبعد عن إدارة الحياه الإقتصادية بنظام الأوامر الإدارية، من ناحية، وبين الخضوع التلقائى "لقوانين السوق"، من ناحية أخرى. إذ أن هذا الخلط يؤدى إلى قدر كبير من الإلتباس وخلط الأوراق. لأنه يمكن دوماً اللجوء لآليات السوق لتحسين عملية تخصيص الموارد

فى الاقتصاد والمجتمع، وذلك دون الخضوع الأعمى لقوى العرض والطلب.

ولعل أهم "المفاضلات" التى تستدعى تدخل "المخطط" فى البلدان الآخذة فى النمو، وتؤثر بشكل حاسم على مصائر الشعوب:

١- الموازنة بين الحاضر والمستقبل (أى بين التضحيات الحاضرة والمنافع الآجلة).

٢ - الموازنة بين الأمن القومى والدفاع، من ناحية، والإنتاج المدنى، من ناحية أخرى.

٣ - الموازنة بين المعروض من السلع العامة، من ناحية، وبين المعروض من السلع الخاصة، من ناحية أخرى

٤ - الموازنة بين رفاة "الجيل الحالى"، وبين رفاة "الآجيال التالية".

٥ - المفاضلة بين التعجيل بالنمو وبين الحد الأقصى للإستدانة الخارجية.

٦ – المفاضلة بين توجهات التطور التكنولوجى (أخر صيحة تكنولوجية مقابل تكنولوجيا أكثر تواضعاً).

٧ – المفاضلة بين معدلات التنمية الزراعية ومعدلات التنمية الصناعية.

٨ – الموازنة بين التراكم الرأسمالى "المادى" والتراكم الرأسمالى "البشرى والمعنوى".

وتلك السلسلة من الموازنات التخطيطية "ذات الطابع الاستراتيجى" عادة ما يعجز "السوق" بمفرده عن حلها حلاً عادلاً ومرضياً، ويطلق عليها فى الكتابات الأكاديمية المعاصرة "فشل الأسواق" (Market Failure).

إعادة الاعتبار للدولة التنموية

تم طرح فكرة "الدولة التنموية" فى أدبيات التنمية منذ الخمسينات، باعتبارها تلك الدولة التى تستطيع أن تقود عملية التنمية والتصنيع بشكل معجل، وخاصة عندما تجئ الدولة متأخرة فى مضمار التصنيع والتقدم. وبعد فترة طويلة من الإهدار لهذا المفهوم خلال السبعينات والثمانينات فى ظل موجة "الليبرالية الجامحة"، عاد هذا المفهوم للبروز مؤخراً فى العديد من الكتابات الاقتصادية الحديثة، فى ضوء نجاح بلدان جنوب شرق آسيا فى تحقيق تلك القفزة التصنيعية الواسعة فى فترة لا تتجاوز ثلاث حقب (الستينات، السبعينات، الثمانينات).

ويعرّف "مانويل كاستلز" فى مؤلفه الهام الصادر عام ٢٠٠٠، "**الدولة التنموية**" على أنها: تلك "الدولة التى تؤسس شرعيتها على قدرتها على إطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج

المحلى الإجمالى، وإنما تنجح فى إحداث تحولات جذرية فى هيكل الإنتاج المحلى، وفى علاقتها بالاقتصاد الدولى". كذلك يرتبط هذا الدور بالمشروع النهضوى الذى تدير دفته "الدولة التنموية"، بهدف إجراء تحولات هامة فى النظام الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية (Social Order) . أى أن عمليات التحول والنهضة لا تقتصر فقط على التحولات فى الهيكل الاقتصادى وإنما تمتد إلى علاقات الإنتاج والهياكل الاجتماعية المصاحبة لها.

ويشير "كاستلز" إلى أن من بين أهم العوامل التى ساعدت على تبلور "الدولة التنموية" فى بلدان جنوب شرق آسيا، غياب طبقة قوية من ملاك الأرض (الطبقة الإقطاعية فى حالة العديد من بلدان العالم الثالث). إذ أن مثل هذه الطبقة لم تكن موجودة فى كل من هونج كونج وسنغافورة، كذلك نجحت كل من كوريا الجنوبية وتايوان فى إجراء إصلاح زراعى جذرى خلال الخمسينات، أضعف من شوكة طبقة كبار ملاك الأرض. وبالتالى لم تكن هناك عقبة أمام عملية التنمية الصناعية، أو التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية، كما حدث فى العديد من البلدان النامية. بينما ظل هذا النوع

من المشاكل يواجه عملية التنمية فى بلدان مثل إندونيسيا نظراً لوجود "طبقة إقطاعية" تتركز ملكية الأرض الزراعية بين أيديها.

وجدير بالذكر أن "الدولة التنموية" لعبت دوراً هاماً فى قيادة الاقتصاد اليابانى غداة الحرب العالمية الثانية. فقد قامت الدولة فى اليابان بفرض قيود صارمة على الواردات من الخارج خلال حقبتى الخمسينات والستينات. ويشهد بذلك أن نسبة الواردات الكلية من السلع المصنعة لم تتجاوز ٢,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى لليابان فى عام ١٩٧٨، كذلك ظلت أسواق رأس المال اليابانية خاضعة لضوابط شديدة، وتكاد تكون منعزلة عن الاقتصاد العالمى خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٩٥٠ _ ١٩٧٠ . كما أخذت الحكومة اليابانية بنظام الرقابة على سوق النقد الأجنبى وحافظت على علاقة شبه مستقرة لسعر الصرف "الإسمى" للين مقابل الدولار خلال فترة النمو السريع للاقتصاد اليابانى (١٩٥٠ _ ١٩٧٣).

ومن ناحية أخرى، لم تعتمد "التجربة الكورية" فى التنمية على قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)، على نطاق

واسع، إذ تجئ كوريا الجنوبية بعد الهند، من حيث ضعف درجة الاعتماد على تدفقات رأس المال الأجنبى المباشر خلال فترة التنمية والنهوض الاقتصادى المعجّل.

ولعل هناك إجماعاً فى الفكر التنموى الحديث، فى ضوء تجربة التنمية فى بلدان جنوب شرق آسيا، على أهمية الدور"المحفز" "للدولة التنموية"، الذى يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجى (Strategic guidance) فى توجيه عمليات التنمية، فى ظل "اقتصاد السوق". وهناك العديد من الأدلة الإحصائية التى توضح أهمية دور "الدولة المحفِّزة" فى إحداث تغيرات كبيرة وجوهرية فى "التركيبة القطاعية" للبلدان حديثة التصنيع فى بلدان جنوب شرق آسيا.

وكل تلك الدلائل تشير إلى وجود يد "مرئية" و"نشطة" للسياسات الحكومية فى تسريع معدلات التغير القطاعى. إذ قامت الدولة فى بلدان جنوب شرق آسيا بلعب دور إيجابى ونشط فى تدعيم عملية التصنيع، من خلال سياسات منح حوافز للصناعات "ذات الإمكانية التصديرية"، وترويجها للاستثمارات الاستراتيجية فى هذه المجالات. وكذلك من خلال سياسة "**الإحلال محل الصادرات**"، بمعنى أنه كلما استنفد أحد بنود الصادرات التقليدية أهميته، يتم إحلال

مجموعة أخرى من الصادرات محله فى "سلَّة الصادرات"، تكون أرقى من حيث النوعية، وأعلى من حيث توليد "القيمة المضافة".

وعلى الصعيد المؤسسى، لعبت "مراكز التفكير الاستراتيجى" (Think Tanks) دوراً بالغ الأهمية فى ترشيد السياسات وعملية "صنع القرار" فى بلدان جنوب شرق آسيا الناهضة. إذ لعبت هذه المراكز دوراً هاماً ومركزياً فى رسم الاستراتيجيات المستقبلية لمسارات النمو، من خلال رؤى علمية للواقع المحلى والعالمى، ولا سيما فى مجال:

١- تحديد الأولويات القطاعية.

٢ - رسم اتجاهات التطوير التكنولوجى.

٣ - نمط التغييرات المؤسسية المطلوبة لمصاحبة عمليات النمو والتنمية.

ولا شك أن كفاءة "الكادر" العلمى والقيادى لتلك المراكز ساعد القيادة السياسية وصانع القرار على التحرك المستقبلى فى ظل بوصلة هادية. إذ ساعدت الدراسات والتوصيات على عدم الاقتصار على رؤية "الأشجار" منفردة، بل رؤية "الغابة" ككل، على حد تعبير "الفرد مارشال" أحد مؤسسى علم الاقتصاد الحديث.

الجــزء الأول

ماذا جرى لتوزيع الدخول والثروات فى مصر؟

توزيع الدخل في مصر : بين محدودى الدخل و محظوظي الدخل !

يقصد بتوزيع الدخل الشخصى بين الأفراد (أو الأسر) هو توزيع الدخل القابل للتصرف بين الأشخاص، بغض النظر عن مصادره سواء أكانت "عائد عمل" أو "ربح" ناتج عن نشاط أعمال خاص أو "ريع" أصول مالية وعقارية مملوكة، أو "تحويلات قادمة" من الأقارب العاملين بالخارج.

ويصعب على الباحث متابعة مدى التغير الذى طرأ على توزيع الدخل فى مصر، إذ ليس أمام معظم الباحثين سوى الاعتماد على بعض المشاهد الانطباعية والشواهد الإحصائية الجزئية، ثم يضربون بعد ذلك أخماساً فى أسداس للوصول إلى استنتاجات تقريبية واجتهادية حول نمط التغير فى توزيع الدخل، تحيط بها الشكوك والتحفظات من كل جانب. وفى أحسن الأحوال، نجد أن الباحث يحاول جاهداً الاستناد إلى بيانات الإنفاق الأسرى حسب "الشرائح الإنفاقية"، المستمدة من بحث ميزانية الأسرة بالعينة، بهدف الوصول إلى صورة تقريبية لخريطة توزيع الدخل فى المجتمع المصرى.

ورغم تسليمنا بأن العديد من الباحثين المصريين والأجانب لقضايا توزيع الدخل الشخصى لا يجدون مخرجاً من مأزق عدم توافر بيانات عن توزيع الدخل سوى اللجوء إلى بيانات ميزانية الأسرة للوصول إلى صورة تقريبية لتوزيع الدخل فى مصر عند نقاط زمنية مختلفة، إلا أننا لدينا العديد من التحفظات عن مدى الاعتماد على تلك البيانات للوصول إلى استنتاجات قطعية الدلالة حول التغيرات التى تطرأ على خريطة توزيع الدخل فى المجتمع المصرى، نوجز أهمها فيما يلى:

أولاً: عادة ما يكون حجم عينة ميزانية الأسرة صغيراً جداً (لا يتجاوز فى أحوال كثيرة خمسة عشر ألف أسرة فى الريف والمدينة)، مما ينتج عنه ارتفاع حجم خطأ المعاينة العشوائى، الناتج عن "فروق الصدفة" بين وحدات المجتمع الأصلى التى يجرى منه سحب العينة وبين تلك الوحدات (أو الأسر) التى لم تشأ الصدفة أن تكون ضمن مفردات العينة العشوائية المسحوبة.

كذلك هناك أخطاء التحيّز الناتجة عن التحيز فى تسجيل البيانات حول الإنفاق. ولعله من المعروف أن من بين "أخطاء التحيز" الشائعة بهذا الصدد هى أن الأسر الفقيرة ومحدودة

الدخل تميل إلى إعطاء بيانات مغالى فيها حول حجم إنفاقها الاستهلاكى، بينما تميل الأسر الغنية وميسورة الحال إلى عدم الإفصاح عن كل بنود إنفاقها بأقل من قيمته الحقيقية، مما يترتب عليه إعطاء صورة مبالغ فيها عن درجة المساواة فى توزيع الإنفاق الاستهلاكى بين الشرائح المختلفة فى المجتمع.

ثانياً: من المستقر علمياً أن نمط توزيع الإنفاق الاستهلاكى بين الفئات الدخلية المختلفة هو عادة أكثر عدالة ومساواة من نمط توزيع الدخول ذاتها، أى بعد إدخال "الهوامش الادخارية" لكل فئة دخلية فى الاعتبار. إذ أن جانباً هاماً من عدم عدالة التوزيع للدخل فى مجتمع معين إنما يعود بصفة أساسية إلى الفروق الشاسعة فى "الهوامش الادخارية" التى تنطوى عليها دخول الأفراد ولا تذهب لأغراض الإنفاق الاستهلاكى.

ورغم أن معظم الباحثين فى هذا المجال يحاولون التغلب على هذه المشكلة عن طريق تقدير "هوامش الادخار" التى تناظر كل فئة إنفاقية، بهدف الوصول إلى تقدير لتلك "الهوامش الادخارية" التى لا تشملها بيانات ميزانية الأسرة. إلا أن هذه التقديرات، مهما بلغت درجة جودتها، لا تستطيع

أن تصل بنا إلى تقدير معقول وحقيقى لحجم الادخار لدى بعض الفئات الدخلية، خاصة تلك المرتفعة الدخل التى تتربع على قمة التوزيع (العشرة فى المائة الأعلى دخلاً). وكذلك لا تستطيع أن تعطينا تقديراً معقولاً لحجم السحب من المدخرات (أو الاقتراض) لدى الفئات الأدنى دخلاً، التى تقع فى قاع خريطة توزيع الدخل (الـ ٢٠% أو ٣٠% فى أدنى درجات سلم توزيع الدخل).

وغنى عن البيان أن عدم معرفة الهوامش الادخارية الحقيقية (الموجبة والسالبة) لدى الفئات الأعلى والفئات الأدنى يؤثر تأثيراً بالغاً على تحديد المواقع النسبية للفئات الدخلية المختلفة على خريطة توزيع الدخل الشخصى، ومن ثم على قياس درجة "المساواة" أو "التفاوت" فى توزيع الدخول والثروات.

بل أننا نصل لأبعد من ذلك، إذ أننا فى مجتمع مثل المجتمع المصرى، لا نستطيع الإمساك بشكل إحصائى دقيق بالأوضاع الدخلية الحقيقية **للعشرة في المائة الأكثر فقراً** الذين يقعون فى قاع التوزيع. حيث أن معظمهم من "الفئات الهامشية" التى ليس لها مأوى أو دخل ثابت ومحدد... وبالتالى فهى تسقط سهوا من حسابات توزيع الدخل المستند

إلى بيانات ميزانية الأسرة. ومن ناحية أخرى، فإن أصحاب الدخول العليا (**الخمسة في المائة الأكثر ثراء**)، الذين يتربعون على قمة التوزيع، يصعب علينا الإمساك بحجم دخولهم الحقيقية "المعلنة وغير المعلنة" نتيجة اتساع نطاق التهرب الضريبى لمعظم دخولهم وضآلة حجم إنفاقهم بالنسبة لدخولهم الحقيقية.

وعموماً، فالملاحظ أنه منذ النصف الثانى من الثمانينات، أن الفئات الاجتماعية والمهنية "ذات الدخل المحدود" من عمال مهرة ونصف مهرة وموظفى الحكومة والقطاع العام ينفقون ساعات عمل أطول عن ذى قبل، معظمها فى أماكن غير أماكن العمل الرسمية. وأنهم قد غدوا يضحون بساعات الفراغ التقليدية لكى يتكسبوا من أعمال إضافية (أو عارضة)، بعد ساعات العمل الرسمية لكى يرفعوا من مستوى دخولهم النقدية سعياً وراء تثبيت مستويات دخولهم الحقيقية فى ظل الارتفاع المستمر فى نفقات المعيشة، ونفقات التعليم (الدروس الخصوصية)، والمواصلات. وهذا يشير بدوره إلى حجم "الضائقة المالية "التى يعانى منها "المتكسّبون بأجر" عند مستويات الأجور والمرتبات المسجلة فى "كشوف المهايا والمرتبات".

وهنا نود الإشارة إلى نقطة منهجية هامة تكون عادة مصدر خلط والتباس فى التعميمات التى تطلق على التحسن فى توزيع الدخول بين الأفراد. وتلك النقطة تتعلق بالخلط الشائع بين التحسن الملموس فى مستويات الدخول النقدية، والرواج فى الأحوال المعيشية لأعداد كبيرة من الناس وفئات مهنية اقتصادية معينة فى الريف والمدينة، خاصة خلال الثمانينات والنصف الأول من التسعينات (نتيجة "الهجرة إلى بلدان النفط"، و"الفورة فى قطاع البناء والتشييد") وبين التحسن (أو التدهور) فى المراكز النسبية للدخول فى إطار خريطة عامة لتوزيع الدخل فى المجتمع المصرى عموماً.

إذ أن التحسن الذى قد يطرأ على متوسطات الدخول النقدية للأفراد والجماعات المهنية المختلفة لا يتناقض بالضرورة مع ارتفاع درجة عدم المساواة (والتفاوت) فى التوزيع النسبى للدخول الشخصية فى المجتمع عموماً. إذ أن المسألة تتعلق هنا بالوتائر المختلفة التى يجرى بها التحسن فى مستويات الدخول النقدية للفئات المختلفة (عالية ومتوسطة الدخل). فالعبرة إذن، هى بالمحصلة النهائية على التوزيع النسبى للدخول فى المجتمع، ودرجات التفاوت فى توزيع

الدخول والثروات بين الفئات الإجتماعية والمجموعات الدخلية المختلفة.

وعموما، وفى ضوء البيانات المتاحة، يمكن القول أن هناك نحو ٢٠٪ من السكان يتربعون على قمة "خريطة توزيع الدخل"، يعتبروا من "**محظوظى الدخل**". وفى المقابل، هناك نحو ٣٠٪ من السكان فى قاع خريطة التوزيع يعيشون على "الكفاف" وبلامسون "خط الفقر"، ويعتبرون فى عداد "**معدومي الدخل**". ويبقى "الخمسون فى المائة" فى منتصف "خريطة التوزيع"، الذين يمكن اعتبارهم من "**محدودى الدخل**"!

وختاماً لابد لنا من أن نؤكد على أن الوصول إلى خريطة دقيقة لتوزيع الدخل فى مصر ليست مسألة ترفيه، وإنما قد غدت ضرورة لترشيد عناصر السياسة الاقتصادية فى مجالات الإنفاق العام، الضرائب، الاستهلاك، تنشيط الجهد الادخارى، ترشيد الواردات. ففى ظل غياب مثل هذه الخريطة الدقيقة "لتوزيع الدخل"، فإن "راسم السياسة الاقتصادية" سوف يتحرك ويتخبط فى الظلام دون رؤية واضحة صحيحة لأهم حقائق الموقف الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد.

ماذا جرى للخريطة الطبقية فى مصر؟

يتساءل المفكر المغربى المعروف "محمد عابد الجابرى" (فى مؤلفه **الخطاب العربى المعاصر**) حول ما الذى يبرر الردة الفكرية التى حدثت بعد هزيمة حرب ١٩٦٧ ، فظروف العرب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ظلت هى هى قبل الهزيمة وبعدها. وتلك الردة على صعيد الفكر مع بقاء الواقع المادى ثابتاً.

وهذا القول غير صحيح على إطلاقه، لأن الواقع المادى لم يبق ثابتاً خلال الفترة الممتدة منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧ حتى وقتنا الحاضر، إذ حدثت تحولات طبقية ومادية هامة أثرت على "المواقع الطبقية" وعلى "الأوزان النسبية" للشرائح الاجتماعية المختلفة داخل كل طبقة، تحت تأثير الهجرة والمال النفطى والإنفتاح.

ولعل أهم تأثيرات عملية "هجرة العمالة"، على إختلاف مستويات مهاراتها، الى البلدان النفطية، تمثلت في بروز وصعود ما أسماه د. حسن الساعاتي "الفئات المرسَّملة" في مجتمعاتنا المصدرة "المرسلة للعمالة"، وعلى رأسها مصر. ويعرِّف د. الساعاتي هذه الفئات التي "ترسَّملت" بأنها تمثل شرائح من الفئات الوسطى والدنيا من الطبقة المتوسطة، مكنتها مهاراتها وفرص الهجرة للبلدان النفطية في تحقيق مكاسب اقتصادية ومالية، جعلتها تنتمي إلى ما يسميه شريحة "**الأفونيرات**"، أي هؤلاء الذين يملك الواحد منهم عشرات الآلاف من الجنيهات (أو الدنانير أو الريالات أو الدولارات وغيرها من العملات الحرة الأخرى)، التي يستثمرونها بشتى الطرق وبخاصة كودائع في المصارف العربية والأجنبية والوطنية.

وقد تكونت هذه الفئات أول ما تكونت من المهنيين (الأطباء، المهندسين، المحاسبين، المعلمين، أساتذة الجامعات) الذين عملوا في البلدان العربية النفطية خلال الخمسينات والستينات. ولكن ما أن ألغيت قيود السفر والإقامة في الخارج، حتى إنضمت الى قوافل المهاجرين فئات جديدة من

العمال "المهرة" و"نصف المهرة" والفلاحين المعدمين وذوى الحيازات القزمية .. وحتى من بين صفوف الفئات "البروليتارية الرثة" (كالبوابين، وخدم المنازل، والسعاه، إلخ). وقد قام العديد من هؤلاء لدى عودتهم بتوظيف "الفوائض الإدخارية" التى تم تكوينها أثناء عملية الهجرة، فى شراء قطع صغيرة من الأراضى الزراعية وأراضى البناء، وإمتلاك سيارات النقل، وآلات الحرث والرى والجرارات والجرافات، فضلاً عن الإيداع فى المصارف. ونضيف من عندنا التوظيفات فى "صكوك مالية" لدى "شركات توظيف الأموال" التى استقطبت جانباً هاماً من مدخرات صغار ومتوسطى المدخرين خلال الثمانينات، معظمهم من فئة "الألفونيرات".

ونظراً لأن هذه الفئات لا تمتلك رؤوس أموال كبيرة، ولا تحوز أصولاً إنتاجية على نطاق واسع، فيكون عندئذ من الأصوب تسميتها "بالفئات المرّسملة"، تمييزاً لها عن "الفئات الرأسمالية" التى تمتلك رؤوس أموال كبيرة وتدير استثمارات واسعة النطاق.

والشئ المؤكد أن هذه "الفئات المرسّملة" الجديدة أخذت فى التكاثر والتوسع فى مصر خلال حقبتى السبعينات

والثمانينات. إذ نلاحظ أن العديد من الموظفين الحكوميين من الفئات الإدارية والكتابية، يقوم لدى عودته فى تشغيل وتوظيف مدخراته فى مشروعات تجارية أو خدمية صغيرة الحجم. كما يتحول بعض "الحرفيين" السابقين الى "مقاولين صغار" يعملون لحسابهم الخاص .. بينما يتعيش قسم كبير من "المهنيين" على ريع "الشقق المفروشة" .. و"الودائع المصرفية" وشهادات الاستثمار وشهادات الإيداع بأنواعها .. وبالتالى نمت وتغلغلت «**العقلية الريعية**» القائمة على الكسب السريع والانفصام بين "الجهد" و"العائد".

فلا عجب إذن، أن تؤدى هذه التطورات الى بروز "الفئات المرَسَّملة" بشكل واسع فى صفوف فئات الطبقة الوسطى وعناصر البرجوازية الصغيرة .. بل الفئات العمالية. وقد نتج عن ذلك تداعيات هامة فى أوضاع البنية الاجتماعية والطبقية فى مصر وبقية البلدان العربية "المرسلة" للعمالة. إذ إزدادت سبل الجمع بين مصادر الدخل المختلفة (دخل الملكية ودخل العمل). وكذلك تحوَّل أعداد كثيرة من "الأجراء" يومياً إلى ملاك ومستثمرين صغار، أو حائزين لأصول مالية (ودائع، أوراق مالية)، دون أن يتخلوا تماماً عن وظائفهم وأعمالهم

الأجرية الأصلية. وكان لذلك بلاشك إنعكاسات هامة على جبهة الثقافة والفكر.

إن السلوك المحموم الذى يأخذ شكل السعى للحصول على «الريع» بأى ثمن ومن أى مصدر، إنما يؤثر على نظرة الأفراد لآليات وأسلوب أداء النظام الاقتصادى ككل. ولقد سبق أن ذكرت أستاذة الإقتصاد الأمريكية "آن كروجر"" :أنه إذا إعتبرنا توزيع الدخل فى مجتمع ما هو نتاج لعبة الحظ والمصادفة (Lottery Game)، حيث ينقسم السكان الى أفراد "ناجحين" (أو محظوظين) يحصلون على أقصى قدر من الريع، وآخرين "فاشلين" لم يحالفهم الحظ أو المهارة للحصول على الريع بأشكاله المختلفة. فإنه فى مثل هذا النوع من المجتمعات، فإن آلية السوق تغدو ضرباً من الوهم".

ولكن يظل الخلط قائماً فى أذهان الناس، وفى الواقع الاقتصادى ذاته، بين "**الكسب** "المرتبط بالجهد والعمل والأداء، من ناحية، وبين "**الرزق** "القائم على إقتناص الفرصة والوساطة والشطارة، من ناحية أخرى.

والآن جاءت ساعة مواجهة الحقيقة، إذ أن التقدم والرخاء ليس منحة تهبط من السماء، لأن التاريخ الحقيقى لا تصنعه محاسن الصدف. وأن "عقد العمل فى الخارج"، وإن نجح فى حل المشاكل المالية والاجتماعية للأفراد لفترة من الزمن، فإنه لا يحمل فى طياته حلولاً ناجحة ودائمة لمشاكل النمو والتراكم الاستثمارى والمعرفى فى مجتمعنا

أطياف الاقتصاد غير الرسمى فى مصر

اهتم لفيف من الاقتصاديين، على الصعيد العالمى بظاهرة توسع وتنامى "الأنشطة الاقتصادية الخفية" (أو التى تمارس تحت الأرض)، التى أخذت تشكل نسبة متزايدة من حجم الناتج المحلى الإجمالى والدخول المتولدة فى العديد من الاقتصادات النامية (بل والدول المتقدمة أيضاً). وتلجأ الأدبيات التى تتعامل مع مثل هذه الظاهرة إلى استخدام العديد من المسميات، لوصف إجمالى المعاملات الخفية أهمها: "الأنشطة السوداء" " (Black)غير الرسمية" (Informal)، غير النظامية (Unofficial)، والموازية (Parallel). ويفضل فى أحيان كثيرة استخدام التعبير المحايد "الأنشطة غير المسجلة" فى الإحصاءات الرسمية.

وتبدو "الاقتصادات الخفية" فى معظم البلدان النامية أكثر أهمية فى الحجم وأكثر تزايداً فى مكوناتها مع مرور الزمن. إذ يتضح أن أعداداً متزايدة من السكان تنخرط يومياً فى

أنشطة "الإقتصاد الخفى" (أو "غير الرسمى")، وأن الدخل المتولد من تلك الأنشطة يذهب إلى فئات عديدة من كافة الطبقات الإجتماعية: (١) أولئك الذين يجمعون بين وظيفتين، (٢) أصحاب الأعمال "غير المعروفة الهوية" الذين يعملون لحسابهم الخاص، (٣) خليط من الفئتين.

وخير شاهد على إزدهار هذا الاقتصاد "غير الرسمى" هو أن الانفاق الحقيقى (استهلاكى وتكوين رأسمالى) للقطاع العائلى (خاصة الفئات الدنيا والمتوسطة الدخل)، هو انفاق يتجاوز حدود الدخل "المعلن" أو "المسجل" فى البيانات الرسمية. ولعل الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى، وإزدياد حدة الضغوط التضخمية التى اجتاحت الاقتصاد المصرى خلال السبعينات والثمانينات، كانت من بين العوامل الهامة التى أدت إلى انتشار وتوسع رقعة أنشطة "الاقتصاد غير الرسمى "فى مصر.

وتأسيساً على ذلك، فإن هناك درجة عالية من "عدم التأكد" تحيط بالحجم الحقيقى للإجماليات والكميات الكلية الرئيسية للاقتصاد الوطنى: الحجم الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى،

حجم الاستهلاك الخاص، حجم مدخرات القطاع العائلى، التكوين الرأسمالى الثابت، إجمالى الواردات السلعية.

ولعل أهم ما شهدناه ونشهده منذ بداية الثمانينات، هو أن أعداداً متزايدة من السكان فى الريف والحضر يقومون بالتنقل يومياً بين هذين الاقتصادين: "الرسمى"، من ناحية، و"الخفى" أو "الموازى"، من ناحية أخرى. كما تجدر الملاحظة أن المشاركين فى أنشطة الاقتصاد "غير الرسمى" ليسوا بالضرورة من الذين "يعملون لحسابهم الخاص". إذ أن قطاعاً عريضاً من مكتسبى الأجور ينغمسون بشكل أو آخر فى الأنشطة التى يضمها "الاقتصاد غير الرسمى"، وذلك من خلال الجمع بين وظيفتين، من خلال ما يعرف "بالعمل خلسة فى ضوء القمر"(Moonlighting)، أى العمل خارج أوقات العمل الرسمية.

وهكذا فإن جانباً هاماً من الدخول النقدية "الإضافية" يحققها مكتسبو الأجور خلال عملهم لحسابهم الخاص خارج ساعات العمل الرسمية، بل وأثناء أوقات العمل الرسمية. وتلك ظاهرة على درجة كبيرة من الأهمية حيث أن هناك تزايداً مستمراً فى أعداد متكسبى الأجور المشتغلين فى الوظائف

الحكومية العامة وشركات القطاع العام الذين لا يشتغلون ساعات العمل المقررة رسمياً. فلقد أصبح التغيب عن العمل مرضاً شائعاً فى الاقتصاد المصرى، ومؤثراً فى آداب وتقاليد العمل وانتظامه، وبالتالى منعكساً سلبياً على الإنتاجية.

وفى ظل إرتفاع "نفقات المعيشة" وضغوط الحياة (الدروس الخصوصية لتعليم الأبناء، اختفاء "المسكن بالإيجار")، وظهور بنود نفقات خدمية جديدة، اتجه العديد من أبناء الطبقة الوسطى والفئات الشعبية باللجوء إلى أحد السبل التالية:

١ - السحب من المدخرات وتصفية الأصول التى تم تراكمها فى الماضى.

٢ - الهجرة إلى البلدان النفطية للمحافظة على (وتحسين) مستويات معيشتهم.

٣ - الالتحاق بعمل ثان، أو الاشتغال جزءاً هاماً من الوقت فى الأنشطة المرتبطة بالاقتصاد "غير الرسمى".

ويعتبر السبيل الثالث هو السبيل الذى يسلكه معظم المتكسبين فى الداخل، الذين لم يلتحقوا بقوافل الهجرة إلى بلدان الخليج. وهكذا غزت "الأنشطة الخفية" (أو غير

الرسمية) كافة المجالات: الأنشطة الحرفية، تجارة التجزئة، النقل، خدمات الأعمال، والخدمات المهنية والشخصية.

ولقد ساعد تدفق تحويلات المصريين فى الخارج، وكذلك زيادة درجة الإنفتاح الاقتصادى المصرى فى الثمانينات والتسعينات، على توسيع قاعدة أنشطة ومعاملات الاقتصاد "غير الرسمى". ولكن لابد لنا من التفرقة هنا بين أطياف من الاقتصاد "غير الرسمى": فهناك ما يمكن أن يسمى "**الاقتصاد الرمادي**"، الذى يغطى أنشطة "خفية" و"غير رسمية"، ولكنها لا تدخل دائرة الجريمة الاقتصادية، مثل العمل خارج أوقات العمل الرسمية للموظفين، وإعطاء الدروس الخصوصيةبواسطة مدرسين فى المدارس الحكومية.

وهناك، من ناحية أخرى، ما يسمى "**الاقتصاد الأسود**" الذى يشمل الأنشطة غير المشروعة والمجرمة قانوناً. وتغطى مثل هذه الأنشطة فى مصر إنتاج وتوزيع الحشيش وغيرها من المخدرات وكذلك تهريب السلع والمشروبات الكحولية، وغير ذلك من السلع التى يجرى تهريبها إلى داخل البلاد، والرشاوى وممارسة الأعمال المنافية للآداب، والعمولات

وعمليات السمسرة "غير المشروعة"، وغير ذلك من الأنشطة التى تحقق للبعض دخولاً هائلة وثروات "غير مشروعة".

وليس هناك من شك فى أن نقص البيانات الإحصائية بصفة عامة يشكل عقبة أمام خبراء المحاسبة القومية فى مجال حصر وتسجيل المعاملات والصفقات المتعلقة بنشاط الاقتصاد "غير الرسمى". إذ عادة لا تظهر قيمة تلك المعاملات كبنود مسجلة ضمن إحصاءات أنشطة الاقتصاد الوطنى.

ولقد تضاربت التقديرات حول حجم الاقتصاد "غير الرسمى"، (أو "الخفى") فى الاقتصاد المصرى. وأشارت بعض التقديرات إلى أن حجم القطاع "غير الرسمى" فى مصر يمثل نحو ٣٠٪ من حجم النشاط الاقتصادى الكلى. بينما أشارت بعض الكتابات والتقديرات الأخرى إلى أن حجم القطاع "غير الرسمى" يشكل نحو ٥٠٪ من جملة النشاط الاقتصادى فى مصر. بيد أن كل هذه التقديرات هى مجرد تقديرات جزافية (أو تحكمية) لحجم أنشطة "الاقتصاد غير الرسمى" فى مصر بأطيافه المختلفة. ولذا فإن القضية تحتاج

لمزيد من الجهد العلمي لكي نصل إلى تقديرات موثوق بها، تصلح لتكون أساساً لرسم السياسة الاقتصادية.

ونقطة البدء تتمثل فى الإمساك بعناصر ومكونات الاقتصاد "غير الرسمى" فى مصر. ونوضح فيما يلى أهم الأنشطة الرئيسية التى يتكون منها الاقتصاد "غير الرسمى" فى مصر، كما عايشناه خلال الثمانينات والتسعينات، لأن هذا الاقتصاد مكون من مجموعة من "الاقتصادات الفرعية"، كل له خصائصه وتأثيراته المختلفة على الدورة الدموية للاقتصاد المصرى.

أولاً: القطاع غير النظامي للإنتاج السلعي الصغير (The Informal Sector) :

ويشمل هذا القطاع المنشآت "متناهية الصغر" التى تقوم بتقديم السلع والخدمات "غير المرخصة" و"غير المسجلة". وغالباً يقوم بالنشاط "شخص واحد" يعمل لحسابه الخاص، أو يستأجر فرد آخر يعاونه. ويتم ممارسة النشاط على الرصيف، أو على قارعة الطريق (الأكشاك، الباعة الجائلين وماسحى الأحذية وبائعى المناديل الورق، الخ)، أو فى

الشـوارع الخلفيـة أو أفنيـة المنازل، مـثل الورش الإنتـاجـيـة الصـغيـرة وورش الإصـلاح. وتسـمى تلك الأنشطة فـى بعض الكتابات: "**اقتصاد الرصيف**"، أو "**اقتصاد بير السلم**".

ثانياً: الأنشطة الرمادية:

مثل أنشطة الموظفين الذين يعملون خلسة خارج (أو أثناء) أوقات العمل الرسمية، أو المدرسين الحكوميين الذين يقومون بإعطاء الدروس الخصـوصيـة، وكذلك أنشطة العـمـال المهـرة الذين يقومـون "بأعمال إضـافيـة" فى أوقات الراحات "لتكملة الدخل". وكذلك أعمال السمسرة والوساطة والتشهيلات مقابل إكراميات وعمولات، دون أن تكون تلك الأعمال منافية للآداب والنظام العام.

ثالثا : الأنشطة السوداء:

وتلك تمثل مـجـمـوعـة الأنشطة التى تولد كـتلة الأمـوال السـوداء (Black Money)فى المجـتـمـع، فى شكل دخـول وثروات غير مشروعة. وأبرز مثال لذلك الدخول المتولدة عن:

- تجارة الحشيش وغيرها من المخدرات والمكيفات.
- أنشطة تهريب السلع والبضائع إلى داخل البلاد.

- أنشطة الدعارة والقمار.
- العمولات والرشاوى لتسهيل أعمال غير قانونية، وأعمال منافية للنظام العام والآداب.
- الاختلاسات والاستيلاء على المال العام بأشكاله المختلفة.
- غسيل الأموال.
- المضاربات على الأراضى والعقارات.
- التهرب الضريبى على دخول الأعمال الكبيرة.

ويمكن لنا تحديد الآثار التشويهية لمعاملات "الاقتصاد غير الرسمى" وتدفقات الأموال السوداء على المجاميع والإجمالية القومية على النحو التالى:

- إن رقم الاستهلاك العائلى "المسجل فى الإحصاءات الرسمية" هو رقم مقدر بأقل من قيمته، بحوالى ٣٠٪ على الأقل.
- إن التقديرات الرسمية لحجم القيمة المضافة المولدة فى الاقتصاد الوطنى (الناتج المحلى الإجمالى) هى بالتالى مقدرة

بأقل من قيمتها بمقدار الدخول والأجور المتولدة فى القطاع "غير الرسمى"، وكذا حجم الدخول المتولدة من أنشطة قطاع الأموال السوداء (التهريب، تجارة الحشيش والمخدرات).

- قيمة الواردات "المسجلة رسمياً" هى مقدرة بأقل من قيمتها الفعلية، وخاصة بقيمة البضائع المهربة إلى داخل البلاد.

- حجم التكوين الرأسمالى الثابت الخاص هو أقل بكثير من الرقم الحقيقى، نظراً لأهمية عمليات البناء "غير الرسمى" فى المناطق العشوائية.

ومن وجهة نظر توزيع الدخل، نجد أن الدخول المتولدة فى القطاع السلعى والخدمى الصغير "غير المنظم" وكذا فى إطار الأنشطة الرمادية، لها آثار إيجابية فى مجال تحسين توزيع الدخول الشخصية القابلة للتصرف. اما بقية الدخول الخفية والمدفوعات التحويلية التى تتم ضمن إطار "الاقتصاد الأسود"، فهى تساهم فى زيادة درجة عدم العدالة التوزيعية للدخول والثروات فى المجتمع المصرى (مثال ذلك تلك الدخول "السوداء" الممثلة فى عمولات السمسرة والرشاوى، وفروق أسعار المضاربات العقارية وعلى الأسهم والتهرب الضريبى).

ومن ناحية أخرى، لابد من الإشارة إلى أن الأعمال الثانوية والإضافية (خارج أو أثناء أوقات العمل الرسمية) لها آثار سلبية على القيمة المضافة المتولدة فى القطاع العام والحكومة. ذلك لأن أولئك العاملين يضطرون لتخفيض عدد الساعات وحجم الجهد المبذول فى وظائفهم الأصلية، الأمر الذى يعنى تخفيض العرض الفعال لساعات العمل الرسمية، مما ينتج عنه تدهور إنتاجيتهم فى الوظائف الأساسية. وبناء على ذلك، فإن "القيمة المضافة" المتولدة فى هذه القطاعات مبالغ فى قيمتها وفقاً لأعراف المحاسبة القومية السائدة، بينما يبدو الدخل الشخصى القابل للتصرف مقوماً بأقل من قيمته نتيجة لعدم احتساب الدخل المتولد من الأنشطة "غير الرسمية".

ولذا فإن الطريق مازال شاقاً وطويلاً لكى نمسك بكافة أبعاد وأطراف "الاقتصاد غير الرسمى" فى مصر بأطيافه ومكوناته المختلفة . وذاك التحدى يحتاج لجهد جماعى كبير حتى يمكن الخروج من دائرة "التقديرات الجزافية"، فى محاولة للوصول إلى كبد الحقيقة على أسس علمية رصينة.

العمالة في القطاع غير المنظم : مشاكل التشغيل والتوظف الهامشى

ساهم النزوح الكثيف للأيدى العاملة الريفية إلى المناطق الحضرية فى خلق ضغوط متزايدة على "سوق العمل الحضرى" فى معظم البلدان النامية. وفى مقابل ذلك، تراجعت معدلات نمو فرص العمل فى "القطاعات النظامية :"قطاع الإدارة الحكومية، قطاع الأعمال العام، القطاع الخاص المنظم. ولذا برز "القطاع غير المنظم" (Informal Sector) كحل تلقائى، "غير مبرمج"، لتوفير فرص العمل والدخل الذين ليس لهم "عمل منتظم" ولفقراء المدن بصفة عامة.

ولقد توسع هذا القطاع فى معظم البلدان النامية خلال الثمانينات والتسعينات، حتى أصبح يستوعب ما يزيد على ٣٠% من القوى العاملة فى المناطق الحضرية فى العديد من البلدان النامية. وإلى عهد قريب، لم تكن الدراسات النظرية أو الميدانية تهتم بالتعرف على مكونات وأبعاد هذا القطاع. فقط

فى بداية السبعينات، بدأت جهود الإستكشاف والتعرف على ملامح هذا القطاع فى كل من غانا وكينيا، حيث قامت منظمة العمل الدولية (ILO) بالاهتمام بهذا القطاع فى دراساتها الميدانية وبعثات التوظف والاستخدام التى كانت ترسلها للبلدان النامية المختلفة.

وتدريجياً بدأت تتضح مجموعة من السمات والقسمات المشتركة لنمط الاستخدام للعمالة فى هذا القطاع فى العديد من البلدان النامية، ومن بينها مصر. إذ يتميز هذا القطاع بأنه قطاع مزدحم بالعمالة، نتيجة سهولة الدخول إليه ومرونته الاستيعابية، وانخفاض مستوى الأجور والدخل فيه. وعلى العكس من القطاعات الأخرى "النظامية"، فإن الأفراد الذين "بلا عمل نظامى" يخلقون _ بل يختلقون _ لأنفسهم فرص عمل فى إطار هذا القطاع، بغض النظر عن حالة الطلب الإجتماعى على خدماتهم.

ويلاحظ أن معظم العاملين فى هذا القطاع هم من "العاملين بأجر"، أو "يعملون لحسابهم الخاص"، أو يعملون "بدون أجر" فى إطار الأسرة. و"العاملين بأجر" منهم يعملون

وفقاً لعقود شفهية (غير مكتوبة) ولا يتمتعون بأية تأمينات إجتماعية أو أية حقوق ضد الفصل التعسفى.

وتعتبر تكاليف خلق فرصة عمل فى هذا القطاع منخفض للغاية، إذا ما قورنت "بالتكاليف الرأسمالية" لخلق فرص عمل فى القطاع النظامى. فالعديد من التكاليف الإضافية الخاصة بالتجهيزات الرأسمالية (المبانى-المعدات-وسائل النقل) لا تشكل مشكلة فى حالة القطاع "غير المنظم"، نظراً لأن مكان ممارسة النشاط قد يكون فى الشارع (أو الحارة) أو فى المنزل، وليس بالضرورة داخل أسوار "منشأة" محددة المعالم. ولعل طبيعة الأماكن التى تمارس بها أنشطة "القطاع غير المنظم" لا سيما فى المنازل وفى الشوارع وعلى الأرصفة، تضع صعوبات جمة أمام عمليات الحصر الإحصائى الدقيق لمثل تلك الأنشطة وحجم العمالة والإستخدام المتولد فى إطارها. وهذا يثير بدوره صعوبات مفاهيمية وقياسية خاصة بتقدير حجم "البطالة المفتوحة" فى مصر.

وبصفة عامة، ليس هناك تعريف محدد لرقعة نشاط "القطاع غير المنظم"، فهى تتسع أحياناً لتشمل أنشطة ومنشآت صناعية لا تدخل بالضرورة ضمن "القطاع غير

المنظم". وقد تضيق لتشمل الأنظمة السلعية والخدمية "ذات الطبيعة الهامشية". ولقد أجريت عدة مسوح إحصائية حول حجم وخصائص القطاع "غير المنظم" فى عدد من البلدان العربية (ومن ضمنها مصر)، ولكن تلك المسوح شابها الإضطراب الشديد فى التعريفات الخاصة بالقطاع "غير المنظم"، نظراً لإعتمادها على معايير إجتهادية وعشوائية فى معظم الأحوال. ففى بعض البلدان، تم إعتبار المنشآت الصناعية والخدمية التى تضم أقل من عشرة مشتغلين ضمن "القطاع غير المنظم"، وهذا بلا شك معيار شديد التحكمية، لأن هناك منشآت رأسمالية حديثة ضمن "القطاع المنظم" لا تزيد العمالة المستخدمة لديها على ٥-٩ مشتغلين. وفى بعض الأحوال، تم إستخدام معيار أقل من "خمسة مشتغلين". ولذا فإن التحديد الصحيح لرقعة وحجم أنشطة القطاع "غير المنظم" يقتضى إستخدام معيار مركب يشمل ضمن ما يشمل: حجم العمالة، حجم رأس المال، مكان مزاولة النشاط، الشكل القانونى، أسلوب ممارسة النشاط، الخ.

وفى غياب مثل هذا "المعيار المركب" سوف يصعب إجراء المقارنات بين أوضاع وخصائص القطاع "غير المنظم" فى

مصر عبر الزمن. وبالتالى تعذر وضع إستراتيجية لتطوير وترشيد التوظف والإستخدام فى هذا القطاع، الذى يغطى دائرة واسعة وعريضة من الأنشطة، تمتد من المنشآت والورش الصناعية والحرفية حتى الباعة المتجولين وماسحى الأحذية وبائعى الجرائد والحمالين والعتالين.

إذا ما رجعنا لتعدادات السكان فى مصر، نجد أنها تحوى دوماً أرقاماً هائلة عن العمالة التى "يصعب تصنيفها وفقاً لمهن محددة"، أى تلك التى يصعب تصنيفها وفقاً للتبويبات والتصنيفات المهنية المعتادة. ويكاد يكون هناك قبول عام بين المحللين على إعتبار هؤلاء الذين يندرجون تحت ما يسمى بمهن "غير مصنفة" تصنيفاً كافياً، أو "غير معينة" على أنهم يمارسون _ فى الأساس _ أنشطة ومهناً تنتمى إلى قطاع الخدمات الهامشية (سواء كانت مؤقتة أو دائمة).

وفى دراسة حديثة للدكتورة نجلاء الأهوانى والدكتورة هبه الليثى، صادرة عن مكتب العمل الدولى (٢٠٠٢) ، تم تقدير حجم العمالة فى القطاع "غير المنظم" فى المناطق الحضرية فى مصر، بالإستناد إلى المسح الحديث الذى اجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (ديسمبر ١٩٩٩). ووفقاً لما

جاء فى هذه الدراسة، تم تقدير عدد العاملين فى القطاع الخاص "غير المنظم" (غير الزراعى) بنحو ٤,٨ مليون شخص، موزعين بين فئتين: (أ) عمال خارج المنشآت (٤٨,٥٪)، (ب) عمال داخل المنشآت التى تستخدم أقل من ٥ مشتغلين (٥١,٥٪) وهذا يعنى أن العمال فى هذا القطاع يمثلون نحو ٣١٪ . من المجموع الكلى للعمال فى الإقتصاد المصرى، ونحو ٤٧٪ من جملة العاملين فى القطاع الخاص. ويلاحظ أنه على إمتداد الفترة ما بين تعدادى ١٩٨٦-١٩٩٦، تضاعف عدد العاملين فى القطاع الحضرى "غير المنظم" بمعدل نمو سنوى يبلغ فى المتوسط ٩,٢٪ -٢,٣٪ وتستأثر أنشطة تجارة الجملة والتجزئة بنحو ٤١٪ من التشغيل غير المنظم، يتلوها البناء والتشييد، ثم قطاعى الصناعة والنقل.

ومن الواضح، من منظور تاريخى، أن القطاع "غير المنظم" يصعب النظر إليه - كما كان الحال من قبل _ على أنه مجرد قطاع إنتقالى، بل هو قطاع وجد ونما ليبقى، مادامت فرص العمل المتاحة فى "القطاعات النظامية" تقل عن حجم المعروض من القوى العاملة. ومن هنا تبدو أهمية السياسات والبرامج الموجهة نحو تطوير وترشيد إمكانات إستيعاب

"العمالة المنتجة" فى هذا القطاع، حيث يمكن توفير فرص تشغيل واسعة لأعداد كبيرة من العمال مقابل إمكانيات دنيا من الإستثمار.

ويجدر بنا بهذا الصدد أن نتوقف عند بعض القضايا التى لها أهمية حيوية بالنسبة لمستقبل "القطاع غير المنظم" وعلاقاته بمسيرة التنمية وسياسات الإستخدام والتشغيل فى مصر.

أولاً : ضرورة دراسة وتحديد المحددات الأساسية لمستوى التشغيل والإستخدام فى القطاع "غير المنظم"، ولا سيما المحددات فى جانب العرض والمحددات فى جانب الطلب. لأنه حتى هذه اللحظة، تبدو أن عملية نشوء وتوسع القطاع "غير المنظم" كما لو كانت "عملية عشوائية لا تحكمها إعتبارات عملية أو موضوعية. وتلك القضية على جانب كبير من الأهمية عند وضع إستراتيجية شاملة للإستخدام والتوظف فى مصر، فى ظل محدودية إستيعاب وإمتصاص العمالة فى القطاعات النظامية: الإدارة الحكومية، قطاع الأعمال العام، القطاع الخاص "المنظم".

ثانيـــاً : يجب تقدير إنتاجية العمالة فى القطاع "غير المنظم" (بشقيه "الخدمى" و"السلعى") ومقدار "القيمة المضافة" التى يتم خلقها فى هذا القطاع "غير المنظم". وبالتالى مقدار الإضافة الحقيقية للناتج المحلى الإجمالى.

ثالثاً : علاقات التكامل والترابط الممكنة بين القطاع "غير المنظم" من ناحيـة، وبين القطاعـات "النظاميـة" من ناحيـة أخرى، ولا سيما القطاع العام والقطاع الخاص "المنظم". وقد تم فى بعض البلدان الناميـة تطوير إسـتـراتيـجـيات لدمج القطاع الخاص "غير المنظم" فى مسيرة التنمية، وفقاً لمخطط بعيد المدى. وتتمثل تلك الإستراتيجية فى إستخدام صيغة "التعاقد من الباطن "التى يتم من خلالها ربط أنشطة القطاع الخاص "غير المنظم" بأنشطة القطاع العام والقطاع الخاص "المنظم" من خـلال عـقـود طويلة الأجل، تستـفـيـد من المزايا النسبية لنشاط القطاع "غير المنظم" وفقاً لمعايير ومواصفات مـحـددة، بما يسمح بنوع من "التـوحـيد القـيـاسـى" و"رقـابة الجودة".

وأخيراً، تجئ القضية الإستراتيجية الأكثر أهمـية من منظور التنمية "طويلة الأجل" وهى حدود المقدرة الإستيعابية

للقطاع "غير المنظم" لقوافل العمالة الجديدة التى تطرق أبوابه كل يوم. إذ أن هناك إفتراض ضمنى _ غير مبرر _ لدى عدد كبير من الكتاب والمحللين، وكأن هذا القطاع له "قدرة لا نهائية "على خلق فرص عمالة لأعداد متزايدة من الهائمين على وجوههم فى سوق العمل، وبالتالى هو قادر على إستيعاب العمالة الفائضة عن الطاقة الإستيعابية للقطاعات الأخرى النظامية، وبأية أعداد وفى كل الأحوال!

ويبدو أنه غاب عن عدد كبير من المحللين _ أو أن السؤال لم يطرح أصلاً _ أن هناك محدودية واضحة للقدرة الإستيعابية للقطاع "غير المنظم". فلقد نما القطاع "غير المنظم" فى مصر خلال حقبتى الثمانينات والتسعينات، نمواً هائلاً نظراً للظروف الإستثنائية _وغير المتكررة- ولا سيما فى ظل تدفق العوائد النفطية وتحويلات العاملين والرواج النسبى للسياحة. ففى ظل هذا الحجم الهائل من الأموال والدخول الإستثنائية، حقق القطاع "غير المنظم" قدراً من الرواج والنمو ونجح فى إستيعاب أعداد كبيرة من العمالة الباحثة عن أى عمل.

ولكن مع تراجع وتقلص تلك الدخول والأموال الإستثنائية، فإن خلق فرص جديدة للعمالة (أو الحفاظ على المستويات الراهنة) فى القطاع "غير المنظم" يستدعى توليد دخل وقيماً مضافة كافية فى القطاعات النظامية، بحيث تسمح بتوليد مستوى مرتفع وكاف للطلب الفعال على منتجات وخدمات القطاع "غير المنظم". إذ انه فى غياب هذا المستوى النشيط من "الطلب الفعال"سوف تضعف مقدرته الإستيعابية للعمالة الفائضة. وبالتالى يبطل مفعول "**الرئة الصناعية**" التى يوفرها القطاع "غير المنظم" للإقتصاد الوطنى.

ولذا فإن الحل العلمي والشامل لمشكلة العمالة والبطالة يكمن فى تطوير إستراتيجية متوازنة للتنمية يتم فى إطارها دمج أنشطة القطاعات النظامية والقطاع "غير المنظم" من خلال نظرة تكاملية طويلة الأجل، وليس نظرة برجماتية قصيرة الأجل.

الفقر الملون !

سادت خلال الفترة الأخيرة، موجة متزايدة من الكتابات عن "الفقر"، سواء على الصعيد العالمي أو المحلي. وتتسم "دراسة الفقر" بوجود مساهمات متنوعة فى مجالات الاقتصاد والاجتماع والأنثروبولوجيا والسياسة أحياناً، لأنها دراسات بطبيعتها متعددة المداخل والنظرات. فلا يمكن النظر إلى ظاهرة الفقر من زاوية واحدة، ومن هنا يشترك في دراسة ظاهرة الفقر كل هذه الفروع من المعرفة. ولكن تقتصر هذه الدراسات في معظمها على رصد الظاهرة، من حيث الحجم والأبعاد أو الخصائص، بينما لا تتعمق بما فيه الكفاية فى معرفة **كيفية إنتاج وإعادة إنتاج الفقر** فى مجتمعنا.

وإذا اعتبرنا المساهمة الرئيسية لهذه الدراسات هو مساهمة في قياس "ظاهرة الفقر"، تظل بعض الأمور في حاجة إلى تدقيق في المفاهيم المستخدمة في قياس الظاهرة.

وكما نعلم فإن هناك جدلاً شديداً ساد في مناقشات مجلس الشعب منذ عام، حول مدى صحة بعض القياسات للفقر في مصر: وهل نسبة الفقراء تقدر بنحو ٢٠٪ أم ٣٠٪ أم ٤٠٪ من جملة أفراد المجتمع؟

كما يلاحظ تنوع المقاييس حول الفقر فبعضها يشير إلى الفقر المدقع، بينما يشير البعض الآخر إلى ما يسمى "الفقر المعتدل" أو "النسبى". فكل هذه المقاييس بها درجة عالية من التحكم. وإذا كان المقياس الأكثر شيوعاً هو الذى يحاول تصنيف الأفراد فى المجتمع ما بين من هم فوق "خط فقر" معين، أو تحت هذا الخط، فهناك العديد من **خطوط الفقر**. ويستطيع المرء أن يحدد عشرة خطوط للفقر، ويشير إلى الفقراء بحسب كل خط من هذه الخطوط!

ويعاني حساب خط الفقر، أياً كان تطبيقه في أى بلد، من مشكلة منهجية رئيسية. ويتمثل ذلك فيما يطلق عليه سلة الكفاف التي تحدد الحد الأدنى من احتياجات الإنسان، من طعام وشراب ومسكن. فإذا أردنا الدخول في مناقشة الحد الأدنى للسكن النظيف اللائق، والحد الأدنى أيضاً من احتياجات التعليم، فإننا بذلك ندخل في مشاكل حقيقية قد

تختلف من حي إلى آخر ومن قرية إلى قرية ومن جنوب الوادي إلى شماله.

بيد أن نقطة الضعف الرئيسية فى دراسات الفقر فى الواقع المصرى، تتمثل فى مقارنة "سلة الكفاف" المتفق عليها، بالدخول الموجودة في الكشوف الرسمية للأجور والمرتبات، دون النظر إلى الدخول الحقيقية "الظاهر" منها "والخفى".فكلنا يعرف أنه ليس هناك فرد في مصر يعيش على راتبه، أو ما نسميه "الدخل المسجل"، سواء كان هذا الدخل ناتجاً عن العمل المأجور أو "العمل الحر".

ونظراً لأن ظاهرة الفقر هي ظاهرة ديناميكية، لا يمكن الاكتفاء بلقطة فوتوغرافية لأوضاع الفقر عام ٢٠٠٠ مثلاً، مقارنة بلقطة أخرى عام ١٩٩٠، بل لا بد من التطرق إلى الآليات التي تعمق أو تخفف الفقر بين نقطة زمنية وأخرى. وبعبارة أخرى، لا بد من التعمق في **آليات إعادة إنتاج الفقر** فى الريف والمدينة المصرية.

والمقصود بالفقر هنا ليس المعنى الاقتصادي البحت، بل الفقر بالمعنى الاجتماعي والفقر المعنوي. وهذا يقودنا إلى الاقتراب من "مفهوم المهمشون" في الأرض، لأن التهميش هنا

ليس مجرد عملية تهميش اقتصادي. فهناك بعض الفقراء يستطيعون الحصول على بعض الدخل المرتفع لفترة من الفترات المحدودة، من خلال أعمال مؤقتة وأعمال متقطعة. ولذا فإن الاعتماد فقط على "معيار الدخل" يعد معياراً مبتوراً. فالمشكلة هنا ليست مشكلة "مستوى الدخل"، بقدر ما هى مشكلة الإطار المجتمعى العام الذى يتحرك فيه الإنسان. بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وبهذا الصدد، نجد العديد من الدراسات الحديثة حول ظاهرة "الفقر" و"التهميش الاجتماعي"، تهتم بعدد ساعات الانتقال إلى العمل والعودة منه، نظراً لأن "مدة الانتقال" توضح نوع من المشقة التي تنهك الإنسان وتستنزف طاقته، وتؤدي إلى زيادة مساحة "الوقت المضاع"، وبالتالي حجم المصادرة على "وقت الفراغ". لأن الإنسان في هذه الحالة لا يجد وقتاً للقراءة أو القيام بأي نشاط ترويحي. ويصبح إنساناً "مربوطاً في ساقية"، كما يقول المثل البلدي، ويتحول إلى إنسان منهك جسدياً وفقير معنوياً وإنسانياً.

وقد ينجح البعض في العمل ساعات أطول في أعمال إضافية، أو أثناء "عطلة نهاية الأسبوع"، في سبيل تحسين

أوضـاعـهم الدخليـة. ولكن ذلك يجئ على حـسـاب الوقت المخصص للاستمتاع بالفراغ أو الجلوس مع الأسرة. ونتيجة لذلك فهو لا يرى أولاده أو أفراد أسرته وليس لديه متسع من الوقت حتى للجلوس على مقهى مع الأصدقاء أو قراءة جريدة. ومثل هؤلاء نجد أن لديهم دخلاً يتجاوز "دخل خط الفقر"، ولكن الثمن الذي يدفعونه إنسانياً، لكي يتولد هذا المستوى من الدخل، يؤدي إلى نوع من الفقر الاجتماعي والثقافي المدقع.

ولذا فإن الفقر قد يكون ملوناً مثل "البيض الملون" أو "التليفزيون الملوّن"، ولكن سيظل "الفقر" فقراً. وعلينا إيجاد الحلول الصائبة لهؤلاء الذين يقبعون داخل "مصائد الفقر" جيلاً بعد جيل، وعلينا ألا ننخدع بالألوان ثم نعاني فيما بعد من خداع النظر.

عجز ميزانية الدولة وعجز ميزانية الأفراد

كان تخفيض عجز "موازنة الدولة"، هدفاً أساسياً للسياسة المالية فى مصر خلال التسعينات. وقد نجحت تلك السياسة من خلال ضغط الإنفاق و رفع حجم "المحصلات الضريبية" (خاصة "ضريبة المبيعات"، وغيرها من الرسوم والضرائب غير المباشرة). ولكننا لو تأملنا قليلا فيما حدث، نجد أن تقليص "عجز الموازنة العامة للدولة" إلى أدنى الحدود، وفقاً لتوصيات "صندوق النقد الدولي"، قد يكون قد نجح مؤقتاً في حل مشكلة التوازنات على المستوى الكلى فى الإقتصاد المصرى، ولكن نجم عنه في نفس الوقت نقل أزمة "العجز المستديم" من "ميزانية الدولة" إلى ميزانية "الأسر" و"الأفراد".

ولهذا فإن كل ما نجحنا فيه هو أننا قمنا بترحيل عبء "العجز المالى" من "الدولة" إلى "المواطنين". إذ أنه نتيجة الإجراءات الاقتصادية الخاصة بتخفيض "عجز الموازنة"، تم فرض وتوسيع نطاق سريان ضريبة المبيعات، وغيرها من

الرسوم التى تؤدى إلى تفاقم حجم العجز فى "ميزانية الأسر" متوسطة ومحدودة الدخل، تلك الكتلة التى تشكل غالبية سكان المجتمع. إذ تشير العديد من الشهادات الواقعية إلى أن "الأسرة" التى تقع فى "وسط" "وقاع" خريطة توزيع الدخل، تعانى من "عجز مستديم " فى ميزانية الإنفاق الجارى الشهرى، نتيجة "الفجوة المتزايدة" بين الدخول التى يتم الحصول عليها والحد الأدنى من نفقات المعيشة الضرورية، دون أن يكون لدى تلك الأسر القدرة على الإنفاق على أى بند من بنود الترفيه.

وهناك قضية هامة تطرح نفسها في هذا الخصوص وهي قيمة الإنفاق على خدمة التعليم بين "موازنة الدولة" و"موازنة الأسرة". إذ تشير التقديرات إلى أن قيمة الإنفاق على الدروس الخصوصية للأبناء في "الأسر المصرية" يتراوح ما بين ٩ _ ١٢ مليار جنيه مصرى سنوياً، لكافة مراحل التعليم. وفي المقابل تصل قيمة الإنفاق على التعليم بكافة مراحله فى "موازنة الدولة" نحو ١٥ مليار جنيه مصري، وفقاً لأحدث البيانات.

وتلك وقائع جديرة بالتأمل، إذ أننا في ظل هذه الأوضاع ننفق على تعليم الأبناء مرتين، مرة من خلال "موازنة الدولة" مقابل تعليم صوري، حيث تتحول "المدرسة الحكومية" و"الفصول الدراسية" إلى ساحة للتعاقد على "الدروس الخصوصية" فى غير أوقات الدراسة الرسمية. ومرة أخرى من خلال كم الإنفاق الهائل الذى ينفقه الأهالى على "الدروس الخصوصية" لضمان نجاح الأبناء فى الامتحانات الرسمية.

وهكذا يتم الإنفاق مرتين على خدمة التعليم، مما يؤدي إلى تفاقم "العجز" فى كل من "ميزانية الدولة" و"ميزانية الأفراد". بينما المفروض أن أحدهما يغني عن الآخر. فإما أن يكون التعليم فى المدارس هو الأساس، وينفق عليه من "ميزانية الدولة"، وإما أن تكون "الدروس الخصوصية" هي الأساس، وبالتالي يتم إغلاق المدارس وتسريح المدرسين وتوفير الاعتمادات المرصودة للتعليم والمدارس التي تتجاوز العشرة مليارات جنيه فى السنة. ورغم كل ذلك فإن محصلة العملية التعليمية هزيلة للغاية، مقارنة بجودة الخدمة التعليمية منذ الثلاثينات حتى نهاية السبعينات ومنتصف الثمانينات.

ولا شك أن "جيل الدروس الخصوصية"، كما نراه في جامعاتنا، هو نكبة تعليمية كبرى، إذ أن أسلوب التعليم "بالدروس الخصوصية" يصادر على التفكير، ويعمق الاعتماد على "المحفوظات" و"الامتحانات النمطية". وهذا يعاكس تماماً أساليب التعليم الحديثة في الدول الناهضة، حيث تتم تنمية التفكير والقدرة على الابتكار والإبداع، التي تشكل طريق التقدم في "عالم اليوم". بيد أن الكارثة الكبرى تتمثّل في أنه مع كل هذا الكم من "الإنفاق الحكومي" و"الأهلى" على العملية التعليمية، فإن الفجوة تتزايد مع مرور الزمن بين "الذين يعلمون" و"الذين لا يعلمون" !

ويلاحظ أن هذه "الفجوة" الأخيرة من أخطر الفجوات، إذ أنها تهدد العدالة والتوازن فى المجتمع المصرى، بين الذين "يعلمون" (ليس بمعنى أنهم "متعلمون" أو أنهم "غير أميين"، وإنما الذين يتمتعون "برصيد معرفي" حديث)، وبين الذين "لا يعلمون". تلك "الفجوة" تعتبر من أخطر الفجوات المرشحة للتفاقم في المستقبل. وذلك نتيجة لتعدد قنوات التعليم المصرى منذ نهاية الثمانينات، حيث لم يعد هناك النظام التعليمى الأساسى (main stream)، الذى يتخرج منه أفضل

الطلاب وأصحاب المواهب، كما كان الحال منذ الثلاثينات وحتى السبعينات، حيث كانت المدارس الأميرية الكبرى مثل: الابراهيمية، السعيدية، التوفيقية، الخديوية، الخديو اسماعيل "بالقاهرة"، رأس التين "بالاسكندرية"، الملك الكامل "بالمنصورة"، وغيرها، تخرج أبرز المتفوقين فى هذا البلد. بينما الآن أصبحت المدارس الخاصة باللغات الأجنبية (وذات المصاريف المرتفعة) هى التى تخرج الصفوة المتميزة "تعليماً ومعرفة ولغة"، وترتبط بوظائف متميزة فى سوق العمل، هى الأعلى دفعاً وهى المرتبطة بتيارات العولمة الحديثة (التكنولوجية والمالية).

وبذلك ينشأ خط تقسيم جديد يسمى «**خط التقسيم الرقمي**» (the digital divide) ، بين الذين يمتلكون وسائل التعامل مع التكنولوجيا الحديثة ويتعاملون مع الإنترنت والمعارف الحديثة، بينما بقية خريجى النظام التعليمى المصرى لا يفكون خطاً في هذه المجالات، حيث نظم التعليم صورية والصلة بالمعارف والمهارات الحديثة تكاد تكون معدومة.

والخطورة كل الخطورة تكمن فى أن استمرار تلك العملية بشكل تراكمى على مدار الزمن، يؤدى الى تبلور "صفوة محدودة" تتمتع بالثروة ومسلحة بالمعرفة الحديثة، وتكون معولمة سلفاً، مما يضعف "الإنتماء الوطنى". وفى المقابل، نجد على الجانب الآخر، جيش كبير من "أشباه المتعلمين"، معارفهم ومهاراتهم محدودة، يتولون وظائف تقليدية ويحصلون على دخول منخفضة تصل إلى "حد الكفاف"، ناهيك عن ارتفاع معدلات البطالة في صفوفهم. وهذا يؤدى بدوره الى شروخ وتناقضات حادة فى البنيان الاجتماعى المصرى، ويؤدى الى توترات ثقافية وانفصامات اجتماعية وسياسية هامة تؤثر على درجة "التماسك المجتمعى" الذى تعتبر من عناصر قوة الأمم فى العصر الحديث .

الجـــزء الثانى

دفتر أحوال الاقتصاد المصرى

الادخار الخام والادخار الفعال

كثر الحديث خلال الفترة الأخيرة عن تزايد "الفجوة" بين الاذخار والاستثمار فى مصر، ومدى الحاجة إلى "المدخرات الأجنبية" والقروض وتدفقات رأس المال من الخارج لسد تلك الفجوة، وصولاً إلى مستوى أعلى لمعدلات النمو والتنمية.

وإذا رجعنا إلى البيانات الرسمية حول معدلات "الادخار الكلى " فى مصر، نجد أنها تدور حول ١٥-١٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى، فى المتوسط منذ منتصف التسعينات، وفق البيانات الرسمية. وإذا افترضنا أن "معامل رأس المال" فى الاقتصاد المصرى، فى حدود (٤)، (أى أربعة جنيهات من الاستثمارات لازمة فى المتوسط لتوليد جنيه واحد من القيمة المضافة)، فإن معدل النمو السنوى للناتج المحلى _ وفقاً لمعادلة النمو المعروفة للأستاذين "هارود-دومار" _ يكون فى حدود ٤٪ فى السنة، على الأكثر.

ولكن معدل الادخار المحلى الذى نتحدث عنه (١٥-١٦٪)، ليس سوى معدل "**الادخار الخام**" الذى يجب أن يُصحح، لكى نأخذ بعين الاعتبار "التسربات" من وعاء الادخار الإجمالى إلى المجالات التالية:

- الاستثمارات "غير المنتجة" فى سوق العقارات.
- الاستثمارات "غير المنتجة" فى سوق السيارات.
- الأموال المتسربة إلى جامعى وموظفى الأموال، بعيداً عن أغراض التنمية.
- المكتنزات فى شكل ذهب ومجوهرات ونقدية سائلة.
- الجزء "غير الموَّظف" من المدخرات المحلية لدى القطاع المصرفى.

وبعد إجراء عمليات التصحيح المطلوبة، نصل إلى ما يمكن تسميته **حجم الادخار الفعال**، على غرار مفهوم "الطلب الفعال" فى تحليلات الاقتصادى البريطانى الكبير "كينز". أى ذلك الجزء من "الادخار الخام"، المُوجه للقنوات الاستثمارية المنتجة التى تولد النمو والتنمية. وهو الذى يعتد به لحساب

التوازنات الاقتصادية، ولا سيما معادلة: الادخار الكلى = الاستثمارات الكلية، الذى تزخر بها الكتب المدرسية.. ولكن تظل العبرة، فى التحليل الأخير، هى **بنمط التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية**: إلى أى القطاعات تتوجه تلك الإستثمارات؟ هل إلى القطاعات وفروع النشاط المُولدة للتنمية والتوظف والصادرات؟ أم إلى القطاعات "غير القابلة للاتجار دولياً" مثل العقارات والدور السكنية .. والأنشطة التجارية الهامشية؟

ونفس المنطق ينطبق على "الاستثمارات الأجنبية المباشرة"، فالعبرة ليست بحجم تلك التدفقات، بل بمقدار "العائد التنموى" لتلك الاستثمارات، من حيث تطوير وتحديث الاقتصاد الوطنى، وزيادة فرص التوظف وتخفيض مخزون البطالة، ورفع القدرة التصديرية للاقتصاد الوطنى. ولذا لابد أن تكون هناك معايير واضحة لتقويم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصالحة لدفع عجلة التنمية من حيث: آثارها على الاقتصاد، والمجتمع والبيئة. إذ أن السعى لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يكون بأى ثمن! وإنما وفقاً لمعايير تحقق الربحية الخاصة للمستثمر الأجنبى، من ناحية، وتعظم المنافع

للاقتصاد الوطنى (المُضيف)، من ناحية أخرى. وتلك هى تجربة البلدان التى نجحت فى تحقيق هذه المعادلة الصعبة، ولا سيما فى الصين وماليزيا، وغيرها من البلدان الآسيوية الناهضة.

وعلى الصعيد الآخر، فإن العودة إلى سياسة الاقتراض الحكومى الخارجى، وتفويض وزير المالية بإصدار سندات حكومية دولارية فى أسواق المال العالمية فى حدود ٢ مليار دولار، كان يجب أن تكون مشروطة ومحكومة بعدد من المعايير التى تضمن حسن الاستخدام والقدرة على الوفاء بإلتزامات الدين العام الخارجى فى المستقبل. وتجئ على رأس هذه الشروط:

أولاً: تحديد واضح وصريح لطبيعة الاستخدامات الانمائية لتلك الأموال التى يتم اقتراضها بالنقد الأجنبى؟ وما دامت الحجة الرئيسية التى تُقدم لتبرير هذا الاقتراض، هى سد "الفجوة" بين قصور حجم الادخار المحلى والقومى عموماً وحجم الاستثمارات اللازمة لرفع معدل النمو للاقتصاد الوطنى، فيجب ضمان عدم توجيه تلك الأموال لأغراض غير أغراض التنمية.

ثانياً: ما هى الضمانات الحقيقية لخدمة هذا الدين العام الخارجى الجديد (أقساط خدمة الدين: الأصل + الفوائد) فى المستقبل، وهل تمت اجراءات حسابات دقيقة لجداول تدفقات النقد الأجنبى خلال سنوات خدمة الدين القادمة؟ وما حجم تدفقات النقد الأجنبى "المتوقع" أن تولد الاستثمارات الممولة بالاقتراض الخارجى، حتى لا تدفع الأجيال القادمة ثمن السياسات غير المدروسة.

وهذان الشرطان يمثلان "الحد الأدنى" من مجموعة الشروط الواجب توافرها، قبل التوسع فى الاستدانة الخارجية، حتى نضمن تحقيق معادلة "السرعة مع الأمان" التى طالما ألح عالم التخطيط الراحل (والحائز على أول جائزة نوبل للاقتصاد): "راجنر فريش". هذا العالم الجليل الذى أكد على ضرورة وضع حدود قصوى للقروض الخارجية (أو للمديونية للخارج)، يجب مراعاتها خلال فترة الاقتراض، لحماية ميزان المدفوعات من التدهور مستقبلاً، وذلك حتى لا نكون "كالمستجير من الرمضاء بالنار" !

أين ذهبت مدخرات المصريين ؟

ليس سراً أن الاقتصاد المصرى يعانى من ضعف "الطاقة الادخارية" مقارنة بالعديد من البلدان النامية، إذ لم يتجاوز معدل الادخار الكلى فى مصر ١٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى، مقارنة بالمعدلات العالية فى البلدان الآسيوية الناهضة، حيث يصل معدل الادخار الإجمالى فى تلك البلدان نحو ٣٠٪ على الأقل، وقد يصل فى بعض الأحيان إلى ٥٠٪، كما يتضح من الجدول التالى :

نسبة الادخار المحلى الكلى إلى الناتج المحلى الإجمالى
فى مصر وبعض البلدان الآسيوية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

الدولة	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٩	٢٠٠٠
سنغافوره	٪ ٣٨,١	٪ ٤٣,٦	٪ ٥١,٨	٪ ٤٩,٨
ماليزيا	٪ ٢٩,٨	٪ ٣٤,٣	٪ ٤٧,٣	٪ ٤٥,٥
الصين	٪ ٣٤,٩	٪ ٣٧,٩	٪ ٤٠,١	٪ ٣٩,٩
كوريا الجنوبية	٪ ٢٤,١	٪ ٣٦,٥	٪ ٣٣,٥	٪ ٣١,٤
تايلاند	٪ ٢٢,٩	٪ ٣٣,٨	٪ ٣٢,٦	٪ ٣٠,٦
مصر	٪ ١٥,٢	٪ ١٦,١	٪ ١٦,٩	٪ ١٧,٣

المصدر : بيانات البنك الدولى.

هذا مع علمنا أن "معدلات الادخار" المسجلة فى حالة الاقتصاد المصرى هى معدلات إدخار خام، (أى ذلك الجزء الذى لم يستهلك من الناتج المحلى الإجمالى). وبالتالى فهى لم يتم تصحيحها بمقدار التسرب إلى مجالات الاكتناز المختلفة (الإحتفاظ بالنقود "تحت البلاطة"، شراء الذهب والمجوهرات، شراء التحف والأنتيكات، وما إلى ذلك) ، على نحو ما ذكرنا من قبل. فعندما يتم أخذ تلك المكتنزات بعين الاعتبار، يصبح رقم الادخار الحقيقى (أو الفعال) أقل من معدلات الادخار الإجمالية "المعلنة"، وقد لا يتجاوز ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وهو رقم منخفض وضعيف للغاية.

وليس هناك من شك أن ضعف الطاقة الادخارية فى الاقتصاد المصرى إنما يعود إلى المغالاه فى الاستهلاك للعديد من السلع الأساسية (مثل السكر) وغير الضرورية مثل السجائر. إذ تشير بعض التقديرات إلى ان حجم الانفاق سنوياً على التدخين فى القاهرة يبلغ نحو خمسة بلايين جنيه فى السنة، ويمتص نحو ٢٢٪ من دخل الفرد المدخن، من متوسطى ومحدودى الدخل. هذا بالإضافة إلى أشكال مختلفة للتبديد الاستهلاكى والادخارى. ولعل الإعلان التليفزيونى

الشهير تحت شعار "**إنسف حمامك**" كان دعوة صريحة لنسف المدخرات. إذ شهدنا خلال الثمانينات والتسعينات من قام بنسف وتغيير الحمام ثلاث مرات على الأقل، على نحو لم نشهده من قبل فى اقتصادات البلدان النامية.

هذا من حيث ضعف الطاقة الادخارية فى الاقتصاد المصرى، ولكن الطامة الكبرى تكمن فى أسلوب توظيف (وتبديد) ما توافر من مدخرات للاقتصاد الوطنى على قلتها. فلقد كان ظهور شركات توظيف الأموال فى مصر ونموها السرطانى خلال الثمانينات، يمثل أهم المحاولات لاستقطاب مدخرات "الطبقة الوسطى" وأصحاب المدخرات الصغيرة وتحويلها إلى طبقة "متًّرعية" _ نسبة إلى "الريع" _ تعيش على ريع مدخراتها التى تكونت فى ظل ظروف تاريخية فريدة، وبالتالى تهجر العمل والإنتاج وتتجه نحو "العطالة"، من خلال ترتيب "دخل ريعى" شهرى تتعيش منه مئات الألوف من الأسر التى أودعت أموالها لدى تلك الشركات، فى ظل ممارسات اتسمت بالتدليس المالى وضعف الرقابة الحكومية اللازمة لحماية مدخرات المواطنين.

وبلغ عدد المودعين لدى "شركات توظيف الأموال" نحو نصف مليون مودع معظمهم من عناصر الطبقة الوسطى. وفى ضوء المراكز المالية المنشورة لتلك الشركات فى يونيو ١٩٨٨، أمكن لنا تقدير حجم الإيداعات لدى شركات توظيف الأموال بنحو ٤,٥ مليار جنيه مصرى، بأسعار عام ١٩٨٨ (أنظر مؤلفنا: **الاقتصاد السياسي لشركات توظيف الأموال**، الصادر عام ١٩٨٩). هذا مع العلم أن معظم شركات "توظيف الأموال" لم تستخدم ما لديها من "رأس مال" ومدخرات نقدية فى زيادة الطاقة الإنتاجية فى المجتمع، وإنما استخدمتها فى المضاربة على امتلاك ما يوجد فعلاً من وسائل إنتاج، مع بعض الاستثناءات البسيطة هنا وهناك.

وخلال حقبة التسعينات، اعتقد كثيرون من صغار المستثمرين فى بورصة الأوراق المالية أنهم فى أمان كامل عندما يشترون "وثائق صناديق الاستثمار"، بإعتبار أن مثل هذه الوثيقة تمثل "سلة" تضم مجموعة من الأسهم الممتازة والنشطة، وبالتالى فهم فى مأمن من التقلبات العنيفة التى تلحق بالأسهم الفردية. وكان هذا الإعتقاد سليماً من الناحية النظرية، ولكن واقع الحال، منذ بداية عام ١٩٩٩، يشير إلى

غير ذلك. فلقد حققت وثائق صناديق الاستثمار المتداولة ببورصة الأوراق المالية خسائر رأسمالية كبيرة، وكانت القيمة السوقية "لوثائق صناديق الاستثمار" فى نهاية عام ٢٠٠٠، دون نصف "القيمة الإسمية" لها، مع استثناءات قليلة. كما ظلت معدلات العائد سلبية للجانب الأعظم من تلك الوثائق خلال عام ٢٠٠١ .

وقد أدى ذلك إلى فقدان صغار ومتوسطى المدخرين نصف قيمة مدخراتهم "الإسمية" ناهيك عن "الحقيقية"، أى بعد أخذ أثر "التضخم" فى الإعتبار. إذ أننا نجد أن بعض حاملى وثائق صناديق الاستثمار قد حققوا خسائر تصل ما بين ٣٠٪ و ٥٠٪ من قيمة الإستثمارات "، مع أخذ التوزيعات فى الإعتبار. وكمثال لذلك، نجد أن وثيقة تم بيعها عند إصدارها بسعر ١٠٠ جنيه للوثيقة، لدى نشأة الصندوق، تدنت "قيمتها السوقية" إلى ٥٠ جنيهاً، ووثيقة أخرى تم بيعها بخمسمائة جنيه وصلت "قيمتها السوقية" إلى ٣٩٤ جنيهاً، هذا مع توقف عدد من الصناديق عن التوزيعات أو تم التوزيع من السعر السوقى للوثيقة. وتزداد وطأة الأزمة، خاصة إذا ما أخذنا فى الإعتبار أن عدداً كبيراً من "حاملى وثائق الاستثمار" قد

اشتروا هذه الوثائق، فى بعض الأحوال، بأسعار تفوق القيمة الإسمية للوثيقة.

وهكذا أصبحت "وثيقة صندوق الاستثمار" مخزناً رديئاً للقيمة، فى ظل تراجع القيمة السوقية للوثيقة إلى ما هو دون القيمة الإسمية. وفى المقابل، أصبحت "الوديعة المصرفية"، ذات القيمة الإسمية الثابتة وذات سعر الفائدة الذى يفوق معدل التضخم السنوى، وعاء ادخارياً مضموناً ومأموناً إذا ما قورن بالاستثمار فى وثائق صناديق الاستثمار. وهذا عكس ما كان يتوقعه راسم السياسة، حيث كانت الآمال معقودة على "بورصة الأوراق المالية" لكى تشكل أداة مهمة لتعبئة المدخرات وتنويع الأوعية الادخارية المتاحة للجمهور.

وهكذا فقد العديد من صغار المدخرين ما يسمى "تحويشة العمر" من خلال "شركات توظيف الأموال"، من ناحية، و"وثائق صناديق الاستثمار"، من ناحية أخرى. أما بالنسبة "للفئات الشعبية" و"محدودى الدخل"، فإن "الطاقة الادخارية" لديها تكاد تكون معدومة، بل هى تكون بالسالب فى معظم الأحيان.

وبالنسبة للمدخرات التى تبقت فى حوزة الفئات "مرتفعة الدخل" و"الفئات الوسطى" ذات الطاقة الادخارية المحدودة، تم حرف جانب كبير منها عن المسارات الاستثمارية المنتجة، التى تحقق التنمية والنهضة الإقتصادية المأمولة. ويمكن لنا الإشارة بهذا الصدد إلى أهم مسارين لاستخدام وتوظيف مدخرات المصريين خلال حقبتى الثمانينات والتسعينات:

المسار الأول هو توجيه تلك المدخرات إلى شراء الأراضى والعقارات فى المدن والمناطق الحضرية، تلك التى شهدت موجة من الإرتفاع الهائل فى الأسعار منذ نهاية السبعينات، فى ظل الهجرة إلى بلدان الخليج النفطية، وتدفق الأموال على سوق العقارات بشكل لم يسبق له مثيل فى تاريخ البلاد.

ولعل الجميع قد لاحظ أن مصطلح "التنمية العقارية" بدأ يشيع ويزدهر فى دوائر رجال الأعمال فى مصر خلال السنوات الأخيرة. وشهدنا انتقال العديد من رجال الأعمال من أنشطة الاستثمار الصناعى الى مجال الاستثمارات العقارية، حيث الربح الأوفر والعائد الأسرع والمخاطر الأقل. وهذا التحول إنما يعنى بلغة الاقتصاد الحديث الانتقال

من قطاعــات ذات منتــجــات "قــابلة للإتجــار دوليــاً" (Tradables) الى قطاعات منتجة لسلع وخدمات غير قابلة للإتجار دولياً (Nontradables) . هذا ناهيك عن أن تلك "الاستثمارات العقارية" تولد فرصاً للعمالة والتوظف مرة واحدة أثناء فترة البناء والتشييد، دون أن تكون هناك موجات متجددة للتوظف عاماً بعد عام (مضاعف للتوظف)، كما هو الحال فيما يتعلق بالاستثمارات الصناعية والخدمية المنتجة.

وتشير بعض التقديرات الى أن حجم الأموال المتدفقة إلى سوق العقارات كان يصل إلى نحو ١٥ مليار جنيه سنوياً، معظمها ينساب الى سوق العقارات الفاخرة. ومن الواضح أن الميل نحو تفضيل الاستثمار العقارى يعكس ذهنية الولع بالمضاربة التى يفترض أن تكون هذه العقارات محلاً لها فى المستقبل. وعلى صعيد النظرة الاقتصادية الكلية، يؤدى التوجه نحو الاستثمار العقارى الى تقليص فرص الاستثمار المنتج فى المجالات الأخرى: الصناعية منها والزراعية والخدمية ذات هوامش الربح الأصغر وفرص المضاربة الأقل، وفقاً لما يسميه علم الاقتصاد "أثر المزاحمة" (Crowding _ out effect) .

وتحضرنى بهذه المناسبة المقارنة بين ذلك الكم الهائل من الاستثمارات التى تمت فى قرى الساحل الشمالى من "سيدى كرير" الى "سيدى عبد الرحمن" خلال التسعينات، من ناحية، وبين تلك الاستثمارات التى تمت فى القرى السياحية فى الغردقة وسفاجا وشرم الشيخ ومنطقة البحر الأحمر عموماً، من ناحية أخرى. فاستثمارات الساحل الشمالى هى "استثمارات ميتة"، ضعيفة العائد الإنمائى للبلاد (نتيجة ضعف حصيلة النقد الأجنبى والتوظف والقيمة المضافة). إذ أنها تظل معطلة، ولا تستغل سوى شهرين فى العام على الأكثر. وفى المقابل، فإننا نجد أن القرى السياحية فى الغردقة ومنطقة البحر الأحمر وشرم الشيخ، تدر دخلاً سياحياً مهماً، ومتجدداً على مدار السنة، كما تحقق زيادة مطردة فى النقد الأجنبى والتوظف والقيمة المضافة.

والمسار الثاني لمدخرات القطاع العائلى هو الودائع المصرفية التى بلغ حجمها فى أكتوبر ٢٠٠١ نحو ٢٠٠ مليار جنيه (منها ١٥١ مليار جنيه بالجنيه المصرى و ٤٧ مليار بالعملات الأجنبية). وهذا يشير إلى الطابع السائل لمعظم مدخرات القطاع العائلى فى مصر، نتيجة ضعف وضيق

الأوعية الادخارية وأزمة بورصة الأوراق المالية الممتدة منذ عامين.

ويقوم القطاع المصرفى بدوره بإقراض هذه الأموال لقطاع الأعمال وللحكومة. وكما هو معروف، ليس هناك ضمانات بأن قروض القطاع المصرفى لرجال الأعمال يتم استثمارها فى مجالات إنمائية ترفع من حجم الدخل القومى وتزيد من فرص التوظف والتصدير. ومن ناحية أخرى، يقوم القطاع المصرفى بإقراض جانب كبير من تلك الأموال للحكومة من خلال شراء أذون الخزانة والسندات الحكومية التى بلغ رصيدها فى سبتمبر ٢٠٠١ نحو ٢٣٦ مليار جنيه مصرى. وليس هناك ضوابط واضحة لاستخدامها لأغراض إنمائية. كما بلغ حجم الاقتراض الحكومى من بنك الاستثمار القومى (الذى يحوى المدخرات التأمينية للقطاع العائلى والعاملين فى الدولة) نحو ١٠٤ مليارات جنيه مصرى.

ولعل "الجموح الاستهلاكى"، من ناحية، و"الجنوح نحو المضاربة"، من ناحية أخرى، يشكل الفرق الجوهرى بين السلوك الادخارى والاستثمارى فى بلادنا وبين ما يحدث فى

بلدان آسيا الناهضة، حيث يتم توجيه معظم المدخرات نحو توسيع الطاقات الإنتاجية والتصديرية للاقتصاد القومى وتوفير فرص توظف جديدة للأيدى الشابة التى تضاف كل عام الى سوق العمل.

وفى ظل كل هذه الاعتبارات، ليس هناك خلاف على ضرورة تجديد وتنويع الأوعية الادخارية والأصول والأدوات المالية المتاحة (Financial instruments)، لكى تناظر التفضيلات المختلفة لفئات المدخرين، ويأتى على رأسها:

١ - إصدار الصكوك المالية "ذات الفوائد المعوَّمة" فى السوق المالية الداخلية.

٢ - إصدار صكوك مالية "بالعملات الأجنبية" بعلاوة مجزية بمعدل لا يقل عن ١٪، زيادة عن سعر الفائدة فى سوق لندن المعروف بـLIBOR.

٣ - التوسع فى الأوعية الادخارية "ذات العائد الشهرى".

ولكن يظل تأكيدنا فى النهاية على ضرورة الترابط والتناسق فى السياسات الخاصة بالأسواق الثلاثة: سوق

النقد، وسوق المال، وسوق الصرف الأجنبى، من ناحية، وبين "الأوعية الادخارية" و"القنوات الاستثمارية"، من ناحية أخرى. إذ أن سوء إدارة أحد الأسواق يسبب ضرراً بليغاً للأسواق المجاورة على النحو الذى شهدناه خلال السنوات العشر الماضية. فلا خير لأية عملية "إصلاح اقتصادى" إذا لم تؤد إلى رفع الطاقة الادخارية للبلاد، وتنجح فى توجيه المدخرات القومية نحو القنوات الاستثمارية المنتجة وإلى تعظيم "الطاقة التصديرية" للاقتصاد الوطنى وتحقيق أكبر قدر من التوظف والتنمية.

وانتهي موسم تصقيع العقارات !

لعله أصبح من المعروف أن معظم المعاملات فى "سوق العقارات" خلال الثمانينات والتسعينات لم تكن تتم بهدف الحصول على مسكن (أصلى أو إضافى)، وإنما جانب كبير من الطلب كان بدافع المضاربة. إذ كانت هناك فئات من المجتمع ذات "فوائض مالية"، ومستثمرون من الخارج تتوافر لديها الموارد المالية التى تمكنهم من شراء الأراضى والعقارات الفاخرة والاحتفاظ بها انتظاراً لارتفاع أسعارها ثم تقوم ببيعها، وتحقق من خلال تلك العمليات "مكاسب رأسمالية" كبيرة. ولذا كان الهدف الرئيسى لتلك الفئة هو المضاربة على صعود أسعار العقارات، الأمر الذى أدّى إلى ظهور حلقة جهنمية متصاعدة فى أسعار العقارات، لا يبررها أى منطق اقتصادى.

ولا شك أن تلك المضاربات مثّلت عائقاً كؤوداً أمام الباحثين عن سكن مناسب، وبصفة خاصة الفئات المتوسطة، و"محدودى الدّخل" الذين يرغبون فى الحصول على مساكن بأسعار تتناسب مع المستوى المنخفض لدخولهم. إذ تشير

الدراسات الاقتصادية _ على الصعيد العالمى _ أن "تكلفة المسكن"، (سواء إيجار أو أقساط تمليك)، يجب ألا تزيد بأى حال من الأحوال عن ثلث مجمل دخل الأسرة الصافى.

ونتيجة لهيكل الطلب المختل، الناتج عن سوء توزيع الدخول والثروات، كانت معظم الشركات العقارية تركز على الاستثمار فى منتجات عقارية فاخرة، أصبحت مع تقدّم الزمن لا تجد الطلب الكافى عليها بدءاً من عام ١٩٩٧، بما يجعلها غير قابلة للتسييل فى الوقت المناسب.الأمر الذى انطوى على مخاطر نقص السيولة لدى الشركات العقارية، التى قد وصلت فى أحوال كثيرة إلى حد التعثر. وبطبيعة الحال امتدت تلك المخاطر إلى القائمين بتقديم التمويل لهذا النوع من المنتجات العقارية، وارتفعت درجة المخاطر خاصة فى حالة قيام تلك الشركات بالمغالاة فى تمويل بناء العقارات الفاخرة.

فلقد مالت العديد من الشركات العقارية إلى الإفراط فى الاعتماد فى تمويل أنشطتها على الاقتراض من الغير (سواء تمثل هذا الاقتراض فى شكل إصدار سندات أو عقد القروض المصرفية أو الاقتراض من مصادر أخرى). وفى حالات كثيرة، تم الاعتماد على المقدمات التى يحصل عليها "المقاولون

الأفراد" أو"الشركات العقارية" من العملاء الحاجزين لوحدات عقارية، وقد شكل هذا "الاقتراض من الغير" النسبة الغالبة فى هياكل التمويل لأغلب الشركات العقارية ، كما هو موضح فيما يلى، بالاستناد إلى ميزانيات عينة من تلك الشركات فى ١٩٩٨/٦/٣٠ :

الشركة	حقوق الملكية (بالمليون جنيه) (١)	إجمالى الالتزامات المتداولة (بالمليون جنيه) (٢)	نسبة الالتزامات امتداولة إلى حقوق الملكية (٪) (١)(٢)
● الشمس للإسكان والتعمير	٣٩	١٥٣,٨	٪ ٣٩٤
● المحمودية العامة للمقاولات والاستثمارات العقارية	٣١,٤	٣١١	٪ ٩٩٠
● الجيزة العامة للمقاولات والاستثمار العقارى	٢٤	٢٢٢,٤	٪ ٩٠٥
● المعمورة للإسكان والتعمير	٤٨,٥	٢٢٦,٧	٪ ٤٦٧
● الشركة المساهمة المصرية للمقاولات(العبد)	٥٠,١	٣١٩,٥	٪ ٦٣٢

وهكذا يواجه "المقاولون الأفراد" و"الشركات العقارية" مخاطر عالية في ظل ركود سوق العقارات، وتتمثل هذه المخاطر فى عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الناجمة عن المديونيات الطويلة والقصيرة الأجل، الأمر الذى أدى إلى تجميد أموال ضخمة فى "السوق العقارى" الراكد، وهو ما يمتد تأثيره ليصيب معظم الدائنين بالعسر المالى، ومن هنا تعمّقت "أزمة السيولة" فى الاقتصاد المصرى على النحو الذى نشهده فى كل جانب من جوانب حياتنا الاقتصادية.

والنتيجة الواضحة الآن أن هناك فائضاً للمعروض من الإسكان الفاخر فى مواجهة طلب "متشبّع" حيث اشترى الآباء للأبناء وللأحفاد أيضاً، ولهذا دخل "سوق الإسكان الفاخر" حالة من الركود الشديد.

ولقد ظلت أثمان العقارات تتصاعد منذ بداية الثمانينات حتى عام ١٩٩٧، وكانت بمثابة الهدف الذى يجرى أمامك، وكلما اقتربت منه فرّ مسرعاً. وهكذا كان حال أبناء الطبقة الوسطى المساكين الذين ذهبوا إلى بلدان الخليج النفطية لتكوين المدخرات اللازمة لشراء مسكن ملائم "تمليك" ليبدأوا

حياة مستقرة على أرض الوطن. فإذا بهؤلاء كلما تكوّن لديهم رصيد كاف من المدخرات النقدية يجدون أن أسعار العقارات قد ارتفعت بما يفوق مدخراتهم، فيضطرون للبقاء مدة أطول فى بلدان الخليج ويقضون زهرة شبابهم هناك.

• ونتيجة لذلك فقد عانت أقسام من الطبقة الوسطى من أزمة مزدوجة:

١ - أزمة تبديد مدخراتهم (بالجنيه وبالدولار) من خلال شركات توظيف الأموال خلال الثمانينات.

٢ - أزمة اللهاث وراء شراء مسكن ملائم فى ظل التصاعد المتتالى لأسعار الأراضى والمبانى السكنية فى مصر.

وقد تساقط الكثيرون فى الطريق نتيجة تلك الأزمة المزدوجة، وتهشمت أحلامهم الوردية إلى غير رجعة.

ونحمد الله أن سوق العقارات قد شهد انخفاضاً للأسعار لأول مرة خلال السنتين الأخيرتين، إذ بلغ معدل الانخفاض فى أسعار العقارات ما بين ١٥٪ - ٢٥٪ حسب المناطق، سواء داخل كردون المدن القديمة أو فى المدن الجديدة أو

الساحل الشمالى. وأصبح هناك امكانيات أوسع للتقسيط المريح نتيجة شعور أصحاب العقارات (من مقاولين أفراد وشركات) بأزمة السيولة وصعوبة تسويق العقارات فى سوق أصابه الركود والتشبّع. وذلك يشكل ظاهرة صحيّة لأنه يخفف من غلواء المضاربة المحمومة على الأراضى والعقارات الأمر الذى أدّى إلى التوسع والإفراط فى الاستثمارات العقارية خلال الثمانينات والتسعينات، على حساب الاستثمار فى فروع الصناعة وأنشطة الخدمات التى تخلق فرص توظف عالية وتولّد النقد الأجنبى. ولهذا نتمنّى أن يكون "موسم تصقيع العقارات" فى مصر قد انتهى إلى غير رجعة. ففى نهاية أية موجة من المضاربات، "لا يصح سوى الصحيح".

الخصخصة لمن وبمن؟!

إذا أردنا ترتيب الشعارات المتداولة الآن، فى ظل النظام الدولى الجديد، نجدها على النحو التالى: "تحرير اقتصادى _ خصخصة _ عولمة".

ويلاحظ فى هذا الترتيب أن كل شعار يقود ويفضى الى الآخر، فى تتابع زمنى واضح. فبدون "تحرير اقتصادى" (liberalisation) ، لن يكون هناك مجال "للخصخصة"، كما أنه إذا فتحت الأبواب على مصراعيها أمام عمليات "الخصخصة" ، فسوف يصبح الطريق ممهداً أمام الاندماج القسرى فى الاقتصاد العالمى، والدخول فى "مدارات العولمة".

وتهدف "عمليات الخصخصة" ، بالشكل الذى تمارس به فى العديد من بلدان العالم النامى ، الى:

● تقليص "الدور التحويلى" للدولة، فى مجال التنمية والتراكم وتحويل علاقات الإنتاج.

● النكوص بدور الدولة القيادى فى إدارة الحياه الاقتصادية، واختزاله إلى القيام بوظائف الحد الأدنى من: أمن وعدالة ودفاع.

وبفرض أن عمليات "الخصخصة" لها ما يبررها، فإن القضية الجوهرية الواجبة المناقشة تظل: الخصخصة بمن ولمن؟

فهناك عمليات "خصخصة" يمكن تسميتها "بالخصخصة الحميدة" التى تنجح فى جذب أكبر قدر من رأس المال الاستثمارى العربى "الخاص" فيما بين الأقطار العربية. إذ أن ذلك يساعد على إقامة شبكات من العلاقات التكاملية بين فروع الإنتاج المتماثلة فى مناطق التكامل العربى (الإقليمى)، تسمح بتحويل الخصخصة الى عملية دينامية فى مواجهة الآثار السلبية للسوق الدولية على الاقتصاد الوطنى. فشتان إذن ما بين "خصخصة" و"خصخصة" !

ويلاحظ المتابع للأمور قدراً كبيراً من الإلتباس حول القضايا التى يجرى النقاش حولها فى "مسألة الخصخصة":

أولاً: الخلط الشائع بين ضرورة "الخصخصة" لوحدات قطاع الأعمال القائمة فعلاً، وبين "الخصخصة" كأسلوب لتعبئة مدخرات القطاع العائلى وأموال قطاع الأعمال الخاص القابلة للاستثمار. أى الخلط بين ما هو "قائم" وبين ما هو "قادم" ! فسياسات الخصخصة قد تلعب دوراً هاماً فى تعبئة المدخرات السائلة الحرة (غير المربوطة فى مشروعات انتاجية)، حيث يمكن تعبئتها فى قنوات استثمارية جديدة لتحقق قدراً كبيراً من الكفاءة الاقتصادية، دون أن يتم استخدام الأموال بالضرورة لشراء وحدات قائمة لقطاع الأعمال العام. وبالتالى لا نضيف كثيراً إلى عملية التنمية وتوسيع الطاقات الإنتاجية وفرص التوظف.

ثانياً: الخلط بين اعتبارات "الرفاه الخاص"، القائمة على الربحية والكفاءة فى الأجل القصير، وبين اعتبارات "الرفاه العام" فى الأجل الطويل. حيث هناك مكاسب إنمائية يصعب ترجمتها فى شكل مكاسب مالية. وهذا يرتبط بدوره بالمرحلة التى يمر بها المجتمع، من حيث: درجة تطور بنيته الاقتصادية وقواه الانتاجية، ودرجة تطور أسواق المال والأوعية الادخارية، ومدى تبلور طبقة من المنظمين ورجال الأعمال المحليين.

وفى غياب تلك الشروط والمقومات الأساسية، فإن "عمليات الخصخصة" قد ينتج عنها انقضاض لرأس المال الأجنبى وللشركات "دولية النشاط" على الأصول الإنتاجية الخاصة بقطاع الأعمال العام والمجتمع عموماً، وتحويلها لملكية رأس المال الأجنبى. ونزح الفائض الاقتصادى فى شكل أرباح محولة للخارج، وبالتالى تقويض الأسس التمويلية لعملية التراكم داخل الاقتصاد الوطنى. وهكذا قد نجد أنفسنا لا نتجه نحو "التحرير الاقتصادى" .. بل نحو "التدويل الاقتصادى" للأصول الانتاجية وللأسواق المحلية ولقوة العمل الوطنية.

ولذا، فإن المفاضلة الصحيحة، فى تقديرنا، يجب ألا تدور حول المفاضلة بين "العام" و"الخاص" فى فراغ وتجريد، بل بين "البيروقراطية الفاشلة والفاسدة" من ناحية، وبين الإدارة العامة الناجحة والكفؤة، من ناحية أخرى. وبين رأس المال الخاص "الطفيلى"، من ناحية، ورأس المال الخاص "المنتج" ذى الرؤية التنموية، من ناحية أخرى.

إذ أن مصدر كل الشرور في مسيرة الاقتصاد المصرى والعربى عموماً، منذ منتصف السبعينات وحتى الآن، يكمن فى ذلك الحلف "غير المعلن" القائم بين "البيروقراطية الفاسدة" فى كواليس الحكومة وقطاع الأعمال العام، من ناحية، وبين عناصر "الرأسمالية الطفيلية والمتريّعة" (نسبة الى "الريع")، التى توجد بقوة بين أعطاف قطاع الأعمال الخاص، من ناحية أخرى.

المعاش المبكر .. والخروج المبكر من الحياة الاقتصادية

تم تطبيق نظام "المعاش المبكّر" على نطاق واسع فى ظل برنامج الخصخصة. وقد بلغ عدد المسرحين، وفقاً لهذا النظام، حتى نهاية عام ٢٠٠٠، نحو ٢١٠ آلاف عامل. ورغم أن نظام "المعاش المبكّر" هو "نظام اختيارى" بناء على رغبة العامل أو الموظف، فإنه فى حقيقة الأمر أحد صور التسريح الجماعى للعاملين، مقابل حصولهم على تعويض مادى محدود (أى خلو رجل يُدفع للعامل حتى يترك العمل).

ويشترط للحصول على "المعاش المبكر" أن تبلغ مدة الاشتراك فى التأمين ٢٤٠ شهراً (أكثر من ١٩ سنة خدمة)، ويحتسب "المعاش المبكّر" بنفس قواعد احتساب المعاش عند الإحالة عليه فى سن الستين، ولكن يتم حرمان العامل فى ظل نظام "المعاش المبكر"من عدد من المزايا التى يتمتع بها فى

حـالة الإحـالة الطبيعية إلـى المعـاش، وذلك على النحـو التالى:

● تخفض قيمة المعاش المبكر بنسب مختلفة يتم احتسابها تبعاً لسن المؤمن عليه.

● لا تضاف الزيادات المستحقة بواقع ٨٠٪ عن العلاوات الخاصة.

● إذا طلب المؤمَّن عليه الإحالة إلى "المعاش المبكر" قبل أن يبلغ سن الخمسين، تم حرمانه من الزيادات التى تضاف لمعاش الأجر الأساسى (٢٥٪ بحد أقصى ٣٥ جنيه).

● لا يجوز صرف المعاش المستحق عن الأجر المتغير قبل بلوغ سن الخمسين.

● فقدان الميزات التأمينية والعلاجية.

وفى معظم الحالات، لا تجاوز المكافأة مبلغ ٣٥ ألف جنيه كحد أقصى، أما الحد الأدنى فيكون عادة فى حدود ١٢ ألف جنيه، عند الإحالة "للمعاش المبكر". وهكذا يلاحظ أن حجم هذه التعويضات هزيل سرعان ما يتبخر ... فلا يبقى من

تعويضات المعاش المبكّر سوى مرارة البطالة. إذ أن حجم التعويضات لا يمكنها أن تفى بالاحتياجات الأساسية للأسرة فى ظل الارتفاعات المتوالية للأسعار. كما أن مبلغ التعويض لا يكفى لإقامة أى مشروع مهما كان صغيراً (كشك سجاير)، خاصة وأن الصندوق الاجتماعى قد أكد على أنه لا يمكن الجمع بين الحصول على تعويض المعاش المبكر والحصول على قرض إقامة مشروع صغير.

ومبلغ التعويضات الذى يحصل عليه أصحاب "المعاش المبكر" قد يكون مغرياً للكثيرين فى بداية قبول القرار، تحت ضغط وإلحاح المشاكل المالية والمعيشية للكثيرين منهم. فهو يشكّل بالنسبة لهم حلاً لبعض الاختناقات المالية التى يعانون منها فى الأجل القصير، دون أن يفكّروا كثيراً فى مستقبلهم المادى والمعيشى فى الأجل الطويل، أى بعد أن تتبخّر تلك "المنحة المالية". وهذا الوضع يذكرنى بما يطلق عليه الاقتصاديون خداع النقود (Money Elusion)، حيث يكون منظر النقود مبهراً فى البداية، ثم يتبين بعد مدة أنه نوع من السراب الخادع.

إذ أنه يصعب علينا أن نتصور أن ينجح أى شخص متقاعد فى هذه السن أن يمول من تعويضات "المعاش المبكر" مشروعاً صغيراً يكتب له النجاح فى الأجل الطويل، دون تمويل إضافى (قروض ميسرة)، ودون إرشادات وتوجيهات من جهاز متخصص يوجه هؤلاء "المتقاعدين" إلى مجالات النشاط التى تناسبهم بعد الحصول على التدريب الملائم. هذا ناهيك عن عدم وجود حضّانات لهذا النوع من المشروعات، خلال فترة الحضانة الأولى (ولتكن خمس سنوات) حتى يصبح المشروع قادراً على الصمود والاستمرار فى ظل المنافسة القائمة وظروف السوق الصعبة.

خلاصة القول هنا، أن تلك الأعداد الغفيرة التى يتم تسريحها من الخدمة، وفقاً لنظام "المعاش المبكّر"، ورغم الأعباء المالية الكبيرة المترتبة على هذا النظام، فإن هؤلاء المسرّحين سوف ينضمون إن عاجلاً أم آجلاً إلى مخزون البطالة المتفجّر فى الاقتصاد المصرى، وما يرتبط بذلك من مضاعفات اقتصادية واجتماعية يعرفها الجميع.

بيان بعدد العمال المتقاعدين وفقا لنظام «المعاش المبكر» حتى عام ١٩٩٨

القطاع النشاط	عدد العمال المتقاعدين فى ٩٨/٦/٣٠	الأجور السنوية بالمليون جنيه	عدد العمال المتقاعدين فى ٩٨/١٢/٣١	الوفورات بالمليون جنيه
صناعة النسيج والتجارة	٧٩,٨٧٧	٤٧١	١٢,٩٥٤	٨٤,٣
القطن والتجارة الدولية	٣٧,٩٤٤	٢٤٧	١٠,٢٤٣	٥٣,٩
الصناعات الهندسية	٣٩,٩٢٠	٣٥٣,٤	٥,٢٩٣	٣١
الصناعات المعدنية	٥٩,٧٥٦	٦٦٠,٨	٢,٨٧٩	٣١,٩
الصناعات التعدينية	٤١,٦٣٥	٤٤٨,٥	٣,٢٢٢	٢٣,٣
الصناعات الكيماوية	١٣,٦٥٧	١١٥,٦	٥٥٥	٤,٤
الصناعات الدوائية	٢٥,٢١٤	١٧٨	٨٥٥	٧,٨
الصناعات الغذائية	٦٣,٢١٦	٤٠٦	٣,٣٠٢	١٠
مضارب الأرز والدقيق	٤٥,٢٢٤	٢٦٥,١	٢,١٦٧	١٥,٢
الأشغال العامة	٣٩,٥١١	٣٥٩	٢,٤٣٢	٧,٨
توزيع الكهرباء	٦,٨٥٣	٥٢	٦٥٠	٢,٧
الإسكان - السياحة والسينما	٨,٧٤٦	٥٦,٩	٢٤٣	١,٤
النقل البحرى	٢١,٩١٩	٢٢٢	٣,٣٥١	٢٠,٢
الغزل والنسيج	٧٩,٥٩٨	٤٦٦,٦	٣,٦٠٢	٢٧,٣
التنمية الزراعية	١٢,٧٢٢	٤٦	٤٢٩	٢
النقل الداخلي	٣٠,١٦٨	٢٢٧,١	١,٢٠٨	٢,٩
الجملة	٦٠٦,١٥٨	٤,٥٧٥	٥٣,٣٨٥	٣٢٦

وكم كان بودّى أن تكون هناك دراسة موسّعة حول ما آل إليه مصير عشرات الآلاف الذين تم تسريحهم وفق نظام "المعاش المبكّر" بعد مرور عدة سنوات (٣ _ ٥ سنوات) على خروجهم من الخدمة، لمعرفة كيف تم التصرف فى مبلغ تعويضات "المعاش المبكّر": هل تم استخدامه لتسديد ديون مستحقّة؟ أم تم انفاقه فى أغراض اجتماعية كتزويج الأبناء، أو أية التزامات اجتماعية أخرى؟

أو تم القيام بإنشاء مشروع توقّف نشاطه؟ وما هى نسبة الذين نجحوا بالفعل فى إنشاء مشروعات ناجحة تدرّ عليهم دخلا يساعد فى مواجهة نفقات وأعباء المعيشة المتصاعدة؟ وهل تم ذلك بفضل تعويضات "المعاش المبكّر"، أم من مصادر تمويلية أخرى؟

أعتقد أن هذا الموضوع جدير بالبحث الميدانى الجاد حتى نعرف مصير هؤلاء الذين يُتركون فى العراء فى مرحلة هامة من العمر يحتاجون فيها إلى كل مقومات الحماية والرعاية الاجتماعية. وإنى على يقين من أن هذا النوع من البحث جدير بالرعاية لأنه يمس صميم قضايا المجتمع. وفى تقديرى

أنه أجدى بكثير من الأبحاث المتكررة عن تحرير التجارة وأسواق المال التى قُتلت بحثاً فى أنشطة العديد من المراكز البحثية، التى تستند بصفة أساسية إلى التمويل الأجنبى.

ولأن هذا الموضوع ليس له صاحب، فيجب أن تتبنّاه الأجهزة والجامعات والنقابات العمّالية وغيرها من الأجهزة الوطنية. أليس كذلك؟! (وأليس جحا أولى بلحم ثوره)؟!

أزمة السيولة وضرورة توريق ديون الشركات العامة

شهدت أسواق التمويل الدولى خلال السنوات الماضية نمواً ملحوظاً، كماً ونوعاً، فى الديون القابلة للتوريق التى طرحتها مؤسسات مالية و(غير مالية) لاسيما المصارف منها. وقد أصبح التوريق وسيلة أساسية لدى هذه المؤسسات لزيادة حجم سيولتها المالية. ويعنى مصطلح "التوريق" (أو "التسنيد") فى أبسط صوره مبادلة الديون المصرفية المستحقة على الشركات بأصول مالية جديدة (سندات) قابلة للتداول فى سوق الأوراق المالية. ومن خلال تلك الآلية، يتم تحويل القروض المصرفية إلى أوراق مالية قابلة للتداول (Marketable Securities) ، ويقوم "البنك الدائن" باسترداد ديونه من خلال الأموال الناتجة عن بيع هذه "السندات" بالبورصة. وهذا يسمح للبنك بإعادة استخدام تلك "الأموال المستردة" فى عمليات منح قروض جديدة وتوظيفات

مالية أخرى مشابهة. وهكذا تساعد "آلية التوريق" على تحويل القروض المصرفية المزمنة إلى "أصول سائلة" قابلة للتداول فى بورصات الأوراق المالية.

ولكن الديون "المصرفية" التى يراد توريقها يجب أن تتمتع بدرجة من الجاذبية بالنسبة للمستثمرين الجدد، أى "حملة السندات" المحتملين.. ولذا يجب تحليل وتبويب المراكز المالية للشركات (المدينة)، خاصة "شركات القطاع العام"، بما يساعد على التقييم المالى، من جهة، وتدبير التمويل اللازم لعملية "التوريق" من جهة أخرى. وذلك حتى تكون "الديون المصرفية" التى تم توريقها فى شكل "سندات" مدرة للدخل بانتظام (مدفوعات "الفوائد" الدورية)، والتأكد من استبعاد "مخاطر الإفلاس" لتلك الشركات.

وهنا تقوم "الشركة المالية" الوسيطة بإصدار سندات بقيمة تعادل قيمة الديون موضوع التوريق، مستندة إلى قوة تلك الديون وما يتوفر لها من ضمانات، (ضمان البنوك، أو غيرها من المؤسسات المالية)، وبحيث تستخدم حصيلة الاكتتاب فى هذه السندات فى شراء تلك الديون من البنوك. ويراعى بهذا

الصدد، أن تتوافق تواريخ استحقاق السندات وعوائدها مع تواريخ استحقاق أقساط الديون وفوائدها، وبحيث تكفى متحصلات أقساط الديون وفوائدها لمواجهة سداد قيمة السندات وعوائدها عند حلول آجال استحقاقها.

ولقد بدأت أعمال "التوريق" فى الولايات المتحدة الأمريكية مع ظهور سندات المخاطرة (Junk Bonds) فى بداية السبعينات، وإعادة جدولتها فى شكل مجمعات بواسطة شركات ترويج الاكتتابات مثل: "مورجان ستانلى" "وميرل لينش" "وسولمون برازرز". وقد تم تطويرها بعد ذلك من خلال تجميع القروض المضمونة بأصول مرهونة وإعادة طرحها مرة أخرى لجمهور الاكتتاب العام.

وفى الحالة المصرية، هناك شركات كبرى فى القطاع العام أرباحها مرتفعة، ولكن لا يوازيها حجم مناسب من السيولة النقدية، نتيجة حجم "الفوائد الضخمة" على القروض المصرفية، التى يتم اقتطاعها سنوياً من "وعاء الربح". ونظراً لارتفاع حجم تلك الديون المصرفية التى تنوء بعبئها شركات القطاع العام الكبرى، فمن الضرورى إتاحة الفرصة أمام

المصارف لتسييل هذه الديون الآجلة والاستفادة من "رأس المال المحرر" فى مجالات توظيفية أخرى.

فإلى جانب تحرير "الأموال المجمدة" فى القروض المصرفية المزمنة، تستطيع البنوك، بالارتكاز إلى "عمليات التوريق" تعزيز قدراتها لتوزيع وإدارة المخاطر. ومع تطور أعمال البنوك فى ميدان التوريق، ستستفيد سوق المال من الأوراق المالية الجديدة (السندات) التى ستدخل إليها، بما يساعد على تنشيط ونمو سوق الأوراق المالية القابلة للتداول، وهذا من شأنه تطوير سوق المال عموماً عبر زيادة سيولتها وعمقها ونطاقها.

ولم يكن "لسوق السندات" أى وجود حقيقى فى السوق المصرية منذ الخمسينات، وكانت السندات الوحيدة المتداولة فى السوق تقتصر على "سندات الإسكان" التى يصدرها البنك المركزى المصرى لفترة استحقاق قدرها ٢٠ عاماً. وقد كان لزاماً على الشركات التى تسعى للحصول على "تراخيص بناء" أن تقوم بشراء عدد معين من السندات، بالإضافة إلى سندات البنك العقارى المصرى التى تم

إصدارها عام ١٩٥٠ . وفى أوائل التسعينات (وتحديداً عام ١٩٩٤)، تم إصدار أول سند للشركات الخاصة في مصر، وأصدرته شركة "هولكست" وتبعته سندات شركة "فيكتوريا". ومع التطور الكبير الذى شهدته سوق الأسهم خلال التسعينات، وطبقاً للأرقام المتاحة، بلغت قيمة السندات المطروحة فى السوق منذ يناير ١٩٩٨ وحتى الآن نحو ١,٤ مليار جنيه مصرى، وذلك بسبب الإقبال عليها لارتفاع أثمان الفائدة عليها تصل إلى ١٢٪ ، ١٤٪.

وقد لقيت تلك السندات إقبالاً كبيراً لارتفاع أسعار فائدتها نسبياً عن أسعار الفائدة المربوطة على الودائع فى البنوك. ومن ناحية أخرى، أصدر العديد من شركات القطاع الخاص سندات بمعدل عائد ١٤٪ وهو أسلوب أقدمت عليه تلك الشركات لتفادى الاقتراض من البنوك بسعر فائدة يتراوح ما بين ١٦ _ ١٨٪.

ففى البداية أسرعت البنوك وأعلنت منحها ضمانات لسندات بعض الشركات (كسندات لكح جروب). ويعنى هذا التصرف أن مخاطر عدم سداد هذه السندات وعوائدها انتقل

إلى البنك الضامن، وبالتالى انتقلت "مخاطر عدم السداد" إلى أموال المودعين بالبنك. وهذا يعتبر فى حد ذاته تصرفاً خطيراً، دفع البنك المركزى إلى إصدار قرار بعدم إقدام البنوك على تقديم ضمانات إلا بعد أخذ موافقة من البنك المركزى بذلك لحماية أموال المودعين.

خلاصة القول هنا أن عدم الانضباط فى إصدار السندات (لشركات "خاصة" أو "عامة") يؤدى إلى انهيار سعر السند فى بورصة الأوراق المالية... وهذا يستدعى بدوره ضرورة إجراء دراسة جيدة عن "سعر السند" وإمكانيات نموه المستقبلية ومدى الملاءمة المالية للمؤسسة المصدرة للسند قبل الإقدام على طرحه فى الأسواق. ولا شك أن عملية "توريق" ديون شركات القطاع العام، ذات المراكز المالية المتينة، إذا ما قدر لها النجاح، سوف تساهم مساهمة كبيرة فى حل مشاكل السيولة فى الاقتصاد المصرى وإخراج البنوك من عثراتها وأزمات نقص السيولة لديها.

من أين يبدأ الإصلاح الضريبي في مصر؟

يمكن القول، بصفة عامة، أن التنظيم الفنى للضريبة يحاول دوماً التوفيق بين أمرين متعارضين، وهما اعتبارات العدالة التوزيعية واعتبارات تعظيم حصيلة الإيرادات الضريبية. ويعود هذا التعارض إلى أن اعتبارات "العدالة"، تقتضى إعفاء الدخول الصغيرة من الضريبة وتخفيض معدلات الضرائب غير المباشرة على استهلاك السلع الضرورية، الأمر الذى يؤدى بدوره إلى انخفاض الحصيلة الضريبية ومن ثم حجم الإيرادات العامة. وقد يحدث أن يغلب راسم السياسة المالية "اعتبارات الحصيلة" على "اعتبارات العدالة"، وعلى العكس من ذلك، قد يغلب "راسم السياسة" "اعتبارات العدالة" على "اعتبارات الحصيلة". ولذا فلابد من "حل وسط"، يحقق قدراً من التوازن بين اعتبارات "تعظيم الحصيلة الضريبية"، واعتبارات "العدالة التوزيعية".

وضمن هذا الإطار، فإن التنظيم الفنى للضريبة ينصرف إلى تحديد الوعاء الذى تفرض عليه الضريبة، والسعر الذى تفرض به، والنطاق الذى يجرى فيه سريان الضريبة واستحقاقها.

ويتعلق وعاء الضريبة بتحديد الأنشطة موضع الضريبة:(الدخل، الإنفاق، الثروة)، وتحديد ذلك الجزء الذى تفرض عليه الضريبة، بعد أخذ الإعفاءات والخصومات اللازمة بعين الاعتبار. بينما يتحدد سعر (أو معدل) الضريبة الذى تربط على أساسه قيمة الضريبة، حسب الشرائح والفئات الخاضعة للضريبة. وكما هو معروف، قد تكون أسعار الضريبة (أو معدلاتها): نسبية (أى ثابتة)، أو تصاعدية، أو تنازلية مع زيادة حجم الشرائح.

أما نطاق تطبيق الضريبة: فيتعلق بحصر الحالات والأنشطة الخاضعة للضريبة، وتحديد الممولين المكلفين قانوناً بدفع الضريبة، وفقاً للتكييفات الفقهية وللتفسيرات العملية لتعليمات مصلحة الضرائب.

ويلاحظ أن الإصلاح الضريبي الجاد في مصر يجب أن يتناول كلاً من المراحل الثلاث، أي: تحديد أوعية الضرائب، وأسعار ومعدلات الضرائب (المباشرة وغير المباشرة)، وكذلك تحديد نطاق سريان الضريبة. ولعل أهم المشاكل التي تواجه الإصلاح الضريبي في تلك المجالات الثلاثة هي قضايا مكافحة التهرب الضريبي وعملية الإدارة الضريبية نفسها، من حيث كفاءة وسرعة إجراءات الفحص، والربط، والتحصيل.

إذ انه ما أسهل تحديد وعاء ومعدلات الضريبة على الورق في شكل منشورات دورية، بينما يكون المحك الحقيقي هو قدرة الجهاز الضريبي على القيام بعمليات الفحص وربط الضريبة بأسلوب غير جزافي وسرعة عمليات التحصيل.

إذ أن المشكلة الرئيسية التي تواجه النظام الضريبي المصري تتمثل فيما يلي:

١ - ضعف الحصيلة الضريبية، نتيجة التوسع في الإعفاءات، واتساع نطاق التهرب الضريبي. ويقدّر الفاقد في حصيلة الضرائب نتيجة ذلك بعدة مليارات من الجنيهات المصرية في السنة الواحدة.

٢ - تراكم المتأخرات الضريبية بشكل هائل، نتيجة ضعف كفاءة عمليات التحصيل ومماطلة الممولين فى الدفع، وهذا يؤدى بدوره إلى تفاقم مشكلة السيولة لدى خزانة الدولة وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها لدى الغير (المقاولون وقطاع الأعمال الخاص)، مما يعمّق أزمة السيولة فى الاقتصاد المصرى. وبهذا الصدد، قدرت المتأخرات الضريبية بنحو ١٧ مليار جنيه مصرى.

وقبل هذا وذاك، هناك مشكلة المبانى المتهالكة التى تستخدم كمقار لمأموريات الضرائب وسجلات الشهر العقارى. هذا ناهيك عن أسلوب حفظ الملفات والمستندات الذى يتم بشكل بدائى لا يليق "بعصر المعلوماتية والحفظ الإليكترونى" . ذلك فى الوقت الذى نملأ الدنيا فيه حديثاً عن الأعمال الإليكترونية.

وفى يقينى، أنه لو أنفقت الدولة مليار جنيه مصرى سنوياً، لرفع المرتبات والحوافز لمأمورى الضرائب (الذين يقومون بالحصر والربط والتحصيل)، وتحسين أماكن عملهم وأسلوب حفظ وتحديث الملفات الضريبية للممولين، فإن العائد للدولة قد

يفوق ضعف هذا المبلغ على الأقل. إذ أنه ليس من المعقول أن يعمل "مأمورو الضرائب" بمرتبات ضئيلة لا تحصنهم ضد الفساد، وفي ظروف عمل ومبان قديمة متهالكة بعيدة عن التحديث، بينما يعمل أقرانهم فى البنوك (من خريجى نفس الدفعات من كليات التجارة) فى مبان حديثة مكيفة وبمرتبات عالية تغنيهم عن سؤال اللئيم.

كذلك فإن أهم قضايا الإصلاح الضريبى تتمثل فى إعادة النظر فى الإعفاءات المقررة للمشروعات الجديدة، حيث أن هناك توسعاً وإفراطاً فى تلك الإعفاءات، هذا بالإضافة إلى تحايل الكثير من الشركات والمستثمرين على القانون من خلال تغيير النشاط بعد انتهاء فترة الإعفاء. ولذا فهناك شبه إجماع على ضرورة ترشيد الإعفاءات الخاصة بالأعباء العائلية، حيث لابد أن يتم ربط تلك الإعفاءات بمؤشر متحرك للتضخم (Indexation)، الأمر الذى طبق فى العديد من البلدان المتقدمة. فلقد ظلت حدود الإعفاء من ضريبة الدخل، مقابل الأعباء العائلية ثابتة فى النظام الضريبى المصرى لمدة طويلة. هذا رغم تدهور القوة الشرائية للنقود بفعل التضخم مما أثر سلباً على أوضاع الموظفين ومحدودى الدخل.

وغنى عن القول أن أى إصلاح ضريبى يجب أن يتم فى إطار إعادة النظر فى مجمل السياسة المالية وخاصة سياسة الإنفاق العام بشقيها الجارى والاستثمارى، وكذلك أسلوب تمويل تلك النفقات وحدود الاقتراض الآمن، سواء أكان محلياً أو خارجياً، إذ أن السياسة المالية بعناصرها الثلاثة: الإنفاق العام، الإيرادات العامة (وأهمها حصيلة الضرائب)، وحجم عجز الموازنة وأسلوب تمويله تعتبر من أهم عناصر السياسة الكلية التى تحتاج إلى التنسيق الشديد مع السياسات النقدية، وأسلوب إدارة الاقتصاد الكلى. فإذا اختلت تلك العلاقات داخل منظومة السياسة المالية، أو بين السياسة المالية وبقية السياسات النقدية والكلية يختل ميزان الأشياء وتضيع الحدود بين عناصر السياسات المختلفة، ويدخل الاقتصاد الوطنى فى مزيد من الاضطراب والارتباك.

إن راسم السياسة المالية المنوط به مهمة صعبة تتعلق بالحكم على مدى قدرة الاقتصاد القومى على استيعاب القروض العامة (الداخلية والخارجية) وعلى تحمل عبئها المالى والاقتصادى المستقبلى. إذ هناك موازنة دقيقة ومستمرة بين مقدرة الدولة على الاقتراض، من جهة، وقدرتها على خدمة

الدين فى المستقبل، من جهة أخرى. ومن البديهى أن هذين الاعتبارين، وهما قدرة الاقتصاد القومى على استيعاب القروض العامة، وعلى تحمل عبئها، يشكلان، فى حالة القروض الأجنبية، خطورة أكبر من تلك التى يشكلانها فى حالة القروض الوطنية الداخلية. وذلك لأن الجماعة تكون فى حالة القروض الأجنبية مدينة للخارج وعليها التزامات نقدية وعينية يتعين الوفاء بهما... عندئذ تجد الجماعة نفسها مضطرة أن تجنب جزءاً من السلع والخدمات والنقد الأجنبى الذى تحت تصرفها من أجل خدمة الدين العام الأجنبى.

وتتوقف قدرة الاقتصاد القومى على استيعاب القروض الأجنبية على فرص الاستثمارات المنتجة القائمة فى البلد المقترض، كما تتوقف أيضاً على حسن استخدام هذه القروض لرفع القدرة والكفاءة التصديرية حتى يمكن خدمة الدين الأجنبى بالعملات الصعبة.

حدود الاقتراض الحكومي الآمن !

ولقد تزايدت النغمة خلال الفترة الأخيرة حول أن التوسع فى الاقتراض الحكومى (سواء الداخلى أو الخارجى)، لا

يشكل خطورة فى المستقبل. وأن الاقتراض يتم دوماً فى حدود آمنة! ورغم هذا الحديث المطمئن، لا بد من الإشارة إلى أن هناك قواعد وضوابط لعمليات الاقتراض الحكومى والداخلى، حتى يتم مراعاة قواعد الأمان والسلامة.

فإذا افترضنا، على سبيل المثال، أن القروض الحكومية الداخلية، قد استخدمت لتمويل الاستهلاك العام، أو أن القروض الخارجية قد استخدمت لتمويل الواردات الاستهلاكية، فإن ذلك يعنى أن الجيل الحالى يعيش على حساب الجيل القادم. أى أن آباء اليوم يعيشون على حساب أطفالهم الذين ولدوا أو الذين لم يولدوا بعد، مما يؤدى إلى افتقاد معنى التضامن والعدالة فى توزيع العبء المالى بين الأجيال المختلفة للبلد الواحد.

وبهذا الصدد، نلاحظ أن الفكر المالى العلمى يرى أن القرض العام، فى نهاية المطاف، ليس سوى "سحب على الإيرادات العامة المستقبلية". أى أنه ليس سوى "ضريبة مؤجلة"، يقع عبؤها على الأجيال القادمة. ومعنى ذلك أن القائمين على إدارة "السياسة المالية"، الذين يودون تغطية

جانب من النفقات العامة بالقروض، هم فى حقيقة الأمر يرفعون عن الجيل الحاضر عبء الضرائب اللازمة لتمويلها، ويلقون بعبء تمويل تلك النفقات العامة، على الأجيال القادمة التى تقوم بدفع الضرائب اللازمة لخدمة تلك القروض فى المستقبل.

بيد أن الفيصل فى توزيع العبء المالى العام بين الأجيال المتلاحقة، أى بين الجيل الحاضر والأجيال القادمة، يتوقف على طبيعة النفقات العامة التى تسعى القروض العامة "طويلة الأجل" لتغطيتها. ولذا فإن راسم السياسة المالية منوط به مهمة صعبة تتعلق بالحكم على مدى قدرة الاقتصاد الوطنى على استيعاب القروض العامة (الداخلية والخارجية)، وعلى تحمل عبئها المالى والاقتصادى فى المستقبل. إذ هناك موازنة دقيقة ومستمرة بين مقدرة الدولة على الاقتراض، من جهة، وقدرتها على خدمة الدين فى المستقبل، من جهة أخرى.

ولذا، فإن الأمر يستدعى إجراء حسابات مكثفة ودقيقة للمنافع التى تغلها القروض الخارجية التى يتم التعاقد عليها.

وبهذا الصدد، أشار الدكتور محمد محمود الإمام (وزير التخطيط الأسبق)، فى دراسة قيمة حول هذا الموضوع إلى أن: "سعر الفائدة على القروض الخارجية يجب أن يكون أقل من معدل النمو فى الاقتصاد المقترض... إذ أن الاقتراض بسعر ٧٪ مثلاً فى دولة تنمو بمعدّل ٦٪، ينتهى بالدولة، بعد سداد القروض، إلى رصيد لرأس المال الوطنى أقل مما لو لم تقترض إطلاقاً! لأن الدولة فى هذه الحالة، تكون قد موّلت "زيادات حالية" فى الدخل والاستهلاك، من خلال الاقتطاع من "رفاه" الأجيال القادمة.

ومن ناحية أخرى، نبه الاقتصادى النرويجى الراحل "راجنر فريش" (الحائز على أول "جائزة نوبل" فى علم الاقتصاد)، إلى ضرورة تحديد حد أقصى للقروض الخارجية (أو للمديونية للخارج)، يجب مراعاته خلال فترة التخطيط، لحماية ميزان المدفوعات من التدهور مستقبلاً. ويستلزم ذلك وضع "حدود عليا" على حجم كل من الاستثمار الاستهلاك، فى إطار "التوازنات الكلية".

وإذا ما انتقلنا إلى الدين العام الداخلى، فإنه رغم التأكيدات الرسمية بأن حجم هذا الدين مازال فى "حدود آمنة"، فإن العبرة ليست بحجم الدين وإنما بالأعباء المالية السنوية لخدمته. إذ تشير بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة إلى أن فوائد الدين العام الداخلى تشكل ٥ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وتمثل عبئاً كبيراً على موازنة الدولة. وهى فى معظمها تذهب لحملة الدين من المصريين "ذوى الدخول العالية" ومن "الأجانب" من حملة الدين المحلى المصرى.

وليس هناك من شك فى أن تلك الأعباء المالية المتزايدة لخدمة الدين العام الداخلى تؤدى بدورها إلى ضغط الإنفاق الاستثمارى الحكومى (الخدمى والعينى)، بما يؤثر على الرفاه العام للأفراد والمجتمع. والدليل على ذلك أن جملة فوائد الدين العام (الداخلى والخارجى) قد بلغت ١٤,٢ مليار جنيه خلال السنة المالية ١٩٩٧/١٩٩٨، وهو ما يعادل تقريباً حجم الاستثمارات المحققة لدى الهيئات الاقتصادية العامة فى مصر خلال نفس السنة المالية. وهى فى ازدياد مستمر!

وهكذا، فإن القضية الأساسية هي تضخم وتصاعد فوائد الدين العام الداخلى، سنة بعد أخرى، لتلتهم جانباً كبيراً من الأموال العامة التى كانت من المفروض أن تذهب للاستثمار وتحسين أوضاع الاقتصاد الوطنى. هذا ناهيك عن البعد التوزيعى للقضية، إذ أن مدفوعات "فوائد الدين العام" بهذا الحجم الكبير تذهب لحملة الدين العام (من مصرين وأجانب) الأمر الذى يعنى إجراء "تحويلات مالية" من الفئات "الأقل دخلاً" إلى "الأعلى دخلاً".

ماذا جري للسندات الدولارية !

وافق مجلس الوزراء على إصدارين "للسندات الدولارية" فى أسواق المال العالمية بضمان الحكومة المصرية بقيمة ١,٥ مليار دولار، بعد أن كان مقرراً إصدار السندات بقيمة مليار دولار فقط. وتوقع الجميع أن تبدأ الحكومة فوراً فى استثمار حصيلة هذه السندات فى ظل الفائدة المرتفعة التى تسددها عليها وتتراوح ما بين ٧٪ و٨٪، أى بعلاوة وهامش يفوق ٣-٤٪ سعر الفائدة العالمى على الودائع والإصدارات الدولارية وقت الإصدار.

واشترطت الحكومة آنذاك أن يكون استثمار هذه الأموال بإعادة إقراضها إلى جهات حكومية أو مؤسسات عامة تنفذ مشروعات استثمارية تدر عائداً بالعملة الأجنبية، مع القدرة على سداد قروضها فى فترة زمنية تتواءم مع تاريخ استحقاق السندات. والشرط الثانى، أن تكون هذه الجهات قادرة على

سداد القرض بهامش يزيد على الهامش الذى تتحمله الحكومة.

ولعل من أهم الحجج التى تم تقديمها لتبرير عملية اصدار السندات الدولارية الحكومية فى أسواق المال العالمية هو ما قيل عن أهمية وضع مصر على خريطة أسواق المال العالمية. وأن ذلك سوف يكون بمثابة فرصة سانحة تساعد القطاع الخاص على طرح المزيد من السندات فى أسواق المال العالمية.

وتم دق الطبول آنذاك لنجاح عملية تسويق تلك "السندات الدولارية" فى أسواق المال العالمية. فالطرح الأول وقيمته ٥٠٠ مليون دولار (استحقاق ٥ سنوات) تمت تغطيته بضعف المبلغ، والطرح الثانى بقيمة مليار دولار (استحقاق ١٠ سنوات) تم تغطيته بستة أضعاف. وقد تحدد سعر الفائدة بمعدل ٧,٦٢٥٪ على الطرح الأول للسندات الدولارية وحجمها ٥٠٠ مليون دولار، وبمعدل ٨,٧٥٪ للطرح الثانى للسندات التى يمتد أجل استحقاقها لمدة ١٠ سنوات وحجمها "مليار دولار". ولعل السر فى الإقبال الكبير على تلك

"السندات الدولارية" بسيط للغاية، فطالما أن سعر الفائدة مرتفع، ويتجاوز ما يقارب ضعف سعر الفائدة على الإيداعات والصكوك المالية الدولارية فى السوق العالمية آنذاك، فضلاً على أن تلك السندات هى بضمان الحكومة المصرية، فلابد من أن تصبح تلك "السندات" شديدة الإغراء للباحثين عن "أعلى عائد" لأصول مالية مضمونة بواسطة الحكومة.

واليوم، وبعد مرور مدة طويلة منذ إصدار تلك السندات، نجد أن الحكومة قد اكتفت باستثمار حصيلتها ضمن احتياطى البلاد من النقد الأجنبى. هذا فى الوقت الذى انخفض فيه سعر الفائدة على الدولار فى الأسواق العالمية إلى ما يقل عن ٢٪، مما يعنى ضعف العائد على أية عملية "إعادة إستثمار" لحصيلة بيع "السندات الدولارية" فى أسواق المال العالمية.

ولعله من المعروف جيداً أنه لم يتم حتى الآن استخدام تلك الأموال المقترضة فى أية مشروعات لها عائد اقتصادى واجتماعى ينعكس على عملية التنمية، وتنشيط الصادرات فى مصر، بل ظلت مودعة ضمن إحتياطى البنك المركزى.

ومحصلة تلك العملية أن الاقتصاد الوطنى يتحمل "تكلفة متزايدة" نتيجة لارتفاع سعر الفائدة "الفعلى" على هذه السندات، بعد أحداث ١١ سبتمبر، إذ يصل سعر الفائدة إلى ١٠٪ على سندات "الإصدار الثانى"، منسوباً إلى "القيمة السوقية" لتلك السندات.

كما تشير البيانات المتاحة إلى إرتفاع أسعار إقفال السندات الدولارية المصرية (إستحقاق ست سنوات) من قيمة إسمية قدرها ١٠٠ دولار وقت الإصدار إلى ٩٨ دولارا في ٨ أكتوبر ٢٠٠١ . هذا فى الوقت الذى ارتفع فيه معدل الفائدة "الفعلى" على تلك السندات الدولارية من ٧,٦٢٥٪ وقت الإصدار إلى ٧,٨٤٪ فى ٨ أكتوبر ,٢٠٠١ وفى المقابل، انخفض سعر السندات الدولارية (إستحقاق ١٠ سنة) من ٩٣,١٣ دولار فى ١٤ سبتمبر ٢٠٠١ (بعد الأحداث مباشرة) ليسجل ٨٩,٣٨ دولار فى ٨ أكتوبر ٢٠٠١، فى حين إرتفع معدل الفائدة على السند من ٩,٣٦٪ ليصل إلى ١٠,٢٥٪ خلال تلك الفترة.

ولعل كل تلك المشاكل إنما تعود إلى عدم تحديد أوجه الإستخدام المحتملة لتلك الأموال المقترضة بالنقد الأجنبى، قبل طرح تلك "السندات الدولارية" فى أسواق المال العالمية، حسبما تقتضى الأصول المرعية فى كل دول العالم. وإنما تم الإسراع بإصدار تلك "السندات الدولارية"، وبتلك المبالغ الكبيرة، من أجل مجرد مساعدة "القطاع الخاص" على الاقتراض من الخارج. ثم أخذنا بعد ذلك نبحث عن الاستخدامات الممكنة لتلك الأموال. ولا شك فى أن تلك السياسة تؤدى إلى إهدار الأموال ورفع التكلفة التى يتحملها الإقتصاد الوطنى فى انتظار الاستخدام السليم لتلك الأموال.

ولعلنا بذلك نكون قد فعلنا مثل "النجار" الذى يقوم بقص الخشب أولاً، ثم يبدأ فى القياس ثانياً، وذلك بدلاً من أن "يقيس مائة مرة قبل أن يقص"، كما يقول "المثل الصينى" المعروف.

تكنولوجيا الأفراح في مصر:
صناعة تصديرية

قلّما ألبى دعوات الأفراح فى مصر، وأبتعد عمداً عن ضجيجها ومظاهرها الكاذبة وبهجتها المصطنعة.. خاصة تلك التى تقام فى فنادق الخمس نجوم، وحيث الإنفاق البذخ والسهر طوال الليل. وقديماً كانت الأفراح أكثر تواضعاً فى المظاهر ولكن أكثر صدقاً فى البهجة والفرحة، سواء تلك التى تقام فى الأحياء الشعبية أو فى بيوت الطبقة الوسطى..أو حتى فى قصور وفيلات الباشوات السابقين.

ولكن إذا كانت مصر قد أجادت نشاطاً ينطبق عليه تعبير "التكنولوجيا العالية"(High- Tech) فى السنوات الأخيرة، فهو بلا شك "تكنولوجيا الأفراح". فأنت تجد تلك الشاشات الكبيرة التى تحركها أشعة الليزر، وعمليات المونتاج الإليكترونى المتقنة، وذلك الدخان الملون الذى ينطلق

فى التوقيت المناسب بالدقيقة والثانية. بالإضافة إلى فنون إعداد "تورتة الفرح" ذات الطوابق المتعددة التى تحتاج أحياناً إلى سلالم المطافئ لكى تصل إلى قمتها.

ولعل أهم ظاهرة مستجدة فى "عالم الأفراح" هى أفراح الألف مدعو (أو ما ينوف) فى أفخر فنادق "الخمس نجوم". وهى ظاهرة أخذت فى الانتشار خلال السنوات الأخيرة. وهى حفلات يحضرها، بالأساس، رجال الأعمال والمال وكبار المسئولين، بالإضافة إلى ما يطلق عليهم عرفاً "نجوم المجتمع" من فنانين وصحفيين ونجوم عالم الرياضة، وحيث تسيطر لغة المال والبيزنس والسياسة على أحاديث المدعوين. وحسبما جاء فى العديد من التقارير الصحفية، يتكرر مشهد "ظهور الفتيات الجميلات بأحدث الموديلات، ويزددن حسناً واختيالاً عند وصول "المطرب المفضل".

وتتكلف بعض هذه الأفراح والليالى الملاح ما يفوق المليون جنيه (وأحياناً المليون دولار) فى ليلة واحدة! وأصبح هناك طبقة من المنظمين المتخصصين فى تنظيم تلك الأفراح الفاخرة، واستيراد ما يلزمها من الخارج من ورود وطعام وديكورات وتغيير أثاث وفرش قاعات الأفراح فى الفنادق

الكبرى. وفى تلك الحفلات يصل أجر كبار المطربين إلى ٥٠ - ٦٠ ألف جنيه، خلال فترة لا تتجاوز الساعة فى مكان العرس، هذا بخلاف أجر الراقصات وطاقم الزفاف، وخلافه.

وبحسبة بسيطة، إذا افترضنا أن هناك ٢٠٠٠ ليلة زفاف فاخرة تتم فى الفنادق الكبرى فى القاهرة والإسكندرية فى السنة (٢٠٠ يوم فى السنة × ١٠ فنادق "خمس نجوم")، نجد أن تكلفة الأفراح من هذا النوع تصل إلى نحو مليار جنيه سنوياً! ولعل المفارقة تكمن فى أن هذا النوع من النشاط لم يتأثر بأزمة السيولة التى تضرب بأطنابها فى طول البلاد وعرضها.

والأنكى من ذلك هذا النمط من الإنفاق ليس له "آثار انتشارية" واسعة بين جنبات الاقتصاد الوطنى، إذ أن المبالغ التى تحصل عليها الفنادق كإيجار لقاعات الأفراح أو مقابل تكاليف "بوفيه الفرح" تصب فى وعاء أرباح الفنادق، التى عادة ما يتم تحويل جانب منها إلى الخارج. بينما أتعاب وعمولات "المنظمين والمتعهدين" و أجور المطربين والراقصات، قد يذهب جانب كبير منها لشراء العقارات فى الداخل أو

الإنفاق الاستهلاكى الترفى القائم على الاستيراد من الخارج، أو شراء المجوهرات التى تعتبر فى حكم "المكتنزات" التى يتم حجبها عن دورة النشاط الاقتصادى. وعلى عهدة أحدى المجلات التى تصدر فى القاهرة، تزينت العروس فى إحد الأفراح بنحو ١٢ كيلوجرام من الذهب الخالص!

وقد يعترض البعض بالقول بأنها "ليلة العمر" ومن حق الأهل والمعارف أن يفرحوا بها كما يشاءون. ولكن دعونا نتساءل هل كان الأغنياء والأثرياء والباشوات فى مصر خلال العقود الماضية، لا يعرفون كيف يفرحون بزواج أبنائهم وبناتهم؟ وأن "الفرحة" لم تعد تكتمل سوى بهذا الإنفاق البذخى والموسيقى الصاخبة والتفنن فى ابتكار تقاليع جديدة، بحثا عن "تميز" مصطنع.

وكنموذج _ مجرد نموذج لما يحدث بشكل متكرر _ دعونا نضرب مثلاً بخبر نشرته مجلة روز اليوسف، فى أحد أعدادها الأخيرة، عن الاحتفال بخطبة ابنة رجل الأعمال السكندرى "طاهر القويرى" خلال شهر يناير الحالى (لاحظ أنها مجرد "خطبة" وليست "زفافاً"). إذ جاء بالمجلة مايلى:...

"كانت تورتة الفرح على شكل حديقة ورد محاطة بالقلوب، وفستان العروس تم شراؤه خصيصاً من إيطاليا بمبلغ ٦٠ ألف دولار. وأهدتها والدة العروس طاقماً من الماس ماركة "شوبار" أشهر ماركة فى عالم المجوهرات. وكانت "كوشة الزفة مزدانة بشمعدان من البرونز الفرنسى الأصلى، ومفروشة أرضها بسجاد "الأوبيسون" أشهر أنواع السجاد فى العالم".

هكذا يمكن لنا التعرف على أحد أسباب "نزيف الدولارات" فى بلادنا، فى ظروف يعانى فيها الاقتصاد من نقص فى النقد الأجنبى المتاح، وتدهور سعر "الجنيه المصرى" مقابل الدولار.

وفى ضوء ما سبق، أعتقد أن مصر أصبحت مؤهلة لتصدير "تكنولوجيا الأفراح" إلى بقية أرجاء العالم، لأننا لن نجد دولة أخرى تستطيع أن تنافسنا أو تبارينا فى هذا المجال. وأخيراً.. فإننى أحسد هؤلاء "المعازيم" الذين يستطيعون الجمع بين أكثر من "حفل عرس" فى ليلة واحدة .. إنها قدرة نادرة على الصمود والتصدى.

حتي لا يأكل المجتمع المصري رأسماله

كشفت مأساة قطار العياط عن قصور شديد فى مفهوم أعمال الصيانة فى الاقتصاد والمجتمع المصرى عموماً. وتلك بلا شك قضية على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة، ويجب أن تؤخذ مأخذ الجد على جميع المستويات الرسمية والشعبية. إذ أن كفاءة الاستثمارات وكفاءة التشغيل تتوقف فى نهاية الأمر على مدى كفاءة عمليات الصيانة الدورية والوقائية، ومدى كفاية الاعتمادات المالية والمخصصات اللازمة لأعمال الصيانة فى جميع المرافق والمصالح الحكومية والشركات العامة والخاصة.

ولعل التحقيق الصحفى المهم الذى أعده الأستاذان سليمان عبد العظيم ومجدى سبلة، بعنوان: "المصريون والصيانة"، والمنشور فى مجلة المصور فى عددها الصادر

بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٠٢، يعتبر من أهم التحقيقات التى تمت بهذا الصدد. إذ يشير هذا التحقيق الصحفى المهم إلى مجموعة من الحقائق المذهلة، أهمها:

(١) حذر تقرير لهيئة الطرق والكبارى من تدهور حالة ٧٢ كوبرى و٣٧ نفقاً فى القاهرة وحدها، يبلغ مجموع إستثماراتها نحو ٢,٥ مليار جنيه. ولا توجد "موازنات صيانة" كافية لها. إذ تبلغ المبالغ التى خصصتها وزارة المالية لهذا الغرض "ثلاثة ملايين جنيه" فقط، لا تكفى لصيانة "كوبرى أكتوبر" وحده!

(٢) إن ٩٨٪ من عربات الدرجة الثالثة و٦٤٪ من عربات الدرجة الثانية العادية للسكة الحديد تجاوز عمرها أكثر من عشرين عاماً فى الخدمة، وتحتاج لعمليات إحلال وتجديد.

(٣) إن ٥٦٪ من أسطول النقل العام قد انتهى عمره الافتراضى، وتتراوح أعمار أتوبيسات النقل العام ما بين ١٣ إلى ٢٠ سنة من إجمالى أسطول الهيئة البالغ أربعة آلاف أتوبيس.

والحقيقة المؤلمة هى أننا نقوم بشراء المعدات والأجهزة والأصول الرأسمالية بملايين الجنيهات (أو الدولارات)، ولا نخصص سوى ملاليم لصيانتها، مما يؤدى إلى تآكل تلك الأصول الرأسمالية وضعف كفاءتها فى التشغيل والأداء. بينما يقتضى التخطيط السليم وضع ميزانيات الصيانة، جنباً إلى جنب، وفى الوقت نفسه ، مع ميزانية الخطة الاستثمارية للمشروع. وهناك معايير علمية وهندسية متعارف عليها لوضع "ميزانيات الصيانة"، طبقاً لنوعية المعدات والأصول الرأسمالية محل الصيانة. ولكن القضية الأهم من كل ذلك هو افتقاد آلية واضحة لعمليات الصيانة للمرافق المختلفة: الطرق، شبكات المياه والكهرباء و المبانى.

وبهذا الخصوص، يشير محافظ القاهرة إلى ضرورة تخصيص ١٠٪ من القيمة الكلية لأى استثمار جديد لأعمال الصيانة. إذ أن هناك إجماعا من جميع الأطراف على أن المخصصات الحالية للصيانة محدودة جداً، وتكاد تكون إعتمادات "رمزية".

وعلى مستوى أكثر عمومية، تشير د. زينب صقر (الأستاذ بهندسة القاهرة)، فى التحقيق المشار إليه، إلى أن مفهوم "الصيانة الوقائية" هو مفهوم غائب فى مصر، وأن عمليات الصيانة الوحيدة التى تتم هى عمليات "الصيانة العلاجية"، التى تتم عادة بعد حدوث الكوارث. وتشير إلى أن المهندسين المغضوب عليهم فى هيئات كثيرة (ومنها السكة الحديد) يتم نقلهم إلى ورش الصيانة، بإعتبارها "منفى" .. ومكان للتأديب. وهذا يدل على النظرة المتخلفة لعمليات الصيانة فى مجتمعنا، حيث أن الوقاية خير من العلاج، كما يقول "المثل المشهور".

وهكذا فإننا فى حاجة إلى إدخال "ثقافة الصيانة" إلى اقتصادنا ومجتمعنا وإلى جميع جوانب حياتنا اليومية، لأن الاقتصاد والمجتمع الذى لا ينجح فى صيانة مرافقه وأصوله الرأسمالية يكون قد قام فعلياً "بأكل رأسماله" Eating-up his capital وتبديد إستثماراته.

وعلى صعيد آخر، فإن صيانة البشر، مادياً ومعنوياً، تعد

هى الأخرى ضرورة للتقـــدم. فعمليات الصيـــانة يجـب ألا تقـتـصـر على الآلات والمعـــدات والمبـانى، بل يجـب أن تمـتـد إلى البشـر الذين يتـعرضـون كل يوم لعمليـات تآكل واستهلاك مـادى ومعنوى. ولذا فإن المفهوم الشامل للصيانة يجب أن يؤدى إلى صيانة الإنسان مادياً ومعنوياً، بإعتباره أثمن رأسمال.

الجـــزء الثـالـث

قضـايـا مسـتقبليـة

حول بناء الكادر الوطني

لعل أهم التحديات التى تواجهها مصر عند بداية القرن الواحد والعشرين هو بناء "الكادر الوطنى" المدرب مهنياً وفنياً وفكرياً للصمود فى وجه التحديات القادمة. فليس سراً أن المجتمع المصرى يشهد خلال الحقبة الأولى من القرن الحادى والعشرين عملية إحلال وتجديد واسعة للكوادر والقيادات العليا والوسيطة فى جميع المواقع الإدارية والمهنية والأكاديمية. إذ أن أجيال الأربعينات والخمسينات والستينات التى لعبت أدواراً مهمة فى عمليات البناء والنهوض الوطنى ستبدأ فى مغادرة مواقعها، وتسليم مسئولية القيادة لأجيال وقيادات أخرى.

ويبدو لى أننا لم نعد العدة الكافية لعملية الإحلال والتجديد هذه، إذ أن هناك ضعفاً كبيراً فى التكوين المهنى والعلمى الحديث مما يجعلنا نسرف فى الاعتماد على "الخبرة

الأجنبية". كذلك هناك تآكل فى "نظام القيم"، حيث تسود قيم "الانتفاع السريع" مما يؤثر على النزاهة، ويؤدى إلى مزيد من الخلط والتداخل بين "النفع الخاص" واعتبارات "الصالح العام".

وهنا يبرز مرة أخرى الدور الاستراتيجى المهم المنوط بمرفقى "التعليم" بجميع مراحله، ومرفق "الإعلام" لبناء "العقل النقدى" وترسيخ قيم "الممارسة الديمقراطية" حتى يمكن بناء ذلك "الكادر الوطنى القيادى"، المسلح بالعلم والنزاهة والخاضع دوماً للمحاسبة. وأن تمتد عمليات "إعادة التدريب" و"التأهيل" لتشمل جميع أقسام قوة العمل المصرية، على اختلاف مستويات مهاراتها. إذ أنه لا خير فى نخبة تحديثية، عالية التعليم والتأهيل، تخرجها مراكز علمية متقدمة فى الداخل أو الخارج (centers of excellence)، إذا كانت تلك "النخبة المتقدمة" معزولة عن "الوسط الإنتاجى" الطبيعى للمجتمع .. وحيث بقية أقسام قوة العمل تعانى من الجهل والتخلف وسوء التدريب وقلة الحيلة.

فإذا لم نسارع بسد تلك الثغرات من خلال استراتيجية شاملة لبناء الوطن، فستبقى قياداتنا المهنية تحت رحمة "الخبير الأجنبي" الذى يضع لنا الخطط والتصورات المستقبلية دون أن نقارعه الحجة بالحجة ونضع له التصورات البديلة. ولن يكون لدينا جيل من المهندسين الخلاقين والمصممين، بل جيل من المهندسين التنفيذيين أقرب ما يكون إلى فئة "الميكانيكيين" المهرة. ولن يكون لدينا "العامل الحديث" الذى يعرف قيمة الزمن ويدرك ارتباط الأنشطة الإنتاجية بعضها ببعض، بل سيكون هناك ذلك الحرفى الذى لا يحضر معه أدوات عمله، ويمارس صنوفاً من الفهلوة لأداء عمله دون جودة أو إتقان.

إن سيادة "النهج الدعائى" فى كثير من التصريحات والبيانات الرسمية، وغياب روح النقد البناء تؤدى إلى شراء الحاضر على حساب المستقبل، وتقوم على تضخيم حجم الإيجابيات وعدم تسليط الضوء على السلبيات، وكأنه ليس فى الإمكان أبدع ما كان !

ولعلى أضرب مثالاً بسيطاً على ذلك ، وهو أسلوب عرض البيانات الإحصائية ذات الطبيعة المالية والاقتصادية التى

يجب أن يتم حسابها على أساس "الأسعار المثبتة". فمعظم الأرقام والكميات الاقتصادية والمالية التى تمتلئ بها تصريحات وبيانات السادة المسئولين عادة ما يجرى حسابها "بالأسعار الجارية" دون استئصال أثر التضخم من الأسعار، مما يجعل الزيادات (ومعدلات النمو) زيادات "اسمية" (nominal)وليست "حقيقية" (real). وهذا يؤدى بدوره إلى طمس الحقائق ويعطى انطباعات خاطئة وخادعة عن حجم الإنجاز والآداء الحقيقى، بينما المطلوب هو مزيد من الإفصاح والمكاشفة وليس الإبهام والتشويه حتى نستعد لتبعات التحديات القادمة.

إن بناء "العقل النقدى" و"العقل الخلاق" يحتاج إلى مناخ ديمقراطى حقيقى، والى توسيع دائرة الحوار العام والرأى والمشورة حول قضايا الوطن ومستقبله. فلقد نجح الاتحاد السوفيتى "سابقاً" فى بناء ترسانة متقدمة من الأسلحة الحديثة والنووية والمتطورة، واقتحم عصر الفضاء عام ١٩٥٧، ولكن غياب الديمقراطية وانتشار الفساد والانتهازية وعدم بناء "الإنسان الجديد" أدى الى انهيار ذلك الصرح الكبير على النحو المأساوى الذى شهدناه.

إن حل المعادلة الصعبة بين ضرورات النقد وتوسيع دائرة الممارسة الديمقراطية لحماية مسيرة البناء الوطنى فى الأجل الطويل، وبين اعتبارات الأمن والاستقرار فى الأجل القصير، يجب أن تحل لصالح الديمقراطية بالمعنى الحقيقى _ وليس الشكلى _ للكلمة .. حتى يكون لدينا "كتاب" لا "كتبه" و"مواطنون" لا "رعايا"، وحتى لا يعيش شعبنا "بنصف عقل" و"نصف لسان".

حول اقتصاد المعرفة

يشكل "اقتصاد المعرفة" أحد أعمدة ما يسمى "بالاقتصاد الجـــديد "في عالم اليوم. ولقد جاء في العديد من الكتابات المتداولة هذه الأيام، صياغات مثل:

- "المعرفة قوة" .
- "الأفكار" هي بمثابة "رأس مال معرفي"، سرعان ما تتحول إلى "رأس مال مادي" مدر للربح، مثلما كان الحال مع شركة "مايكروسوفت" و"آبل" في عالم البرمجيات.

وهذا يعني أن "رأس المال المعرفي" أصبح أحد مصادر "ثروات الأمم"، وأحـــد عناصـــر القـــوة في الاقـــتـــصـــادات والمجتمعات الحديثة الناهضة.

ولكن عند الحديث عن "اقتصاد المعرفة"، لابد من الإشارة إلى عدد من المحاذير، منعاً للخلط والالتباس في المناقشات والكتابات الجارية حول الموضوع.

أولاً: يجب عدم الخلط بين تراكم "رأس المال المعرفى"، من ناحية، وبين ارتفاع أعداد المتعلمين وعدد سنوات التدريس، وغيرها من المقاييس التى تستخدم فى قياس مدى التقدم فى مجال "التنمية البشرية"، من ناحية أخرى.

إذ أن الرصيد التراكمى "لرأس المال المعرفى" يختلف عن رصيد "رأس المال البشرى" المرتبط بعمليات التعليم واكتساب المعارف، ولا يرتبط بالضرورة بعملية تنمية القدرة على الابتكار والاختراع. إذ أن عدد "سنوات التدريس" لا علاقة له بعملية "التقدم المعرفى"، لأن هذا التقدم يرتبط أساساً بنوعية العملية التعليمية ونوعية مخرجاتها.

ثانياً :أن نمو مجتمع "المعلومات" و"المعلوماتية"، لا يؤدى بالضرورة إلى نمو وتقدم "اقتصاد المعرفة" بالمعنى الدقيق للكلمة. إذ لكى تتحول "المعلومات" إلى "معرفة "، لا بد أن تمر خلال "عمليات معالجة "منطقية وإحصائية، تستند إلى درجات متقدمة من النماذج التحليلية، وعلاقات السببية، والقدرة على"القياس" و "التنبؤ".

وإذا تأملنا فى أحوال المجتمعات والاقتصادات المتقدمة، نلاحظ أن جانباً كبيراً من "القيمة المضافة العالية" المتولدة فى الأنشطة الاقتصادية هذه الأيام، تكمن فى الإبداعات فى "مجال التصميمات" :(Designs)سواء فى مجال إعادة تصميم العمليات الإنتاجية، و المنتجات، بل والعبوات، والنقوش والرسوم (القمصان، النسيج، المفارش).

كذلك فإن قطاع "البحوث والتطوير(R & D) "، يعتبر "القاطرة الأمامية" والمحرك الرئيسى لاقتصاد المعرفة. ولكن هذا القطاع أخذ يكتسب تدريجياً طبيعة احتكارية، على الصعيد العالمى، حيث توجد "حقوق ملكية" على الأفكار والمعارف التطبيقية الجديدة، فى ظل اتفاقية "حقوق الملكية الفكرية" (TRIP_s) ، المنبثقة عن "دورة أورجواى" لمنظمة الجات.

ويلاحظ أنه قبل توقيع "اتفاقية حقوق الملكية"، فى إطار "اتفاقية الجات"، كان القانون الأمريكى، يحمى "براءات الاختراع" لمدة عشرين عاماً، وخاصة بالنسبة لـ :

- "المنتجات الصيدلانية" لشركات الدواء.
- "تكنولوجيا" المعلومات".
- الاتصالات.

وكما نعلم، فإن "اقتصاد المعرفة "يعيش في اللحظة الراهنة حالة "تفجر"، إذ بلغ عدد "براءات الاختراع" المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام ١٩٩٩: ١٦١ ألف براءة، وهذا يشكل ضعف الرقم الذى تم تسجيله منذ عشر سنوات!

ويعتقد البعض، أن "الإنترنت "قد تنجح فى التخفيف من مشكلة "الحمائية" لمنجزات "اقتصاد المعرفة" الحديث، وأنها قد تحقق قدراً من "المشاعية" لمنجزات العلم والتكنولوجيا Theinternet as a _patent-free zone_، بالنسبة لبلدان العالم النامى. ولكن يكاد يجمع الخبراء على أن "الإنترنت" سوف تساعد فقط على "مشاعية" وتداول "الأفكار البسيطة" التى لا تحتاج إلى حماية قانونية حقيقية.

وضمن هذا السياق، طرحت مجلة "الإيكونوميست" البريطانية، فى عددها الصادر بتاريخ ٨ إبريل ٢٠٠٠، تساؤلاً مركزياً مهما حول :

من يملك " اقتصاد المعرفة" فى عالم اليوم؟ وهل سوف يتحول "هذا الاقتصاد " إلى "أداة للهيمنة "لبلدان العالم الأول؟ أم سوف يكون أداة لتحرير الإنسان والبشرية؟

ولا شك فى أن طرح هذا السؤال لهو على درجة كبيرة من الأهمية. إذ أن واقع الحال يشير إلى تنامى ما يسمى "احتكارات المعرفة(Knowledge Monopolies) "، مما يوحى بأن "اقتصاد المعرفة "سوف يصبح، لفترة ليست بالقصيرة، "أداة للهيمنة" فى بلدان العالم الأول (السبع الكبار) . ولكنه توجد فى الوقت نفسه عملية تاريخية موازية، تحاول كسر قبضة "احتكارات المعرفة" من جانب "الطليعة الدينامية" لبلدان العالم النامى (الهند _ الصين _ كوريا الجنوبية _ البرازيل).

ولعل الشواهد التاريخية تشير إلى أن تطور "قطاع البحوث والتطوير" فى البلدان النامية الناهضة يفتح طاقة

جديدة من الأمل، بعيداً عن النظرة التشاؤمية حول عدم قدرة بلدان العالم الثالث على كسر حاجز التكنولوجيا. فإذا نظرنا إلى حالة "تايوان" مثلاً، نجد أن تلك الدولة الصغيرة وصلت فى التسعينات إلى نقطة تعادل بين عدد براءات الاختراع المستوردة من الخارج وعدد براءات الاختراع التى تم انتاجها فى الداخل. خلال حقبة التسعينات. كذلك إذا نظرنا إلى تجربة كوريا الجنوبية، نجد أن كوريا أصبحت قادرة على إعداد تصميمات سيارات جديدة من انتاج أبنائها، (وليس من خلال الدعم التكنولوجى اليابانى)، وينطبق الشئ نفسه على السلع الالكترونية الحديثة.

ولكى تتم المحاسبة أولاً بأول على درجة التقدم التكنولوجى فى مجتمع مّا، ومقدار القيمة المضافة التى يولدها "اقتصاد المعرفة" فى اقتصاد مّا، تلجأ بلدان عديدة متقدمة إلى إعداد ما يسمى **بميزان المدفوعات التكنولوجي**، حيث تتم المحاسبة فى هذا الميزان عما يتم استيراده من منتجات وخدمات التكنولوجيا الحديثة واقتصاد المعرفة، من ناحية، وما يتم تصديره فى المقابل من نفس النوع من السلع والخدمات،

من ناحية أخرى. وبحيث يكون تقلص رصيد هذا الميزان "السالب" مؤشراً لدرجة التقدم فى مجال تقليص العجز بين ما يتم استيراده وما يتم تصديره. ولذا يعتبر رصيد هذا "الميزان التكنولوجى" مؤشراً مهما لتقدم الأمم على الصعيد التكنولوجى والمعرفى والمعنوى.

ولعلنا نتذكر الحكمة القائلة، إنّ "مشوار الألف ميل يبدأ بخطوة !"

الوضع المعكوس بين رجال المال ورجال العلم والتكنولوجيا في مصر!

ليس هناك من شك فى أن أعلى المرتبات والدخول يحصل عليها فى عالم اليوم العاملون فى قطاع الخدمات المالية والبورصات. ويتركز نشاط هؤلاء فى مجال تنمية الأموال وكيفية تحسين تكاثرها من خلال تكوين وتوزيع المحافظ المالية، ومن خلال إسداء النصائح حول أفضل السبل للمضاربة فى أسواق المال العالمية.

وقد يكون لهذا الوضع بعض الوجاهة فى اقتصادات البلدان المتقدمة فى الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا، تلك التى فرغت من بناء هياكلها الإنتاجية وطورت طاقاتها التكنولوجية العالية، وأصبحت تمتلك اقتصادات عينية قوية. فإذا كان الصرح الإنتاجى عالياً وشامخاً، والتقدم العلمى والتكنولوجى مرموقاً، يكون هناك بعض العذر لتلك المجتمعات فى أن يلعب البعض فوق سطح هذا الصرح بعض الألاعيب والمضاربات

المالية على سبيل التسلية وجمع الثروات. إذ يظل المصدر الأساسى لخلق القيمة المضافة وتكوين الثروات الحقيقية هو القاعدة الصلبة للإنتاج المادى والتقدم التكنولوجى والمعرفى، (بما فى ذلك خلق الخدمات والسلع "غير المادية" ذات القيمة المضافة العالية).

ولكن فى مجتمعاتنا حيث الهياكل الإنتاجية ضعيفة ومتهالكة، والتقدم العلمى والتكنولوجى محدود بل متراجع، يصبح المشهد عبثياً، عندما يحصل العاملون فى قطاع الأموال والبورصات على أعلى المرتبات والحوافز، وكأنهم صناع "الثروة القومية"، بينما يحصل العلماء والباحثون والمخترعون والأكاديميون وكبار المهنيين الجادين على أدنى المرتبات وأقل الحوافز المادية والمعنوية. ويضطرون، فى أحيان كثيرة، للقيام بأعمال ثانوية لا صلة لها بالعلم والتقدم المعرفى لتكملة دخولهم ومواردهم لمجرد الإستمرار فى مواجهة نفقات الحياة المتزايدة.

إن هذا الهيكل المعكوس للدخول والمرتبات والحوافز، يضرب التنمية وعمليات التقدم فى الصميم. هذا ناهيك عن ضعف التجهيزات والتسهيلات المادية للمعامل والمكاتب للعاملين فى مجالات البحث العلمى والتكنولوجى، مقابل المبانى الفاخرة والمكاتب الأنيقة للعاملين فى قطاع المال والبورصات والأعمال.

ولعل ما أثير أخيرا حول المرتبات والدخول الهائلة التى يحصل عليها رئيس البورصة المصرية ومستشاروه، وبغض النظر عن سلامتها من الناحية القانونية، فإن اللوائح والتنظيمات الجديدة تعتبر العاملين فى هذه الوظائف "عباقرة" ليس لهم مثيل فى بقية مرافق المجتمع بحيث تبرر تلك الدخول العالية.

إذ جاء فى حيثيات الحكم الصادر بهذا الشأن: "ثبت عدم صحة ما أثير حول المرتبات والمكافآت فى البورصة. إذ أن صرفها مُبَرَّر لتدعيم البورصة بالعناصر الفنية المتميزة التى يحتاجها العمل بعد إعادة تنظيم البورصة بالقرار الجمهورى رقم ٥١ لسنة ١٩٩٧، وذلك تفعيلاً لدورها المهم فى منظومة

التنمية الاقتصادية. وأن القرارات الصادرة بتعيين رئيسى البورصة السابق والحالى وتحديد راتبهما وزيادته، تم من قِبل السلطة التنفيذية المختصة قانوناً التى تملك سلطة التقدير من حيث أهلية وكفاءة من يشغل المنصب وبتحديد الراتب وزيادته. وما حصل عليه الرئيس الحالى للبورصة من مكافآت ميزانية البورصة وعن تمثيله للبورصة فى شركة مصر للمقاصة فلا يوجد مخالفة بشأنها، فقد كانت بقرار من وزير الاقتصاد بناء على اقتراح الهيئة العامة لسوق المال".

ومعني هذا الكلام أن دور البورصة في منظومة التنمية الإقتصادية أهم وأجدي من منظومة العلم والتكنولوجيا" . وإذا كـان هناك أى "وجـه حق" فـى هذا الكلام، فلماذا لا يعمم هذا المنطق وهذا النهج على كل من هم أهل علم وتميز فى جميع المواقع والمرافق ذات الأهمية الحيوية لمسيرة النهضة والتقدم فى هذا البلد. إذ إن السفينة تغرق إذا مالت نحو جانب دون الآخر.

ونتيجة لتلك الأوضاع المعكوسة، بدأنا نشهد عملية نزوح للعديد من العناصر الشابة الواعدة والموهوبة من معاهد

الأبحـاث والجـامعـات والمعـامل العلمـيـة للعـمل فى القطاع الخـاص، وفى الأنشطة الأكـثـر سـهـولة والأعلى دخـلاً دون مـردود حـقـيـقـى لعـمليـة التـقـدم. إذ يكفى لأى "أكـاديمى" أو "باحث" أو "مـخـتـرع" أن يهـجـر المؤسـسـات الوطنيـة (سـواء حكوميـة، قطاع عـام، أو خـاص) لكى يلحق بالمراكـز الممـولة تمويلاً أجنبيـاً أو شـركـةمن الشـركـات "دوليـة النشـاط"، لكى يحصل على ما يفوق "الخمسة عشر ضـعفاً "لما كان يحـصل عليـه بذات الوظائف، وبنفس مسـتوى التـأهيل فى القطاعات الحكومية وشركات القطاع العام.

وبهـذا الصـدد، نجـد أن البلدان الآسـيـوية، مـثلهـا مـثل الولايات المتحـدة والبلدان الأوروبية التى سبقتها فى مضمـار التـقـدم، قـد وعت أهـمـيـة "منظومـة العلم والتكنولوجـيـا" فى عمليات التنمية والتقدم، فرصـدت الأموال اللازمة لتطوير تلك المرافق المهمـة التى تعتبر "قـاطرة التقدم" فى عالم اليوم. وتم رفع المرتبات وتحسين هيكل الحـوافز المالية للعلماء والباحثين والمخترعين. وهـناك العديد من الجوائز والمنح المالية السخـية لتشجيع هؤلاء العلماء والباحثين على الاستمرار فى أنشطتهم وعدم الخضوع لمغريات أخرى تقع خارج نطاق هذا النشـاط.

بل نجد أن تلك الرعاية تشمل علماء الرياضة البحتة التى لا يبدو أن لأبحاثهم أى مردود ظاهر، رغم أن تلك الأبحاث تشكل الخلفية العلمية اللازمة للتقدم فى علوم البرمجة والحاسوب والعلوم البيولوجية والطبيعة. ولعلنا نضرب مثالاً مهما فى مجال "الرياضة البحتة"، فقد تمكن عالم رياضى بريطانى الأصل يعمل فى جامعة أمريكية(PeterWiles)، من الحصول على الموارد المالية اللازمة للعمل سنوات طويلة ومضنية لبرهنة نظرية رياضية عجز علماء سابقون لمدة أكثر من قرنين على برهنتها، وهى ما يسمى "**معضلة فيرما**" (Fermat_s theorem)، حتى نجح فى حل تلك المعضلة أخيراً .

وقد يعجب البعض هنا فى مصر من هؤلاء "السذج" الذين يخصصون الأموال الوفيرة لهؤلاء العلماء الذين يحاولون حل "معضلة" فى الرياضة البحتة، دون وضوح أى أثر تطبيقى وعائد مادى مباشر لهذه العملية.

ومن ناحية أخرى، نود أن نشير إلى ما تم إعلانه حديثاً عن السباق المحموم لتطوير جيل جديد من "السوبر

كومبيوتر". فلقد أعلنت شركة "أى بى إم" العملاقة للمعلوماتية أنها ستتعاون مع مختبر "لورنس ليفرمور الوطنى" للأبحاث فى الولايات المتحدة لبناء جيل جديد من "السوبر كمبيوتر" لمحاكاة التجارب النووية، قبل العام ٢٠٠٥ ، وسوف تبلغ سرعة هذا الكمبيوتر ١٥ ضعف سرعة أقوى "سوبر كمبيوتر" حالياً، مما سوف يمكن من القيام بحوالى مليونى مليار عملية حسابية فى الثانية. وسوف يتم إستخدام هذا الكمبيوتر لمحاكاة الظواهر الفيزيائية كتعتق المواد، وغيرها. وقد صمم هذا المشروع لمنح الولايات المتحدة القدرة على المحاكاة المعلوماتية فى مجال التجارب النووية.

وللأسف لقد نجح "أولاد الحلال فى مصر " فى إصابة الأمة بخداع النقود، وانجرف الكثيرون وراء معادلة "صناعة وتكاثر المال "فى أقصر مدة ممكنة، باعتبار أن ذلك هو معيار التقدم والنجاح للأفراد والأمم. وعلينا أن نعرف منذ الآن على من تدور الدوائر فى حرب التقدم التى لا ترحم، فانتبهوا أيها السادة قبل فوات الأوان.

حول مستقبل سعر صرف الدولار في مصر

لا شك فى أن أوضاع وأحوال الاقتصاد المصرى هى حديث المدينة، والشغل الشاغل لكل المواطنين على اختلاف فئاتهم وطبقاتهم. فالكل يشعر بالقلق إزاء الحاضر والمستقبل، وتختلط الأمور على الناس فى ظل تضارب الآراء وكثرة التحليلات المتناقضة.

ولعل من أهم القضايا المطروحة للنقاش فى المجالس والمنتديات هو مستقبل "سعر صرف الجنيه المصرى" إزاء الدولار. وبهذا الخصوص، هناك مدرسة تنادى بترك سعر الصرف للجنيه المصرى ينخفض وفقاً لقوى العرض والطلب فى السوق، وذلك بغض النظر عن نوع الطلب على الدولار (مضاربة / تهريب، وما إلى ذلك). وتلك النظرية تقوم على فرضية دع سعر صرف الجنيه يهوى بشكل حر تماماً (Free fall) إلى أن يستقر عن مستوى معين منخفض (على الطريقة التركية). ويبرر هذا الفريق من الإقتصاديين

موقفه بأن تخفيض قيمة العملة الوطنية إزاء "الدولار" يؤدى إلى زيادة وتنشيط الصادرات المصرية، من ناحية، والإقلال من حجم الواردات، من ناحية أخرى، بما يؤدى إلى التحسن التدريجى للعجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات عموماً.

ورغم أن ذلك النمط من التحليل يتردد فى العديد من الكتب المدرسية، فإنه يصلح بصفة أساسية للبلدان المتقدمة ذات الهياكل الإنتاجية والتصديرية الناضجة. بينما فى حالة البلدان النامية، يعرف الممارسون للسياسة الاقتصادية أن "أثر تخفيض قيمة العملة" يختلف من بلد إلى آخر، حسب درجة نضج هياكلها الاقتصادية، و"مرحلة النمو" التى يمر بها ذلك البلد النامى.

إذ أن أثر "التخفيض للعملة"، تختلف آثاره حسب نوع الصادرات، ودرجة مرونة (أثر إستجابة) الطلب العالمى لرخص أسعار المنتجات المحلية نتيجة "تخفيض قيمة العملة". فقد لا تتغير كمية وقيمة الصادرات (مثل البترول وصادرات السلع الأوّلية)، مهما كان مستوى التخفيض. بينما تستجيب

بعض بنود "الصادرات الخدمية" (مثل السياحة) لهذا التخفيض، مع توافر شروط أخرى بالطبع.

وفى جانب الواردات، قد لا يترتب على تخفيض قيمة العملة أى تخفيض لمعظم الواردات مهما ارتفعت أسعار بنودها. لأنها قد تكون سلع إستهلاك ضرورى (مثل القمح)، أو خامات وسلع وسيطة لا غنى عنها لتسيير دولاب الإنتاج فى البلاد، أو سلعاً رأسمالية لابد من استيرادها للإحلال والتجديد أو توسيع الطاقات الإنتاجية. وبالتالى فإن الأثر الصافى لتخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات لا ينتج عنه تحسن ضرورى لوضع "الميزان التجارى" و"ميزان المدفوعات"، بل قد تزداد أزمته!

هذا ناهيك عن الأثر الخطير "لتخفيض قيمة العملة الوطنية" بنسب كبيرة، على إرتفاع تكلفة سداد المديونيات الدولارية، سواء أكانت تلك المديونيات سيادية للدولة، أو مديونيات لشركات القطاع الخاص.

وبشكل عام لابد من الإعتراف بأن أساس وجذر المشكلة هو وجود «**فجوة هيكلية**» بين العرض والطلب فى سوق

النقد الأجنبى فى الإقتصاد المصرى ، قد تمتد لعدة سنوات. وأنه طالما ظلت تلك الفجوة قائمة لن يجدى معها الإجراءات النقدية البحتة، مثل تعويم سعر صرف الجنيه المصرى، وأنه لابد من إصلاح جذرى فى بنية الإقتصاد العينى، بمعنى تنمية مصادر النقد الأجنبى من خلا تحسين الأداء التصديرى السلعى والخدمى، من ناحية، وتقليص الإعتماد على الواردات السلعية والخدمية غير الضرورية، من ناحية أخرى.

وفى تقديرنا أن النظام الجديد لتحرير سعر الصرف الذى تم إعلانه فى ٢٨ يناير ٢٠٠٣ ستكون فعاليته قاصرة على الأجل القصير، من حيث إستعادة سيطرة القطاع المصرفى على السوق الموازية التى نشأت مؤخراً فى سوق النقد الأجنبى، وتقنين الفجوة التى نشأت بين سعر الصرف المركزى للجنيه المصرى إزاء الدولار (٤٦٤ قرش) وسعر التعاملات السائدة فى السوق الموازية. وكانت البنوك قد بدأت تضيف بالفعل عمولات ورسوم إضافية إلى السعر الرسمى المركزى، تحت بند «مصاريف تدبير عملة» تصل إلى نحو ١٢٪ مما كان يعنى «تخفيض فعلى» لقيمة الجنيه إزاء الدولار.

إذاأنه ليس من المتـوقع أن يؤدى النظام الجـديد الذى يسمح بتحريك «سعر الصرف» دون حدود، وسمح للبنوك بالمنافسة فى إجتذاب النقد الأجنبى بأسعار تخضع للمزايدة، إلى القضاء على المضاربة على النقد الأجنبى فى الأجل المتوسط. فكما هو معروف أن الطلب على النقد الأجنبى بواسطة الأفراد ووحدات قطاع الأعمال ، وفقاً لتصنيف لورد كينز يحكمه ثلاث دوافع:

(أ) دافع المعاملات: أى الطلب على النقد الأجنبى لتسوية مدفوعات المشتريات والصفقات والمديونيات.

(ب) دافع الإحتياط: أى الطلب على النقد الأجنبى بهدف الإحتفاظ ببعض السيولة فى مواجهة طلبات والتزامات طارئة فى المستقبل.

(ج) دافع المضاربة : حيث يتم الإحتفاظ بالنقد الأجنبى وتخزينه بإعتباره «مخزناً للقيمة» ، ويتم المضاربة على قيمته فى المستقبل.

وطالما أن هناك إحتمالات قائمة فى الأذهان والتوقعات والشائعات بأن مزيد من التدهور فى قيمة سعر صرف الجنيه

إزاء الدولار فى المستقبل، نتيجة وجود فجوة دائمة بين المعروض والمطلوب من النقد الأجنبى على المستوى الكلى، فإن معظم المتعاملين سوف يقومون بشراء الدولار وتخزينه بهدف المضاربة على قيمة أعلى فى المستقبل . ولذا قد نشهد مزيد من السحب من الودائع والحسابات بالجنيه المصرى، وتحويلها إلى دولار بهذا الهدف، مما سوف يؤدى إلى مزيد من الطلب على الدولار مقارنة بالزيادة فى حجم المعروض من الدولارات فى ظل النظام الجديد، مما سوف يؤدى إلى عدم إستقرار سعر الصرف عند مستوى توازنى معين.

حدود المكاسب المتوقعة :

لعل أهم المكاسب المتوقعة من النظام الجديد هو توافر النقد الأجنبى لدى البنوك لتلبية طلبات الأفراد ووحدات قطاع الأعمال الخاص . فلقد عانت السوق المصرفية من جفاف فى مواردها من النقد الأجنبى خلال الفترة الأخيرة نتيجة عدم ضخ البنك المركزى أى دولارات جديدة، رغبة منه فى عدم المساس بالإحتياطى النقدى، من ناحية ، وإحجام الأفراد والمنشآت عن تبديل ما لديهم من دولارات بسعر الصرف

الرسمى المركزى المعلن للدولار لدى البنوك، من جهة أخرى . ولذا فمن المتوقع ، أن تحصل الشركات والمنشآت على بعض إحتياجاتها من الدولار من خلال القطاع المصرفى لتمويل عمليات إستيراد الخامات ومستلزمات الإنتاج الضرورية للتشغيل والصيانة . وتلك بلاشك أحد الإيجابيات الفورية للنظام الجديد.

كذلك من بين المكاسب التى كان يمكن أن يحققها النظام الجديد لسعر الصرف تشجيع السياحة والإستثمارات الأجنبية القادمة إلى مصر ، مما يؤدى إلى إعطاء جرعة منشطة للإقتصاد المصرى. ولكنه ، فى ظل ظروف التوتر الراهنة على الصعيد الإقليمى ، وحيث يرى الجميع أن شبح الحرب يطل برأسه، فإن هناك شك بأن يؤدى نظام سعر الصرف الجديد إلى زيادة تدفق السياحة والإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الإقتصاد المصرى، نتيجة إرتفاع درجة «عدم اليقين» والمخاطر المحتملة فى الأجلين القصير والمنظور!

وكل ما يمكن أن يحدث هو تدفق إستثمارات الأجانب إلى

البورصة للإستفادة من تخفيض قيمة الجنيه المصرى إزاء الدولار، والقيام بالمضاربات على الأسهم المصرية وجنى الأرباح ، ومغادرة البلاد دون المساهمة فى عملية التنمية. إذ أنه من المعروف أن معظم إستثمارات الحافظة التي يقوم بها الأجانب ، التى تجيء إلى البورصات الناشئة هى أموال ساخنة (Hot money) ، تجيء بسرعة وتخرج أيضا بسرعة خاطفة .

وبالفعل فلقد سجلت البورصة المصرية خلال الأيام التي تلت تطبيق النظام الجديد الماضية إرتفاعاً كبيراً فى أسعار الأسهم، وإرتفعت معدلات التداول وتعاملات الأجانب. ومن الواضح أن المضاربون قد استغلوا قرار تحرير سعر الصرف للقيام بتعاملات مكثفة والمضاربة على الأسعار. أما الإستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) التى تضيف إلى الطاقات الإنتاجية والعمالة والتصدير، فسوف يكون مجيئها بطيئاً.. بل معدوماً حتى تنقشع غيوم الحرب عن المنطقة . وهذا يلقى ظلالاً من الشك حول حسن توقيت تطبيق النظام الجديد للصرف فى سوق النقد الأجنبى.

أما بخصوص تحسن أداء الصادرات نتيجة تخفيض قيمة الجنيه، الذى يتحدث عنه الكثيرون، فتلك فرضية يحيط بها كثير من الشك فى الأجل القصير. إذ أن زيادة «القدرة التصديرية» للإقتصاد المصرى، على نطاق واسع، تتوقف بالدرجة الأولى على تحسين أداء الإقتصاد العينى (الجودة والإنتاجية) وسلة الصادرات. كما أنه يجب ألا يغيب عن الأذهان أن جزءاً كبيراً من صادراتنا يدخل فى إنتاجه «مكون أجنبى» الأمر الذى يقلل من تنافسيتها فى ظل رفع سعر الدولار. ولذا سوف تكون المكاسب فى هذا المجال على مجموعة محدودة من الصناعات التنافسية المعروفة سلفاً : صناعة الملابس الجاهزة والمفروشات ، صناعة السجاد، وصناعة الأغذية .

السبيات والمخاطر :

(أ) الاثار التضخمية :

لاشك أن تخفيض قيمة الجنيه المصرى إزاء الدولار سوف يؤدى إلى إطلاق ضغوط تضخمية هامة فى الإقتصاد المصرى. ففى إقتصاد يعتمد إعتماداً كبيراً على الواردات

السلعية والخدمية ، فإن أى إرتفاع لسعر صرف الدولار (١٦٪ - ٢٠٪) سوف ينعكس إن آجلاً أو عاجلاً على أسعار مجموعة هامة من السلع والخدمات فى الإقتصاد المصرى، التى تمس مسئوليات المعيشة وخاصة الفقراء ومحدودى الدخل.

فمصر تستورد سلع إستهلاكية ومعيشية أساسية مثل: الحبوب (القمح) والبقوليات واللحوم والزيوت النباتية والحيوانية. كما تستورد العديد من مستلزمات الإنتاج وقطع الغيار، ناهيك عن «المكون الأجنبى» للإستثمارات وواردات الآلات والمعدات . وعموماً تبلغ «فاتورة الواردات» نحو ١٥ مليار دولار سنوياً، وسوف يتم بلاشك نقل عبء الزيادة فى سعر الدولار على المستهلك النهائى، سواء أفراد أم منشآت.

ورغم الحديث عن أن عملية تخفيض قيمة الجنيه إزاء الدولار سوف تشجع عملية الإحلال لصالح المنتجات ومستلزمات الإنتاج المحلية على حساب الواردات، فإن أثر الإحلال يظل أثره محدود فى حالة الإقتصاد المصرى نتيجة

طبيعة الهيكل الإنتاجي وطبيعة المرونات الدخلية للطلب حسب الفئات الإجتماعية المختلفة .

(ب) الآثر علي مديونيات الشركات :

سوف يكون هناك إنعكاسات سلبية لإرتفاع سعر الدولار على الشركات ووحدات قطاع الأعمال (العام والخاص) التى لديها مديونيات وقروض دولارية، وليس لديها موارد ذاتية كافية بالنقد الأجنبى ، مما سوف يؤدى إلى مزيد من التعثر المالى لتلك الشركات، ويضعف مراكزها المالية بشكل عام، ويعمق الكساد .

(ج) الأثر علي العجز الصافي لموازنة الدولة:

نقل على لسان وزير المالية أن تعويم الجنيه المصرى (جريدة الوفد - ٣٠ يناير٢٠٠٣) لن يكون له أثر فورى على الموازنة العامة للدولة، لأن زيادة الإنفاق على الدعم ، سيقابلها إرتفاع العائدات الجمركية ، وأكد الوزير على بقاء عجز الميزانية دون تغيير يذكر نتيجة لسعر الصرف. وأضاف الوزير أن الإنفاق على الدعم يبلغ حوالى ١٥٪ من الميزانية ، ولكن نسبة ٤٪ فقط هى التى سوف تتأثر بتعويم الجنيه. ولكن

السؤال الذى لم يتم الإجابة عليه، من الذى سوف يتحمل عبء إرتفاع العائدات الجمركية (Ad valorem) ، وما هو الأثر التضخمى الناجم عن ذلك ؟!

وعموما ، فإن نجاح أو فشل تطبيق نظام سعر الصرف الجديد «المُعوم»، يقاس على مدى «ستة شهور» أو عام من حيث سلوك متغيرات كلية هامة هى :

١ – الأثر الصافى على رصيد ميزان المدفوعات والإحتياطى النقدى للبلاد.

٢ – الأثر الصافى على عجز الموازنة العامة للدولة.

٣ – الأثر على معدل التضخم فى أسعار السلع والخدمات.

٤ – هل نجح النظام الجديد فى القضاء على السوق السوداء فى النقد الأجنبى.

وقد يكون العنصر الوحيد الذى تم أخذه فى الإعتبار، هو إمكانية الحصول على دعم خارجى مساند من صندوق النقد الدولى وبعض البلدان الخليجية لدعم النظام الجديد فى سوق النقد الأجنبى، لمنع مزيد من التدهور فى سعر صرف الجنيه.

ولكن ذلك الدعم إذا ما جاء فى شكل تسهيلات من الصندوق أو ودائع من بعض البلدان الخليجية، هى أموال لابد من ردها فى المستقبل.. ولابد من تدبير النقد الأجنبى اللازم لها، لأنها ليست فى حكم «المنح التى لاترد».

تلك بعض الملاحظات المختصرة والتساؤلات المشروعة التى نتمنى أن تنير الطريق أمام راسم السياسة الإقتصادية ، وأمام المواطين الحائرين حول الموازنة النهائية بين المكاسب والمغارم التى قد تترتب على النظام الجديد لسعر الصرف للجنيه المصرى. وكما يقول المثل الشعبى الدارج : «العبرة بالخواتيم» .

أزمة التصنيع في مصر

نظم مركز البحوث فى بنك مصر بالإشتراك مع شركة "دعم الصناعات" فى مصر حلقة نقاشية فى يونيو عام ٢٠٠٢ ، حول أزمة التصنيع فى مصر وسبل تطوير البنيان الصناعى المصرى. وقد حضر هذه الحلقة النقاشية نخبة من رجال الصناعة فى مصر، بهدف تحليل الإمكانات والقدرات للقطاع الصناعى المصرى، وكذا القيود والمخاطر.

وقد تناول النقاش مجموعة من القضايا المهمة التى تتعلق بمستقبل عملية التصنيع فى مصر، على رأسها:

١ - أين يكمن الخلل فى البنيان الصناعى المصرى، فى ضوء وجود **خريطة صناعية** تغطى الآن ٢٠ ألف منشأة صناعية من كافة الأحجام؟.

٢ - كيف يمكن تطوير الصناعات الحالية، وكيف يمكن إستحداث صناعات جديدة لتحقيق درجة عالية من التقدم الصناعى فى مصر؟.

٣ - الاختناقات التى تعانى منها العملية التصنيعية فى مصر، ولا سيما فى مجالات: التصميم _ التدريب _ درجة التقدم الفنى.

٤ - دور القطاع المصرفى فى تمويل نشاط القطاع الصناعى، ولا سيما فى مجال:

- ترويج المشروعات.
- تمويل دراسات الجدوى.
- ترتيب "الحزم التمويلية" اللازمة لتطوير فروع النشاط الصناعى المختلفة.

وقد ركزت المناقشات بصفة خاصة، على سبل وكيفية تعميق التصنيع فى مصر، وسبل إنقاذ وتقويم صناعة الغزل والنسيج فى مصر فى ظل أزمة السيولة المحلية وتحديات العولمة والمنافسة الخارجية.

وعموما ، توضح "نسبة التصنيع المحلى" مدى الاعتماد من قبل الصانع المصرى على المستلزمات المحلية فى الإنتاج، ولذا يجب أن تعمل استراتيجية "النهوض الصناعى" على ارتفاع هذه النسبة لزيادة درجة التعميق الصناعى فى مصر. ولن يتأتى هذا إلا بقيام معظم الشركات المصرية بالعمل على إعادة هيكلة خطوط انتاجها حتى يمكنها الاعتماد على جزء كبير من المُكوّن المحلى، والاهتمام بارتفاع جودته، وذلك بهدف الإرتفاع بمستوى الصناعة المحلية وتخفيض الاعتماد على المستلزمات الواردة من الخارج مما يقلل الواردات، ومن ثم عجز الميزان التجارى.

وتعتبر **صناعة الغزل والنسيج** من أكبر الصناعات فى مصر، حيث تمثل ما نسبته ٣٠,٨٪ من حجم الناتج الصناعى، كما تمثل أكثر من ٢٥٪ من حجم الصادرات المصرية، وهى من أولى الصناعات المؤهلة لأن تحتل مركزاً متقدماً ضمن الصناعات التصديرية. ورغم توافر مقومات هذه الصناعة من خامات القطن المصرى وعمالة وخبرة صناعية، إلا أن هذه الصناعة تعانى من مشكلات مرتبطة بالتغير فى الظروف العالمية، تتمثل فى الآتى:

(أ) الإرتفاع الكبير فى أسعار مستلزمات الصناعة من آلات ومعدات رأسمالية وقطع غيار وأصباغ وكيماويات.

(ب) تزايد حدة المنافسة بين الدول المصدرة للمنتجات النسجية نتيجة زيادة الإنتاج العالمى من المنتجات النسجية مع الجودة العالية والتطور التكنولوجى المتسارع بالإضافة إلى التوسع الكبير فى الطاقات الإنتاجية فى معظم الدول النامية وتحقيق الاكتفاء الذاتى فى معظمها.

(ج) نتيجة للتطور التكنولوجى فى استخدام الأقطان قصيرة التيلة، فقد ارتفع حجم المعروض العالمى من الأقطان قصيرة وطويلة التيلة خاصة من الصين والهند وباكستان بأسعار منافسة لأسعار الأقطان المصرية حيث تنخفض عنها بنسبة ٣٠٪.

وعلى صعيد آخر، تعتبر **صناعة الإلكترونيات** بمثابة القاطرة التى تدفع قطاع "الصناعات التكنولوجية المتقدمة" بصفة خاصة، وغيرها من الصناعات الأخرى بصفة عامة. فتكنولوجيا الإلكترونيات هى السبيل الرئيسى لتطوير الحاسبات الآلية وأجهزة الإتصالات السلكية واللاسلكية

وتكنولوجيا التحكم الآلى والأنظمة الصناعية والطائرات والأجهزة المنزلية وغيرها. كما أن "صناعة الإلكترونيات" لا تقتصر على نظم الاتصالات فحسب، ولكنها تدخل فى نسيج جميع الصناعات الحديثة دون استثناء، سواء كان ذلك كجزء من المنتج النهائى أو جزء من عملية تصنيع هذا المنتج.

ويعتبر الوضع الحالى فى صناعة الالكترونيات الوطنية هامشياً، وذلك للأسباب الآتية:

(أ) اعتماد هذه الصناعات على تجميع المكونات بغرض إنتاج الأجهزة ويمثل ذلك ما يزيد على ٧٠٪ من إجمالى ناتج صناعة الإلكترونيات فى مصر، وصناعة التجميع ستصبح غير قادرة على المنافسة بعد انهيار الحواجز الجمركية حيث أن القيمة المضافة للمنتج ستصبح ضئيلة.

(ب) بطء حركة التطوير فى الصناعة الالكترونية الوطنية بما يتناسب مع سرعة تطور الصناعة الالكترونية العالمية.

(ج) عدم الاعتماد على التصميمات المحلية والاعتماد الكلى على التصميمات المستوردة من الخارج.

نهاية الرأسمالية البلدية !

لفت نظرى خبر نشرته جريدة "العالم اليوم" بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١٥ ، حول عرض الشراء الذى تلقاه أصحاب مصنع الحلاوة الطحينية الشهير "الرشيدى الميزان" من مستثمرين أجانب. فلقد أعلن فى نيويورك عن شراء شركة "بست فودز" ٥١٪ من أسهم شركة "الرشيدى الميزان" بمبلغ ٦٦ مليون جنيه مصرى.

وتكمن أهمية هذا الخبر فى أننا ظللنا طوال السنوات الأخيرة نسمع عن أهمية خصخصة القطاع العام وعدم جدوى الإبقاء على الوحدات الخاسرة، مع ضرورة تشجيع المستثمرين المحليين من رجال "القطاع الخاص" على الشراء. إلا أن الخبر المذكور حول رغبة "الشركات دولية النشاط" فى شراء شركة **«الرشيدي الميزان للحلاوة الطحينية»** تمثل نقلة نوعية فى عملية الخصخصة الجارية فى مصر الآن.

فهى أولاً ليست مجرد عملية تحوّل من "عام " إلى "خاص"، وإنما تشكّل عملية "تدويل "من "خاص وطنى" إلى "خاص أجنبى". وهى ثانياً عملية "تدويل" لمنتج شديد المحلية والمصرية مثل "الحلاوة الطحينية". وهى ثالثاً بمثابة عملية "فك التمصير"، حتى بالنسبة المشروعات المصرية العريقة التى أسستها عناصر "الرأسمالية البلدية" العصامية، التى يعتبر "الرشيدى الميزان" نموذجاً لها.

فشركة "الرشيدى الميزان" هى نموذج لمنشآت القطاع الخاص الناجحة التى بدأت نشاطها بشكل متواضع منذ نحو ١١٠ أعوام ، وتتابع عليها ثلاثة أجيال من الأسرة نفسها. وخلال تلك السنين الطوال، تم بناء "الاسم التجارى" وترسيخه فى السوق المصرية . إذ بنا نشهد ،مع بداية الألفية الجديدة، انقضاض "الرأسمالية الأجنبية"، لتجنى ثمار هذا الجهد الكبير "على الجاهز"، من خلال "آليات العولمة".

والجديد فى الأمر، أن عمليات "التدويل" الجارية للوحدات الإنتاجية والخدمية فى الاقتصاد المصرى، امتدت إلى المشروعات الخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم، بشكل غير

مسبوق. فإذا كنا نسمع فى الماضى عن شركات كبرى من شركات القطاع العام يجرى نقلها لمستثمرين محليين وأجانب فى إطار برنامج الخصخصة، فإذا بنا نجد أن المسألة أبعد من ذلك بكثير. إذ أنّ أى مشروع وطنى (و"الخاص" هنا مثل "العام") يصل إلى مستوى معين من النجاح والربحية، يصبح محط أنظار "الرأسمالية الدولية" ومرشحاً لعملية الاستحواز و"فك التمصير"!

وهكذا، إذا استمرت تلك العملية، فلنا أن نتوقع أن يأتى الدور على محلات "عرفة الكنفانى" و"صابر الحلوانى" و"أبو شقرة للكباب" و"جاد" و"التابعى الدمياطى" فى مجال "الفول والطعمية"!

ودلالة كل ذلك أنّه أصبح هناك سقف لنمو أنشطة "الرأسمالية البلدية" فى برّ مصر. فبعد أن يشتد عود تلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتترسخ شهرة منتجاتهم فى السوق المحلى، وتتعدد فروعهم، تصبح تلك المنشآت كالثمرة الناضجة، يجرى الانقضاض عليها، ويتم دفع "خلوات رجل" لأصحابها الأصليين لتنضوى تدريجياً تحت مظلة "الرأسمالية الدولية. والمشكلة هنا تكمن فى أن الانضواء

تحت مظلة "الشركة الدولية"، سوف يفقد "المنتج المحلى التقليدى" نكهته الوطنية، ويصبح أحد المنتجات التى يجرى تنميطها وعَولمتها.

وقد يحتج البعض بأنّ الاتفاق مع الشركة الدولية سوف يسمح بتنويع منتجات الشركة، وإضافة خطوط جديدة لإنتاج الشوربة والمربات والزيوت، على أن تتولى شركة "بست فودز" تسويق الإنتاج ضمن إنتاجها فى الولايات المتحدة وغيرها من الأسواق التى تعمل بها وخاصة السعودية والمغرب وتونس وتركيا وجنوب أفريقيا وعدد كبير من الدول الأوروبية. ولكن الأمر يتوقف على شروط تقاسم الأرباح والأسواق، ومن يوظف من فى الخارج والداخل؟!

ولعل الخطر الرئيسى يكمن فى أن تتطور الأمور تدريجياً لكى تسيطر محلات مثل "ماكدونالدز" وغيرها على سوق "الوجبات السريعة" و"المنتجات الغذائية المصرية المتميزة" لتصبح "منتجات هجين" تفقد مذاقها الخاص وطابعها المحلى المتميز. ويسقط الشعار الشعبى "البلدى يُوْكل!"

وماذا عن أزمة السيولة
الاجتماعية والسياسية في مصر؟!

تحدثنا كثيراً عن أزمات السيولة المالية والركود الاقتصادى. وغاب عنا أن هناك أزمة أعمق تضرب بأطنابها بين جنبات المجتمع منذ نحو عقدين من الزمان، وتفاقمت تداعياتها خلال السنوات الأخيرة. وتلك الأزمة التى نقصدها هى أزمة ضعف السيولة "الاجتماعية والسياسية" فى البلاد.

فعلى الصعيد الاجتماعى، نجد أن أحد مظاهر تلك الأزمة يتمثل فى ضعف الحراك الاجتماعى فى المجتمع المصرى، مقارنة بما كان عليه الحال منذ الخمسينات والستينات و السبعينات، وذلك نتيجة تراكم الآثار السلبية لسياسات التعليم والتوظف وتوزيع الدخول والثروات، حيث تعمّقت "الانفصامية الاجتماعية" وأغلقت قنوات "الحراك الاجتماعى". وعلى الصعيد السياسى، تأخذ الأزمة شكل التيبّس والجمود فى أطر العمل السياسى، نتيجة ضعف التجديد المؤسسى

وترهّل كوادر العمل السياسى، سواء في إطار السلطة أو لدى أحزاب المعارضة، على السواء. فلقد شاخت قيادات كثيرة فى مواقعها هنا وهناك.

والناظر لحال المجتمع المصرى من خارجه، يكاد يخيّل له أن هذا المجتمع يسير بخطى بطيئة، وكأنّ أرجله "موضوعة فى الجبس"، "وجسده "مصاب بالأنيميا "، نتيجة عدم ضخ دماء جديدة فى عروقه وشرايينه. ولعدم حدوث تغييرات مؤسسية تواكب روح العصر وتحدياته الثقيلة.

فالملاحظ أنه يجرى "إعادة تدوير" عناصر نفس النخبة بين المناصب ومواقع المسئولية المختلفة، دون تجديد يذكر، خلال الربع قرن الماضى (١٩٧٥ _ ٢٠٠٠). وأصبح "جيل الستينات"، على أعتاب الستين من العمر، أى يكاد يصبح "خارج نطاق الخدمة"، دون أن يستفيد المجتمع من عطاء أكثر عناصره كفاءة ونزاهة وخبرة.

ولم يحدث التجديد سوى على مستوى "نخب رجال الأعمال"، حيث برز على السطح نخبة جديدة من "رجال الأعمال"، دون حيثيات واضحة ودون "سيرة ذاتية" معروفة،

باستثناء القلة القليلة. يقابل هذا ضمور واضح فى دور وتكوين عناصر "النخب المهنية" و"النخب البيروقراطية" و"النخب الأكاديمية"، التى لعبت أدواراً مهمة ومتجددة فى التاريخ المصرى الحديث منذ بداية الصحوة الوطنية عام ١٩٠٧ .

وبهذا الصدد يطرح «جاديش باجواتى» - الأستاذ المرموق فى جامعة كولومبيا وأحد كبار الاقتصاديين الليبراليين _ بصدد مراجعته لكتاب "جورج سوروس" عن "كيمياء صنع المال"، تساؤلاً تاريخيا مهما « **المال يمكن أن يتكلم، ولكن هل باستطاعته الكتابة** ؟ وأعتقد أن هذه العبارة البليغة حافلة بالدلالات والمعانى بالنسبة لمستقبل بلادنا.

ويتمثل "المأزق المزدوج" الذى يعانى منه المجتمع المصرى عند بداية "الألفية الجديدة" فى شقين:

على الصعيد السياسى: إصرار الحزب الحاكم على الاحتكار الكامل للسلطة، من ناحية، وعدم قدرة القوى السياسية الأخرى على تجديد كوادرها وبرامجها، من ناحية أخرى.

وعلى صعيد "حركة المجتمع"، نجد أن الطبقات الثلاث الرئيسية في المجتمع قد لحق بها تحولات وتشوهات جوهرية خلال عقدى الثمانينات والتسعينات. فبالنسبة للطبقة العليا، نجد أنها تزخر بالأغنياء الجدد، الذين جاءت ولادتهم "غير طبيعية" فى عصر النفط والتدويل، ودون رصيد تاريخى يذكر، بما لا يقارن بسابقتها التى كانت مستندة إلى أرضية إنتاجية صلبة تقوم على "ملكية الأرض". إذ كوّن معظم "الأثرياء الجدد" ثرواتهم من خلال مجالات "التداول والوساطة والمقاولات"، والعلاقة برأس المال الأجنبى، وليس من خلال عمليات التراكم الإنتاجى الإنمائى، على نحو ما فعلت "رأسماليات" فى بلدان نامية أخرى، مثل بلدان جنوب شرق آسيا. ولذا فإنها "طبقة" لم تتحدد معالمها بعد، ومازالت غير واثقة من نفسها ومن مستقبلها، وتحتاج دوماً لمظلة حماية خارجية.

وعلى صعيد "الطبقة الوسطى"، نجد أن تلك الطبقة التى شكلت "العمود الفقرى" لنهضة المجتمع المصرى منذ ثورة ١٩١٩، قد ترهلت وتشرذمت وفقدت جانباً كبيراً من قوة شكيمتها وكبريائها. إذ ضاق بها الرزق وفقدت مكانتها

الوظيفية والاجتماعية المتميزة، وتريَّع (نسبة إلى ريع النفط) الكثير من أبنائها. فأصبحت طبقة "منهكة" تعيش مرحلة "إعادة فرز" اجتماعي واقتصادى وأيديولوجى مؤلم.

وعلى صعيد «**الطبقات الشعبية**»، نجد أن تلك الطبقات تعانى منذ نهاية السبعينات من عمليات مستمرة للتهميش الاجتماعى والبلبلة الفكرية، وتعدد سبل الكسب والعيش التى تصل أحيانا إلى حد "تسول الرزق" والتحايل على الحياة اليومية. ولذا فهى تعانى من التوظف "غير المنتظم"، ومن "فقدان الاتجاه". بل لقد تحولت أعداد كبيرة منها لتكون مستودعاً للبلطجة والتعطل.

ولذا فمهما كان تركيزنا على اعتبارات الكفاءة الاقتصادية والتوازنات الاقتصادية ضرورياً ومهما .. فإن الإصرار على تحقيق أكبر قدر من العدالة فى توزيع الدخول والثروات، وربط الجهد بالعائد يعتبر ضرورة للاستقرار الاقتصادى والسياسى. إذ أن عدم مشروعية الثروات والتوزيع الظالم لثمار النمو يؤثر تأثيراً بالغاً على أخلاقيات العمل وعلى نظام الحوافز لدى قطاع كبير من المنتجين والمبدعين فى هذا البلد، مما يضعف جهاز المناعة المجتمعى.

إذ إن بناء "جهاز المناعة المجتمعى" يقتضى توافر ثلاث آليات فاعلة فى حياة المجتمع لحماية مسيرة النمو والتنمية، وتحويل "الشعارات إلى "واقع عملى مُعاش" يحس به الصغير قبل الكبير. وتتلخص تلك الآليات فى ثلاث:

(١) **آلية للمحاسبة الدورية** عن الأداء وحسن أو سوء الإدارة، آلية تتسم بالشفافية والوضوح والمصداقية.

(٢) **آلية للتصحيح**، بحيث يمكن تصحيح المسار دون إبطاء عندما يتضح أن هناك أخطاء تشوب مجموعة معينة من السياسات. إذ أن عنصر الزمن مهم فى هذا المجال لأن تراكم الأخطاء وبطء عمليات التصحيح تكلف البلاد جهداً ومالاً لا طاقة لها بهما.

(٣) **آلية للتغيير**، وذلك حتى يطمئن الناس إلى إمكانية تجديد الدماء والقيادات فى المجتمع وفقاً لآليات معروفة، وحتى يدب الأمل فى نفوس المواطنين على اختلاف مواقعهم عندما يعلمون أن التغيير حق، وأن التغيير ضرورة لضخ دماء جديدة فى عروق المجتمع فى إطار استراتيجية للتقدم والنمو. لأن التغيير هو طريق الاستقرار.

ماذا تبقي من السيادة الإقتصادية للبلدان النامية ؟!

لم تعد السيطرة على مقدرات البلدان النامية تأخذ الشكل التقليدى القائم على السيطرة على الأرض والتسهيلات المادية والحصول على القواعد العسكرية والسيطرة على الممرات المائية، وإنما غدت أساليب وأدوات السيطرة أكثر نفاذاً وإيغالاً فى السيطرة على مقدرات البلدان النامية. إذ أن الأدوات الجديدة للسيطرة تهدف بالدرجة الأولى إلى السيطرة على عقل وروح شعوب البلدان النامية، لكى تصبح عملية السيطرة عملية داخلية وليست عملية خارجية، أى أن تصبح آليات السيطرة الجديدة جزءاً لا يتجزأ من الدورة الدموية الداخلية للمجتمع والدولة بمؤسساتها وقيمها وأسلوب أدائها.

ومن هنا تصبح إشكالية "الاستقلال الوطنى - « على الصعيدين السياسى والاقتصادى - إشكالية شديدة التعقيد فى ظل "العوْلمة"فى عالم شديد الترابط والتشابك فى علاقاته التجارية، والمالية، والثقافية والإعلامية. إذ أنه فى ظل تلك الشبكة الهائلة _ بل الأخطبوطية _ من علاقات الترابط المترابط المتبادل و"غير المتكافئ" ، تتقلص الرقعة المتاحة للاستقلال الوطنى، وتكاد معظم البلدان النامية _ على اختلاف درجات نموها وتطورها _ تكافح فى سبيل الدفاع عن "هوامش الإستقلال "والحركة المحدودة المتاحة أمامها.

وقد يكون من الصعب التطرق هنا لكافة الأشكال والأدوات الجديدة للسيطرة على مقدرات البلدان النامية، ولذا فإننا سوف نقتصر هنا على أهم الأدوات والآليات الجديدة التى يتم من خلالها إحكام السيطرة على مقدرات البلدان النامية، وبالتالى المصادرة على حركتها المستقلة فى تعبئة وتخصيص مواردها وتشكيل مساراتها المستقبلية.

ونظراً لتعمق "الفجوة التكنولوجية" بين بلدان العالم النامى _ الذى يسعى للتقدم _ وبين البلدان المتقدمة التى

كسرت حاجز الصوت والفضاء، فإنه تنشأ بالضرورة علاقات "تبعية تكنولوجية "بين كلا العالمين. ومما يزيد من فداحة الأمر أن الذين يرسمون السياسات فى البلدان النامية قد استحكمت لديهم عقدة آخر صيحة فى التكنولوجيا _ على سبيل الاستعراض والتباهى _ مما يجعل البلدان النامية تلهث وراء التكنولوجيا الأكثر حداثة وتعقيداً، التى يصعب فك أسرارها وطلاسمها دون المزيد من الإعتماد على البلدان والشركات الموردة لهذه التكنولوجيا فى أمريكا وأوروبا الغربية واليابان.

وقد أشارت البحوث والدراسات المتخصصة فى هذا المجال إلى تعدد أساليب إبتزاز البلدان النامية من خلال العديد من الحيل الإدارية والمالية والمحاسبية التى تستنزف موارد البلدان النامية المستوردة لتلك التكنولوجيا. ولعل أهم هذه الأدوات والأساليب:

١ - **عقود الإدارة والصيانة**: حيث يتم توقيع تلك العقود مع المنشآت المستوردة لتلك التكنولوجيا التى لا تملك حق المساومة حول أفضل الشروط المالية لتنفيذ تلك العقود

لأنها عادة ما تكون جزءاً لا يتجزأ من صفقة، وحزمة كاملة لاستيراد التكنولوجيا. فهى تقترب فى جوهرها من "عقود الإذعان" التى ترضخ لها المنشآت فى البلدان النامية.

٢ - **عقود التراخيص**: حيث تحصل بعض الشركات والمنشآت الوطنية فى البلدان النامية على حق استخدام "علامات تجارية" أو "تركيبات كيماوية" معينة _ كما هو الحال فى صناعة الأدوية _ مقابل دفع أتعاب سنوية (Royalities) هائلة.

٣ - **أسعار التحويل** فيما بين فروع الشركات الدولية: إذ دأبت الشركات "دولية النشاط" على تحويل جانب مهم من الأرباح المحققة لفروعها العاملة فى بلدان العالم الثالث من الباب الخلفى، وذلك عن طريق حيلة محاسبية تُعرف فى الأدبيات المتخصصة على انها "أسعار التحويل" للمنتجات والمكونات وقطع الغيار فيما بين المركز الرئيسى وفروع الشركات الأم، من ناحية، وبين الفروع العاملة فى البلدان النامية، من ناحية أخرى، حيث يتم تسعير تلك المنتجات والمكونات بأسعار مصطنعة مغالى فيها

(Overinoviced)، تفوق كثيراً أسعارها الحقيقية. وهكذا تضمن الشركات الدولية، بهذه الحيلة، استنزاف جانب مهم من الأرباح المحققة واستقطاعها مسبقاً، باعتبارها "نفقات" من "وعاء الربح" القابل للتوزيع بين البلد المضيف (النامى) وبين الشركة الدولية (المستضافة).

بيد أن مسألة نقل وشراء تكنولوجيا الانتاج والاستهلاك من العالم المتقدم لا تقف عند هذا الحد، بل هى تضرب بجذورها فى اعماق الواقع الاجتماعى، والاقتصادى للعالم النامى، إذ هى تعيد تشكيله تدريجياً بما يتفق مع قوانين التراكم فى المركز الرأسمالى. لأن التكنولوجيا الحديثة والمستوردة فى مجالات الانتاج والاستهلاك لا تعتبر وسيطاً محايداً، بل هى تحمل فى طياتها وثناياها علاقات جديدة للإنتاج بين رأس المال والعمل، وبين الداخل والعالم الخارجى. كما أنه تترتب عليها علاقات توزيعية وأنماط استهلاكية محددة.

كذلك تفاقمت مديونيات بلدان العالم الثالث على نحو لم يسبق له مثيل خلال حقبتى الثمانينات والتسعينات. ولسنا

هنا بصدد البحث على أسباب نمو وتفاقم المديونية الخارجية لبلدان العالم النامى، ولكن ما يهمنا هنا هو تسليط الضوء على الشروط المجحفة لعمليات الإقراض الخارجى وإعادة الجدولة التى تتعرض لها بلدان العالم النامى واحدة بعد الأخرى، فتسقط فريسة لجماعة الدائنين.

وبغض النظر عن مسئولية السياسات والتوجهات الإنمائية الخاطئة لمعظم البلدان النامية التى ترزح تحت عبء المديونية الخارجية، واعتمادها المفرط على النمط الاستهلاكى المستورد والتكنولوجيا المستوردة، فإن عملية "خدمة الدين الخارجى" قد غدت إحدى الآليات المهمة للسيطرة على مقدرات بلدان العالم النامى ونزح الفائض الاقتصادى المتاح لتلك البلدان وبالتالى تقويض الشروط الموضوعية لعملية التراكم الداخلى والذاتى.

ولا غرو فى ذلك، فالمتفحص لأحدث الإحصاءات المنشورة بواسطة البنك الدولى عن تطور مدفوعات الفائدة الخاصة بخدمة الديون الخارجية لمجموع الدول النامية يكشف أن مدفوعات الفائدة وحدها (دون سداد أصل الدين) كانت تلتهم ما يربو على ١١٪ من حصيلة صادرات البلدان النامية

منذ منتصف الثمانينات. كذلك فإن مدفوعات خدمة الدين - الأصل + الفوائد) كانت تلتهم نحو ٢٢٪ فى المتوسط من حصيلة صادرات البلدان النامية منذ منتصف الثمانينات ، بعد أن كانت تصل هذه النسبة إلى ١٦٪ فى بداية الثمانينات، الأمر الذى يهدد باستنزاف معظم حصيلة النقد الأجنبى المتاحة.

ونتيجة لذلك، فإن بعض البلدان النامية، لم تعد لديها كميات من النقد الأجنبى سوى تلك الكافية بالكاد للوفاء بالتزامات خدمة الدين الخارجى، من ناحية، ولتسديد فاتورة واردات الحبوب الغذائية، من ناحية أخرى، دون ترك أى "فائض" يُذكر لتمويل برامج التنمية والاستثمارات الجديدة!

وفى أحوال كثيرة، نجد أن بعض الشروط المرتبطة بعمليات تجديد الديون وإعادة جدولتها هى شروط "غير مالية" وتمتد لكى تفرض تصورات معينة لجماعة الدائنين حول "الإطار المؤسسى" الملائم لإدارة العملية الإقتصادية فى البلد النامى. بل قد يصل الأمر إلى المدى الذى يجعل جماعة

الدائنين تحصل على ما يشبه "عقد إدارة من الباطن" للإقتصاد الوطنى المدين، لضمان حسن السير والسلوك، وفقاً "لقواعد المرور الدولية". وعندئذ نجد أن رقعة "الإستقلال الوطنى" وحرية "القرار الوطنى" تتقلص إلى حد أن تنتفى تماماً.

ولعل الإستعراض السابق والموجز لأدوات السيطرة على مقدرات بلدان العالم الثالث يوضح هول الأوضاع المتردية التى تعيشها معظم تلك البلدان، حيث تعرضت كلها بدرجات مختلفة لعوامل التعرية، وتم إختزال "رقعة الإستقلال الوطنى" إلى أضيق الحدود. ولقد عبر عن ذلك بحق الراحل الكبير الأستاذ أحمد بهاء الدين فى يومياته المنشورة بجريدة الأهرام (العدد الصادر بتاريخ ١٣/١/١٩٨٧) بقوله:

"لقد هوى "العالم الثالث" من حالق، إذ بعد أن تخلص من ربقة الإستعمار ، صار مغلول الأيدى والأرجل والعقل والإدارة". والسؤال المطروح الآن هو: كيف يتم فك تلك الأغلال، وتوسيع هوامش إستقلال القرار الوطنى، فى قضايا التنمية وتوجيه الإستثمارات؟!

مؤسسات التصنيف الأتماني
الدولية ودور شرطي المرور

بدأنا نسمع في التسعينات عن مؤسسات ووكالات جديدة هي وكالات التقييم والتصنيف الدولية Cred- agencies it-rating ، تقـــوم بتصنيف الإقتصادات النامية وتعطيها درجـات مـثل "التـلامـيـذ" A, B, C وبشـرطة وبشـرطتـين. وبالتـالى فــهى "تخـفض" من تشــاء و"ترفـع" من تشــاء من إقتـصـادات بلدان العـالم النامي، ومـا يسـمى "الأســـواق الناشئة" حسب درجة الانصيا ع لقواعد وآليات العولمة. وتقوم بدور "رجل المرور"، الذى يضئ "الضــوء الأحـمـر" و"الضـوء الأخضر"، وأحياناً "الضوء البرتقالى" أمام تحركات الأموال وتدفقات الاستثمارات "عبر بلدان العالم". وتدريجياً، أصبح هناك دور كبير ومغالى فيه لمؤسسات "التصنيف الإئتمانى"،

وعلى رأسـهـا: "سـتـاندرد أند بورز" _ "مـوديز" _ "أبيكا فيتشا".

ويوضح "تومـاس فريدمان" _ أحد كبار مروجى "العولْمة" على الطريقة الأمريكية - أهمية الدور الخطير الذى تلعبه تلك "المؤسسات التقييمية" فى ظل نظام العولمة. ففى أعقاب إجراء التجارب النووية الهندية، قررت "وكالة موديز "خفض تصنيف الإقـتـصـاد الهندى من "مرتبة الإستثمار" التى تعنى أنه إقتصاد آمن للمستثمرين العالميين، إلى "مرتبة المضاربة"، التى تعنى أن هناك مخاطر تحيط بالإستثمار فى الهند. كذلك غيرت وكالة "ستاندرد آند بورز "تقريرها عن "الإقتصاد الهندى" من "مستقر" إلى "سلبى". وذلك من شأنه أن يؤدى إلى أن تدفع أى شركة هندية تحاول إقتراض أموال من الأسواق الدولية "أسعار فائدة" أعلى، وبالتالى ترتفع تكلفة الإقتراض من أسواق المال العالمية بالنسبة لإقتصاد الهند عموماً. وهذا يوضح الدور المهم الذى تلعبه "الإعتبارات السياسية "فى إعطاء "درجة التقييم" لإقتصادات البلدان النامية بواسطة تلك المؤسسات، وليس بالضرورة تعبيراً عن "الأداء الإقتصادى" الحقيقى للبلد المعنى.

ومن ناحية أخرى، يشير "توماس فريدمان" إلى أن هناك ما يسميه "**بالقطيع إلكتروني** "من المستثمرين متعددى الجنسية ومجهولى الهوية فى الأسهم والسندات والعملات، متصلين ببعضهم البعض بالشاشات والشبكات. وإن مراعى هذا القطيع هى الآن بإتساع ١٨٠ دولة، تسمح له بالكر والفر بين "أسواقها الناشئة"، وفقاً للإشارات (الخاطئة أو الصحيحة) التى تطلقها تلك المؤسسات والوكالات التقييمية.

ولذا فإن كل ما تستطيع أن تفعله "مؤسسات التقييم والتصنيف الدولى"، من طراز "ستاندرد أند بورز" و"مودى" وخلافه، هو توجيه القطيع الإلكترونى، الذى تحدث عنه "توماس فريدمان". ومن هذا المنظور، فإن الاحتفاء الشديد بارتفاع حجم استثمارات الأجانب فى البورصة المصرية، خاصة فى "سوق التداول" وليس فى "سوق الإصدار الأولى"، هو بمثابة إعطاء مزيد من الفرص لذلك "القطيع الإلكترونى، لكى يصوِّت على أوضاع الاقتصاد المصرى، وفقاً لتوجيهات تلك المؤسسات. لأن أصحاب تلك الاستثمارات، هم أصحاب "الأموال الساخنة"، التى لا تعرف سوى "الكر والفر" من بلد

إلى آخر بحثاً عن العائد الأعلى، دون أدنى اعتبار للمصالح الإنمائية للبلد المضيف. وذلك على عكس الاستثمار الأجنبى المباشر (FDI)، الذى من المفترض أن يجىء لكى يمكث فى البلاد ويصنع شيئاً ينفع الناس فى الأرض، طالما نجح المفاوض الوطنى فى وضع الإطار السليم "لتعظيم المكاسب" من تلك الاستثمارات.

وبالمناسبة، كانت "الأزمة المالية الآسيوية" فى صيف ١٩٩٨ مناسبة لتعرية مدى كفاءة ومصداقية تلك الوكالات والمؤسسات، التى كانت تطلق التطمينات حول جودة الأوضاع الاقتصادية فى بعض البلدان الآسيوية ذات البنية المالية المأزومة مثل "تايلاند" و"إندونيسيا"، ثم تراجعت فجأة ودون سابق إنذار عن تحليلاتها وتقييماتها الخاطئة السابقة، ودون حياء.

دروس الأزمة الإقتصادية في الأرجنتين

عانت "الأرجنتين" خلال العامين الأخيرين من أزمة إقتصادية خانقة أدت إلى إستقالة رئيس الجمهورية "فرناندو دى لاروا" وإعلان حالة الطوارئ فى البلاد. ورغم أن الرئيس الأرجنتينى "دى لاروا" كان محل إعجاب دوائر المال فى "وول ستريت"، إلا انه فشل فى إنقاذ ثالث أكبر إقتصاد فى أمريكا اللاتينية، كما عصفت الأزمة الإقتصادية فى الأرجنتين بثلاثة وزراء للاقتصاد خلال عام واحد، كان آخرهم وأهمه "دومينجو كافالو".

وعندما اندلعت المظاهرات وموجة العنف فى البلاد فى ديسمبر ٢٠٠١، كانت "الأرجنتين" على شفا الإفلاس الاقتصادى على الصعيدين الداخلى والخارجى. وقد تمثلت أهم عناصر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية فيما يلى:

● عدم القدرة على دفع أقساط ومستحقات "الدين العام الخارجى" الذى بلغ ما يربو على ١٣٥ بليون دولار، ووصلت الأرجنتين إلى حافة «التوقف عن الدفع» .

● التوقف عن دفع المرتبات والأجور والمعاشات لعدة شهور، مما أدى إلى ضائقة مالية كبيرة للجمهرة العظمى، من كاسبى الأجور وأرباب المعاشات.

● تزايد المخاطر التى تحيط بمدخرات "الطبقة الوسطى"، نتيجة احتمالات "فك الارتباط" بين "البيزو" (العملة الوطنية الأرجنتينية) والدولار الأمريكى، وبالتالى احتمالات تخفيض قيمة العملة المحلية إزاء الدولار. هذا بالاضافة الى القيود المفروضة على السحب النقدى من الحسابات الجارية لدى البنوك (فى حدود ألف دولار فى الشهر)، وما يؤدى إليه مثل هذا الإجراء من آثار نفسية وقلق تغذيه الشائعات.

● تدهور الأحوال المعيشية للطبقات الشعبية، نتيجة ارتفاع "معدلات البطالة" (٢٠٪)، وازدياد "معدلات الفقر" و"التهميش الاجتماعى". ومن هنا كان الشكل الرئيسى للتظاهر هو قرع "أوانى الطبيخ الفارغة".

ولقد اندلعت المظاهرات فى الأحياء الفقيرة فى العاصمة الأرجنتينية، ثم انضم إليها الآلاف من أبناء "الطبقة المتوسطة" فى المدينة. ولعل من اكثر التعبيرات بلاغة عن حالة السخط التى كانت تسود صفوف المتظاهرين، وتناقلتها "وكالات الأنباء"، ما جاء على لسان طبيبة متظاهرة أمام مبنى الحكومة: "لقد سئمنا الفساد والجوع والفقر". ولكن أخطر العبارات – فى تقديرنا – هو ما جاء على لسان شابة عاطلة عن العمل وأم لطفلين، إذ قالت "لقد فقدنا الأمل بمستقبلنا ومستقبل أولادنا"، إذ أنه عندما تدفع الأوضاع قسماً كبيراً من السكان إلى فقدان الأمل والثقة بالمستقبل، تكون الأزمة ليست مجرد "أزمة اقتصادية"، بل "أزمة اجتماعية ومعنوية" فى آن واحد. وهنا مكمن الخطورة.

وخلال الفترة السابقة للاضطرابات فى الشارع الأرجنتينى، دار صراع عنيف فى البرلمان والمجتمع حول "الموازنة الجديدة" للدولة، وعلاقة ذلك بالحصول على الشريحة الأخيرة من قرض تم الاتفاق عليه مع "صندوق النقد الدولى" ويبلغ حجم هذه الشريحة ١,٣ بليون دولار. فمع تعمق حالة الكساد الاقتصادى فى البلاد، إنكمشت الإيرادات الضريبية،

وتصاعدت أعباء خدمة الدين العام الخارجي والداخلي. ودار الجدل حول كيفية سد "فجوة عجز الموازنة" التى تصل إلى أربعة بلايين دولار . ونظراً لأنه ليس هناك مجال لرفع حجم الإيرادات الضريبية نتيجة حالة الكساد والانكماش التى تعم أجزاء وقطاعات الاقتصاد الوطنى، لم يبق هناك مجال للحركة سوى تخفيض حجم وبنود الانفاق العام. الأمر الذى سوف يزيد الأمور سوءاً، من خلال تعميق أزمتى "السيولة" و"الركود". هذا ناهيك على تعميق "حجم البطالة" وزيادة معدلات الذين يسقطون يومياً خلف "خط الفقر".

وهكذا تعمق "المازق الاقتصادى والمالى" للحكومة الأرجنتينية. فمن ناحية، إجراء مزيد من التخفيض لحجم الإنفاق العام ورفع معدلات الضرائب يضر بالتوازنات الاجتماعية فى البلاد. ومن ناحية أخرى، عدم تخفيض "عجز الموازنة" إلى المستوى الذى يرتضيه "صندوق النقد الدولى" (كبير الدائنين الدوليين للأرجنتين) يؤدى إلى عدم دفع الشريحة الأخيرة من القرض الكبير الذى حصلت عليه الأرجنتين خلال عام ٢٠٠١، إذ تعتمد الحكومة الأرجنتينية على تلك الشريحة لدعم إحتياطياتها من النقد الأجنبى

وتفادى التوقف العام عن سداد أقساط ديونها الخارجية المستحقة.

وهكذا وقعت "الحكومة الأرجنتينية" بين شقى الرحى، بين طبقات اجتماعية عريضة لا تحتمل المزيد من التقشف والانكماش الاقتصادى، وبين صندوق نقد دولى متشددفى شروطه، أوقف دعمه لوزير الاقتصاد الأرجنتينى "كافالو" الذى كان يسير معظم الوقت على روشتة توصيات الصندوق للخروج من الأزمة.

ولكن ذلك المشهد الأخير للأزمة لم يكن سوى نتاج تراكمات طويلة من السياسات والممارسات التى امتدت خلال حقبة التسعينات، التى بدأت خلال فترة رئاسة الرئيس البيرونى الأسبق "كارلوس منعم" واستمرت مع قدوم الرئيس المخلوع _ تحت ضغط الشارع _ "فرناندو دى لاروا". فلقد تمثلت تلك السياسات فى سياسات الخصخصة العشوائية، والإعتماد المفرط على رؤوس الأموال الأجنبية (لا سيما أموال المضاربة والجوالة)، بالإضافة إلى تأسيس الجهد الإنمائى للبلاد على الاقتراض الخارجى. كذلك أدى ربط قيمة "البيزو"

بالدولار الأمـريكى، ومـسـاواة أحـدهـمـا بالآخـر، إلى أن دفع الاقتصاد الأرجنتينى ثمناً غالياً نتيجة إرتفاع قيمة "العملة الأمريكية".

يضاف إلى كل هذا ممارسات وتراكمات اتسمت بالفساد المالى والإثراء غير المشروع، يقابلها إهمال فى مجال معالجة الإختلالات الاجتماعية الناجمة عن ارتفاع معدلات البطالة فى صفوف أبناء الطبقات الشعبية والوسطى، وارتفاع معدلات الفقر، وتوسع أنشطة "القطاع غير الرسمي" وازدياد درجات التهميش الاجتماعى. كل هذا حدث فى دولة كانت تزهو إلى عـهـد قـريب _ بأن لديها أكبر "طبقة متوسطة" فى أمريكا اللاتينية.

إذ ان العديد من تلك السياسات الإقتصادية تبدو ناجحة عند بداية تطبيقها فى السنوات الأولى، ولكن تؤدى فى نهاية المطاف إلى ان **يري الناس النفق عند نهاية الضوء بدلاً من رؤية الضوء عند نهاية النفق!**

وفى ضوء الأبعاد التى أخذتها الأزمة فى الأرجنتين. هل هناك ثمة دروس يمكن الاستفادة منها فى الحالة المصرية؟

أعتقد أن هناك عدداً من الدروس المهمة التى يجب استيعابها، فى ضوء "الأزمة الأرجنتينية"، حتى يمكن درء المخاطر ومنع التراكمات السلبية للأوضاع الاقتصادية الراهنة:

أولاً :عدم الاستسهال فى مجال التوسع فى الاقتراض العام الخارجى، فقد يحل ذلك أزمة النقد الأجنبى اليوم، ولكنه يلقى بتبعات وأعباء جسيمة على الاقتصاد فى المستقبل. ولذا لابد من وضع سقف على حجم الاستدانة القصوى من الخارج (سواء بقروض "ميسرة" أو "غير ميسرة")، وتطبيق تلك السياسة بحزم وانضباط كامل.

ثانياً :عدم تشجيع القطاع الخاص فى التوسع فى الاقتراض بالدولار، رغم إغراءات إنخفاض سعر الفائدة الراهن على القروض الدولارية.

ثالثاً :عدم التفريط فى التوازنات الاجتماعية (تخفيض مُعدلات البطالة، حل مشاكل الفقر، عدم ضغط الإنفاق العام الاجتماعى، مراعاة أوضاع محدودى الدخل)، لصالح التوازنات الإقتصادية. إذ أن الموازنة الدقيقة بين "التوازنات الاجتماعية" و"التوازنات الاقتصادية" ضرورية لضمان سلامة

مسيرة التنمية. إذ أن أى خلل فى "التوازنات الاجتماعية" يعصف "بالتوازنات الاقتصادية" مهما تم تصميمها بمهارة ودقة.

وأخيراً، يجب ألا يتأخر التغيير عن أوانه، حتى لا يفقد الناس الثقة فى الحاضر والمستقبل. فالمطلوب المكاشفة بحجم المشكلة ، وحجم التضحيات المطلوبة للخروج من الأزمة، والمدى الزمنى المتوقع حتى يشارك الجميع حكومة وشعباً فى حل المشكلة. وبإيجاز، المطلوب زرع "الأمل الواقعى" وليس زرع الأوهام التى سرعان ما تتبدد على قارعة الطريق.

الفهرس

الجـــــزء الثاني :

الجـــــزء الثالث :

الهـــــلال

المجلة الثقافية الأولى فى مصر والعالم العربى

مارس ٢٠٠٣ عدد ممتاز- تقرأ فيه :

● رسالة من أب مصرى إلى الرئيس الأمريكى

● أمريكا فوق الجميع

● التنكيل بالشرعية الدولية

● قراءة فى كتاب والتربوين
الجيش المصرى و ضع اسرائيل على حافة الهاوية

● حكاية أحد الطيور المهاجرة وذكريات وثلاثة كتب عن مصر

● ابراهيم أصلان يؤسس لقصة حالمة

● ميرامار : البنسيون والرواية

● قصة مجلة الكاتب و صعوبة الاختيار

● الاستنساخ : ما يمكن أن يصل إليه العلم سيتحقق

● الذهب فى بورصة الأحداث

كتـــاب الهــلال القـــادم :

الكوكائين والمراهقين

بقلـم :

تيرى وليامز

ترجمة :

د. صبرى محمد حسن

يصدر ٥ ابريل

٢٠٠٣

روايـــات الهـــلال

تقــدم:

كائنات محتملة

بقلم:

محمد عزالدين التازى

يصدر ١٥ مارس
٢٠٠٣

أحدث إصدارات الهلال

الاعتبـــار

بقلم: **أسامة بن منقذ**

ليلى المريضة فى العراق

بقلم: **د.زكى مبارك**

محاكم التفتيش فى إيطاليا

بقلم: **د.رمسيس عوض**

الحقيقة والوهم فى الواقع المصرى

بقلم: **د.رشدي سعيد**

هذا الكتاب :

يهدف هذا الكتاب إلى الغوص فى أعماق مشاكل الاقتصاد المصرى وهمومه، وذلك فى محاولة لرصد ماذا جرى للاقتصاد المصرى خلال العشر سنوات الأخيرة فى جميع مرافقه ومناحى حياته.

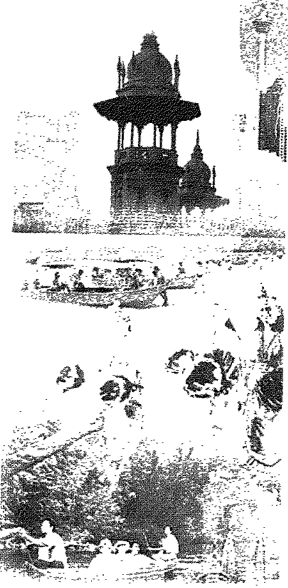
وكلها مشاكل تمس حياة المواطن المصرى فى الصميم ويعايشها ويكتوى بنيرانها .

والكتاب يعرض لتلك المشاكل بأسلوب مبسط مدعم بالواقائع والادلة، حتى لا يصبح فهم الأمور الاقتصادية نوع من الطلاسم التى يصعب فهمها وفك أسرارها ودقائقها للمواطن العادى.

ولأن تشخيص الداء ضرورة لمعرفة الدواء وسبل العلاج، فالاقتصادى الماهر كالطبيب النطاسى لابد له أن يكشف عن أوجاع وجراح الاقتصاد الوطنى والمجتمع عموما بأمانة وأسلوب علمى بعيد عن النفاق، والتدليس.

ولذا فإن هذا الكتاب هو محاولة لرصد تطور أحوال الاقتصاد المصرى من خلال رؤية نقدية تسمى الاشياء بمسمياتها .. وليس بحمياتها .





كوالالمبور ((ماليزيا))

رحلات مباشرة جديدة ..

مع مصر للطيران

القاهرة / كوالالمبور / القاهر

حالـــــــيا

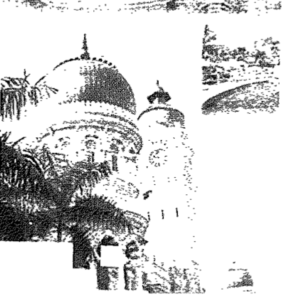
باحدث طائرات البوينج ٧٧٧
يومـــى الخميس و السبت

بالتعاون مع الخطوط الماليزية

(السفر من مبنى الركاب رقم ٢ بالمطار الجديد)

وزارة الطيران المدنى
الشركة القابضة لمصر للطيران
شركة مصر للطيران للخطوط الجوية







أدبيات
من شرفات التاريخ
نساء العرب
مواقف وطرائف ومعارك
الكعبة المشرفة
هيكل اليهودى التائه
أدبيات
أحمد بهاء الدين
غاندى
مقاتل بلا حروب
أدبيات
Bibliotheca Alexandrina
0447117